جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأصول النحوية عند ابن برهان العبكري في كتابه شرح اللُّمع

زينب فرحان الطريمات

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة زينب فرحان الطريمات والموسومة بـ:

" الاصول النحوية عند ابن برهان العكبري"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

القسم: اللغة العربية .

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد حسن عواد		2005/1/11	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبد القادر مرعي		2005/1/11	عضواً
أ.د. زهير المنصور		2005/1/11	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين وإلى اخوتي الأعزاء، وإلى كل من أعانني على إتمــام هذا العمل أهدي هذا الجهد المتواضع

زينب فرحان الطريمات

شكر وتقدير

إنه لمن صميم العرفان أن أتقدم بالشكر الجزيل لشيخي وأستاذي الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ومراجعة فصولها وتدقيق محتوياتها وتصحيح كل ما وقع فيها من اعوجاج.

كما وأتقدم لأستاذيَّ الكريمين عضويَّ المناقشة الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي والأستاذ الدكتور زهير المنصور بالشكر الجزيل على قبولهما قراءة هذه الرسالة وتقييمها.

زينب فرحان الطريمات

فهرس المحتويات

الملخص

الأصول النحوية عند ابن برهان العكبري في كتابه شرح اللُمع

زينب فرحان محمد الطريمات

جامعة مؤتة، 2004-2005

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الأصول النحوية عند ابن برهان العكبري في كتابه شرح اللُمع مع بيان موقف ابن برهان إزاء كل أصلٍ من تلك الأصول.

وتقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: يقوم على التعريف بابن برهان العكبري من حيث اسمه ونسبه ومولده ووفاته وثقافته ومصنفاته وشيوخه وتلاميذه.

الفصل الثاني: ويقوم على عرض السماع عند ابن برهان من حيث التعريف بالسماع لغةً واصطلاحاً، وبيان مصادره المتمثلة بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

الفصل الثالث: يقوم على عرض القياس النحوي عند ابن برهان من حيث التعريف بالقياس لغةً، واصطلاحاً، مع بيان أركانه وشروطها وعلى عرض التعليل النحوي عند ابن برهان من حيث التعريف بالتعليل لغةً، واصطلاحاً، والعرض لأقسام العلل النحوية.

الفصل الرابع: ويتناول الإجماع واستصحاب الحال عند ابن برهان من حيث التعريف بهما لغةً واصطلاحاً.

الفصل الخامس: ويقوم على عرض مذهب ابن برهان النحوي، وبيان موقفه من البصريين والكوفيين، وذلك من خلال عرض أهم المسائل التي وافق فيها البصريين، وأهم المسائل التي وافق فيها الكوفيين، وموقف ابن برهان من المصطلح البصري والكوفي.

Abstract

The Syntactic origins for Ibn AL_Akbary in his book "SHARH AL_LUMA "

Zeinb Farhan Moh'd Al_Traemat

Mu'ta University ,2004-2005

This study aims at looking for the syntactic origins for Ibn Burhan Al_Akbary in his book "SHARH AL_LUMA " as well as clarifying the position of Ibn Burhan towards each of these origins.

This study is divided into five chapters:

The study deals with introducing the life of Ibn burhan, his name, his kinship, his birth and death in addition to his education ,books, teachers , and students.

Then I dealt with tradition for Ibn Burhan ,as for defining the tradition(Listening) Lingually and conventionally and Indicating its resources represented in the Holy Quran ,its readings ,the prophetic tradition,the speech of arabs-poetry and "RAJEZ" ,saying ,proverb and languages of the Arabs. As well as showing every source used by Ibn burhan in his book "SHARH AL_LUMA ".

Then I dealt with the syntactic analogy for Ibn Burhan as for defining the analogy lingually and conventionally and showing its basic elements and terms,and clarifying the position of Ibn Burhan through displaying the issues in which Ibn Burhan agreed with analogy and the issues in which Ibn Burhan refused the analogy or he considered it divergent from analogy.

Then I dealt with the consensus and condition escorting for Ibn Burhan as for defining them lingually and conventionally, clarifying the types of each of them and explaining the standpoint of grammarians and jurists from them ,then clarifying the position of Ibn Burhan towards each of them.

Then I dealt with the syntactic doctrine of Ibn Burhan. I studied his standpoint from AL_Busrieen and Cufic through displaying the most important issues in which he agreed with Al_busrieen and the major issue he agreed with the Cufic and his position from the Busri and Cufic concepts.

الفصل الأول

التعريف بابن برهان

1.1 المقدمة :

كتاب (اللُمع في العربية) كتاب له ولمؤلفه أهمية عظيمة في النحو العربي وتبدو أهميته من تقديمه على كتاب الجمل لزّجاجي فقد قال القفطي: " كتاب الجمـل كـان كتاب المصرين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشـتغل النـاس باللُمع لابن جنّي"(1).ونظراً لأهمية كتاب اللُمع فقد عني به النحويون بعد ابن جنـي فتناولوه بالشرح والتعليق حتى بلغت شروحاته ما يقرب من عشرين شرحاً وقيـل أربعة وعشرين شرحا ومن أهم النحاة الذين شرحوا اللُمع. الثمانيني، وأبـو نصـر الواسطي وأبو نصر الفارابي، وأبو بكر الطائي، والمهابذي، و الكرماني، والخـويّي الشيرازي، وجامع العلوم، وأبو البركات الكوفي في كتاب سمّاه (البيان فـي شـرح اللُمع)، وابن الشجري، وابن حميدة الحلّيّ، وأبن الخشاب، وابن الدهّان فـي كتـاب سمّاه (الغرة في شرح اللُمع)، والعبرتيّ، وشميم الحليّ، وأبو البقاء العُكبـري فـي كتاب سمّاه (المتّبع في شرح اللُمع)، وأبو محمد الواسطي، وابن الخبّاز، وابو بكـر الخفّاف، وابن هشام الأنصاري في كتاب سمّاه (شرح شـواهد اللُمـع)، والعينـيّ، وغيرهم. وابن برهان هو أحد شارحي كتاب اللُمع في كتاب سماه (شرح اللُمـع) ونظراً لأهمية ابن برهان كعلمٍ من أعلام النحو المشار إليهم بالبنان، " فقد وصـف موته بموت العربية من بغداد"(2)، مما يدل على أن ابن برهان شخصية بارزة، فهـو لا يخفى على المتخصصين فقد أقر بفضله من جاء بعده ولكونه لم يدرس من قبـل كان ذلك هو السبب الرئيس وراء اختياري له ليكون موضوعاً لرسالتي الموسـومة بالأصول النحويَّة عند ابن برهان العُكبري في كتابه(شرح اللُمع) والتي تهدف إلـى بيان مدى اهتمامه بالأصول النحويَّة، والكشف عن شخصيته النحويَّة.

وقد قامة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علـى البحـث عـن الأصول النحويَّة في شرح اللُمع وبيان موقف ابن برهان من تلك الأصول.

---

(1) أنباه الرواة: القفطي، جـ161/2.

(2) الإكمال: ابن ماكولا، جـ247/1.

وقد قُسِّمت الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: في القسم الأول ترجمة لحياة ابن برهان العُكبري من حيث : اسمه ونسبه ومولده ووفاته وثقافته ومصنفاته وشيوخه وتلاميذه، وفي القسم الثاني: تناولت كتاب شرح اللُمع من حيث بيان قيمته العلمية، ومنهج ابن برهان فيه وذلك من خلال التعرض لعدة اتجاهات وهي تقسيمه لمادة الشرح وطريقة عرضه لمادة الشرح، وموقفه من النقل عن السابقين، ومن ثم عرضت لشواهده في هذا الشرح.

الفصل الثاني:

فقد تناول فيه السَّماع عند ابن برهان في كتابه (شرح اللُمع)، فعرض لمفهوم السَّماع لغة واصطلاحاً، ومصادر السَّماع المتمثلة بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث لنبوي الشريف، وكلام العرب الذي تمثل بالشعر، والنثر من قول، ومثل ولغاتِ للعرب، وقدم دراسة مفصلة لكل مصدر من تلك المصادر مبيّنة مدى حجّيتها عند علماء اللغة بشكل عام وعند ابن برهان بشكل خاص وذلك من خلال طرح الأمثلة التي تبين موقف ابن برهان إزاء كل مصدر من تلك المصادر في كتابه (شرح اللُمع).

الفصل الثالث:

فقد قسم إلى قسمين:في القسم الأول تناول القياس النحوي عند ابن برهان فعرض لمفهوم القياس لغةً واصطلاحاً، ومن ثم عرضت لأركان القياس وشروطها، ثم بينت موقف ابن برهان من القياس، وذلك من خلال العرض لأهم المسائل النحويَّة التي وافق فيها القياس والمسائل النحويَّة التي رفض فيها القياس أو عدّها خارجة عن لقياس، وفي القسم الثاني تناولت التعليل النّحوي عند ابن برهان فعرض لمفهوم التعليل لغة واصطلاحاً، وعرضت لبدايات نشوء العلة وأقسامها عند علماء اللغة، ومن ثم بيّنت موقف ابن برهان من التعليل النحوي وذلك من خلال بيان أنواع العلل النحويَّة الواردة عنده مع التمثيل لكل نوع من تلك العلل بما يماثله من كتابه (شرح اللُمع).

الفصل الرابع:

فقد قسمته إلى قسمين: فتناولت في القسم الأول: الإجماع النحوي عند ابن برهان، فعرضت لمفهوم الإجماع لغةً واصطلاحاً، وعرضت للأنواع الإجماع مع بيان موقف علماء اللغة منه، وبيان موقف ابن برهان منه أيضاً، وفي القسم الثاني: تناولت استصحاب الحال عند ابن برهان فعرضت لتعريفه لغةً واصطلاحاً، عند النحاة والفقهاء، وعرضت لأنواع الاستصحاب، وبيان موقف النُّحاة والفقهاء من حيث الاعتداد به كأصل من الأصولِ النحويَّة، ومن ثم بيّنت موقف ابن برهان من الاستصحاب وذلك من خلال طرح الأمثلة التي تبين مدى اعتداده به في كتابه (شرح اللُمع).

الفصل الخامس:

وقد تناولت فيه مذهب ابن برهان النحوي، مبيّنة موقف ابن برهان من البصريين والكوفيين، وذلك من خلال العرضْ لأهم المسائل التي وافق فيها ابن برهان البصريين، وأهم المسائل التي وافق فيها الكوفيين، وعرضت للمصطلح النحوي البصري، والكوفي عند ابن برهان، مع بيان موقفه منهما، ومن ثم عرضت لأهم اختيارات ابن برهان النحويَّة وما تبع فيه غيره من النحاة، وانتهيت من هذا الفصل بنتيجة مفادها أنَّ ابن برهان بصري المذهب.

أمّا عن المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستي هذه، فمنها:

الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والخصائص لابن جنّي، ولُمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، والاقتراح وهمع الهوامع للسيوطي، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، وأصول التفكير النّحوي لعلي أبو المكارم، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو لمهدي المخزومي، ومدرسة البصرة النحويَّة لعبدالرحمن السيد، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني، وأصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، وغيرها بالإضافة إلى عددٍ من المعاجم اللغوية التي عدت إليها لتعريف المصطلحات، ومن أبرزها: معجم الصّحاح للجوهري ، ومعجم لسان العرب لابن منظور، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين.

وفاته:

ورد في بعض المصادر التي ترجمت لابن برهان أنه توفي سنة 446هـ[1].

ولكن المجمع عليه في عدد من المصادر القديمة التي ترجمت لحياته أنه توفي يوم الأربعاء ودفن في مقبرة الشونبزي في يوم الخميس سبع جمادي الأول من سنة ست وخمسين وأربعمائة[2].

ثقافته:

تنص المصادر التي ترجمت لابن برهان على أنه كان محيطاً بعلوم مختلفة، فقد كان إماماً في النحو، واللغة، و علم الكلام، والفقه، والأنساب، وعلم الحديث، وعلم التاريخ والأخبار، وعلم التنجيم[3].

وقد بين ابن ماكولا منزلة ابن برهان العلمية فقال عنه: " ذهب بموته علم العربية من بغداد "[4]. وقول ابن ماكولا هذا يؤكد لنا بأن ابن برهان كان علما من أعلام الثقافة في بغداد، وأنه يحظى بمنزلة علمية عظيمة، وأنه ممن يشار إليهم بالبنان.

شعره:

ورد بأن ابن برهان لم يقل الشعر، ولكن نُسبت إليه بعض الأبيات فقد قال عنه الباخرزيّ: ما كان عندي أن له شعراً تتعاطاه الأفواه، وتتهاداهُ الشفاه حتّى نسب

---

(1) الفلاكة والمفلكون: أحمد بن علي الدلجي، 121.

(2) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي 17/11؛ وأنظر سير أعلام النبلاء: الذهبي 125/18؛ المنتظم: ابن الجوزي، 89/16؛ وانظر مرآة الجنان: اليافعي، جـ3/60؛ وانظر لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، جـ4/97؛ وانظر الأعلام بوفايات الأعلام: الذهبي، 189؛ وانظر العبر: الذهبي، جـ2/350.

(3) أنظر ذلك في تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي،17/11؛ والإكمال: ابن ماكولا، جـ1/247؛ الكامل في التاريخ: ابن الأثير، 371/8؛ وأنباه الرواة: القفطي، 213/2؛ تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، جـ5/160.

(4) الإكمال: ابن ماكولا، جـ1/247.

إليه أبو الفرج الغندجاني هذه الأبيات:

أحبّتنـــــــا بـــــــأبي أنـــــــتمُ   فســـــقياً لَكُـــــمُ أينمـــــا كنـــــتمُ
أَطَلــــــتمُ عـــــــذابي بميعـــــــادكمْ   وقلـــــتم نـــــزورُ ومـــــازُرتم
فـــإن لـــم تجـــودوا علـــى عَبـــدِكُم   فـــإن المُعـــزّى بـــهِ أنـــتُمُ[1].

مصنفاته:

ترك ابن برهان عدداً قليلاً من المصنفات وربما تعود قلة مصنفاته إلى ما قاله عنه القفطي إذ قال: "ولولا شراسة خلق كانت فيه على من يقرأ عليه ويستمليه لكانت له آثار باقية وكتب مروية لما كان فيه من الفضائل القوية"[2].

فمن المصنفات التي ذكرت لابن برهان:

1. أصول اللغة[3].
2. شرح اللُمع: [4]
3. الاختيار في الفقه: [5]

شيوخه:

قرأ ابن برهان العُكبري على عددٍ من الشيوخ وهم:

ابن بطة العُكبري:

وهو عبيد الله بن محمد بن حمدان أبو عبدالله المعروف بابن بطة، سمع أبا القاسم البغوي ويحيى بن صاعدة وأبا بكر النيسابوري، وسافر إلى بلاد بعيدة لطلب العلم، ولد سنة 304 وتوفي سنة 387 بعُكبرى[6].

---

(1) دمية القصر: الباخرزيّ، جـ3/1513.

(2) أنباه الرواة: القفطي، جـ2/215.

(3) معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، جـ2/334؛ وأنظر الأعلام: الزركلي، جـ4/176.

(4) كشف الظنون: حاجي خليفة، جـ2/1561.

(5) الأعلام: الزركلي، جـ4/167.

(6) المنتظم: ابن الجوزي، جـ14/390.

وقد أشار إليه ابن ماكولا أثناء حديثه عن ابن برهان إذ قال: "وكان ابن برهان من أصحاب أبي عبدالله بن بطة وسمع منه حديثاً كثيراً ثم طلب الأدب ودخل بغداد"(1).

وهذا يشير إلى أن ابن برهان أخذ عن ابن بطة العُكبري في عُكبرى ثم رحل لطلب العلم من بغداد وتعلم على عددٍ من شيوخ بغداد وهم:

أبو الحسين القدوري:

وهو أحمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي المعروف بالقدوري، ولد سنة(362هـ) وإليه انتهت رياسة الحنفية ببغداد، وكان حسن العبارة في النظر، وسمع الحديث، وروى عنه الخطيب البغدادي وصنف في مذهبه المختصر المشهور وغيره وكان يناظر أبا حامد الأسفرائيني الفقيه الشافعي، وتوفي القدوري سنة (428هـ) ببغداد(2).

أبو القاسم الدقيقي:

وهو علي بن عبيد الله بن الدقاق أبو القاسم الدقيقي النحوي وهو أحد الأئمة العلماء، أخذ عن الفارسي والرمّاني والسيرافي وله شرح الإيضاح، وشرح الجرمي، والعروض، والمقدمات ولد سنة(340هـ). وتوفي سنة(415هـ)"(3).

وقد أشار إليه ابن برهان في كتابة هذا إذ قال: "وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب (إنما زيداً قائماً) فاعمل مع زيادة (ما) .... وكذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي"(4).

أبو الحسن السمسمي:

وهو علي بن عبيد الله بن عبدالغفار أبو الحسن السمسمي ويقال السمساني اللغوي النحوي. كان جيد المعرفة بفنون العربية واللغة صحيح الخط ثقة متطيراً،

---

(1) الإكمال: ابن ماكولا،جـ1/ 246-247؛وأنظر تاريخ بغداد:الخطيب البغدادي، جـ17/11

(2) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، جـ43/5.

(3) بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي، جـ178/2.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ75/1.

قرأ على الفارسي السيرافي وتوفي سنة (415هـ)[1].

وقد أشار إليه ابن الأنباري أثناء حديثة عن ابن برهان إذ قال:"أخذ عن أبي الحسن علي بن عبيداالله السمسمي"[2].

عبدالسلام البصري:

هو عبدالسلام بن الحسين بن محمد أبو أحمد البصري اللغوي، كان صدوقاً عالماً ديّناً قارئاً للقرآن، عارفاً بالقراءات وكان يتولى ببغداد النظر في دار الكتب، وإليه حفظها والإشراف عليها[3].توفي سنة 405هـ[4].

وقد أشار إليه ابن ماكولا أثناء حديثة عن ابن برهان إذ قال: "وقرأ الفقه على مذهب أبي حنيفة، والكلام على أبي الحسين البصري"[5].

أبو منصور الجبّان الرازي:

وهو محمد بن علي بن عمر الجبّان أبو منصور اللغوي الرازي الفاضل الكامل العلاّمة. قدم أصبهان وروى بها وأُخذ عنه، وقرئ عليه مسند الروياني، وله تصنيف في اللغة سماه (الشامل) وهو تصنيف كثير الألفاظ قليل الشواهد[6].

وقد أشار إليه ياقوت الحموي بقوله:"له كتاب سمّاه(انتهاز الفرص في تفسير المقلوب من كلام العرب) قرأهُ عليه عبدالواحد بن برهان"[7].

ابن النزليّ:

هو أبو الفتح أحمد بن محمد هارون النزليّ النحوي، أخذ عن أبي الحسن علي بن عيسى الرّبعي، وهو من أقران أبي يعلي السراج[8].

---

(1) بغية الوعاة: السيوطي، جـ2/178.

(2) نزهة الألباء: ابن الأنباري، 259-260؛ وأنظر بغية الوعاة: السيوطي، جـ2/120.

(3) أنباه الرواة، القفطي، جـ2/175.

(4) نزهة الألباء: ابن الأنباري، 338.

(5) الإكمال: ابن ماكولا، جـ1/246-247؛ وانظر بغية الوعاة، السيوطي، جـ2/120.

(6) ابناه الرواة، القفطي جـ3/194.

(7) معجم الأدباء: ياقوت الحموي،260-262.

(8) المصدر نفسه: جـ5/43.

أشار إليه ابن ماكولا أثناء حديثة عن ابن برهان إذ قال" دخل بغداد وقرأ على جماعة من المشايخ أخرهم ابن رضوان وابن النزلي"[1].

وقول ابن ماكولا هذا يشير إلى شيخ بغدادي آخر من شيوخ ابن برهان وهو ابن رضوان ولكنني لم أقف على ترجمته.

أبو الفتح بن الأشرس النيسابوري:

وهو محمد بن محمد بن أحمد بن أشرس، مصنف في النحو كتاباً متوسطاً في مقداره سماه كتاب(التنبيه)ويقول القفطي: "قرأت كتاب التنبيه في النحو لأبي الفتح النيسابوري قراءة تفهم وتفقه من أصل السمسمي وبخطه على شيخيّ أبَوَيَّ القاسم عبيدالله وعبدالواحد. ابنا العلمين: الرقي وابن برهان الأسدي رحمهما الله في سنة سبع وأربعين وأربعمائة وقالا لي: قرأناهُ من أوله إلى آخره على مصنفه أبي الفتح محمد بن محمد بن أحمد بن أشرس النيسابوري"[2].

تلاميذه:

أخذ عن ابن برهان عدد من التلاميذ وهم:

ابن الخطيب التبريزي:

وهو يحيى بن علي بن حمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا بن الخطيب التبريزي، قال ياقوت الحموي ربما يقال له الخطيب وهو وهم، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، رحل إلى أبي العلاء المعري وأخذ عنه وعن عبيد الله بن علي الرقي والحسن بن رجاء بن الدهان اللغوي وابن برهان والمفضل القصباني وعبدالقاهر الجرجاني ولد سنة 421هـ وتوفي سنة 502 وصنف شرح القصائد العشر وتفسير القرآن وإعراب القرآن،و شرح اللُمع وغيرها[3].

---

(1) الإكمال: ابن ماكولا، جـ1/246-247.

(2) ابناه الرواة: القفطي، جـ4/155-156.

(3) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، جـ6/2823- 2824.

ابن أبي عمامة:

وهو عُثمان بن علي بن المعمر بن أبي عمامة أبو المعالي البقال أخو أبي سـعد المعمر بن علي الواعظ. قرأ الأدب على عبدالواحد بن برهان وأبي محمد الحسن بن الدهان. توفي سنة 517هـ[1].

ابن الفاخر:

وهو المبارك بن الفاخر بن محمد بن يعقوب أبو الكرم النحوي أخو عبـدالله الحسين بن محمد المعروف بالبارع الدياس لأمه، ولد سنة 448هـ وتـوفي سـنة 550هـ ودفن بباب حرب، سمع الحديث من أبي الطيب الطبري والجوهري، وكان قيماً بالنحو عارفاً باللغة... وقرأ النحو على ابن برهان الأسدي[2].

النّقار الحميري:

وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن إسحاق أبـو طـاهر النّقـار الحميري، ولد بالكوفة سنة 418 ونشأ ببغداد وكان يحفظ القراءات السبع، قرأ علـى خاله أبي طالب ابن النّجار الكوفي النحوي وقرأ النحو على أبي القاسم بـن برهـان الأسدي وتوفي سنة 501 بدمشق[3].

علي بن نصر الكاتب:

هو أبو تراب علي بن نصر بن سعد بن محمد الكاتب ولد بعكبرا ونشأ بها ثم أنحدر بعد أن بلغ إلى بغداد، وقرأ الأدب والنحو على ابن برهان النحوي، ثم أنحدر إلى البصرة وصار كاتباً لنقيب الطالبين فيها ثم رجع إلى بغـداد سـنة 449 أقـام بالكرخ وولي الكتابة لنقيب الطالبين إلى أن توفي سنة 518هـ[4].

---

(1) فوات الوفايات: محمد بن شاكر الكتبي، جـ442/2.

(2) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، جـ2260/5 ؛ وأنظر نزهة الألباء: ابن الأنباري، 260.

(3) ابناه الرواة: القفطي، جـ70/1-71.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ33/1 ؛ مقدمة المحقق.

3.1 كتاب شرح اللُمع

قيمة هذا الشرح: تتجلى قيمة هذا الشرح من وجوه عدة منها:

أولاً: أن صاحبه إمام من أئمة العربية وعلم من أعلامها يشار إليه بالبنان. **ثانياً:** أن المنهج الذي أتبعه المؤلف منهجٌ قائمٌ على الشخصية العلمية المستقلة التي لم تتقيد تمام التقيد بآراء ابن جني في اللُمع بل كان يأخذ ويعطي وينحو نحواً متميزاً متفرداً.

ثالثاً: أن هذا الشرح احتفظ بنصوص نحوية قيمة اقتبسها من كتب نحاة أعلام، كسيبويه والسيرافي وأبي علي الفارسي وابن جنّي وهذه النصوص نلقاها مبثوثة في تضاعيف الشرح.

رابعاً: أنه اعتنى بأصول النحو العقلية والنقلية ففيه طائفة من الآيات القرآنية والقراءات القرآنية والشعر والقياس والعلل النحويَّة.

منهج ابن برهان في شرح اللُمع:

يسير المنهج الذي اتبعه ابن برهان في كتاب(شرح اللُمع)في عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول:تقسيم مادة الشرح

قسّم ابن برهان أبواب الشرح تقسيماً يتناسب مع أبواب اللُمع.

فقد قسّم الشرح إلى جزأين: ضمّن الجزء الأول والنصف الأول من الجزء الثاني المادة النحويَّة، فمن أهم الأبواب النحويَّة التي ضمّنها الجزء الأول: (باب المبتدأ، وباب الخبر، وباب النداء، وباب كان وأخواتها، وباب إنّ وأخواتها، وباب حروف العطف، وباب حروف الجر، وباب ما ينصرف ومالا ينصرف، وباب التوابع)، وضمّن النصف الأخير من الجزء الثاني المادة الصرفية، وقضايا لغوية أخرى كالإمالة، ومن أهم الأبواب الصرفية التي ضمنها الجزء الثاني: (باب النسب، وباب التصغير، وباب التكسير، وباب المقصور والممدود).

الاتجاه الثاني:طريقة عرض مادة الشرح:

تناول ابن برهان مادة اللُمع بالشرح الحُر دون أن يورد متن اللُمع، بل كان يأخذ العنوان ويبدأ بالشرح الحر المستقل، فغالباً ما كان يبدأ الباب بقوله: (إعلم). وقد مال في شرحه هذا إلى الاختصار الشديد في الكثير من الأبواب وخاصة باب

المبتدأ، وقليلاً ما نجده يستفيض في شرح بعض الأبواب مثل: (باب معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف)، وأثناء عرضه للمادة غالباً ما نجده يقول:"قال العبد "ويقصد نفسه، وكثيراً ما نجدهُ يعود ليشرح أو يعرب شاهداً من شواهد ابن جني في اللُمع، وأثناء عرضه لبعض المسائل النحويَّة نجده يورد لنا موقف البصريين فيقول: "قال أصحابنا أو قلنا، وموقف الكوفيين فيقول: قال الكوفيون، وأحياناً نجده يرد على الكوفيين ما ذهبوا إليه فيقول:وقلنا لكنا لا نسلم بذلك أو وخالفنا الكوفيين، وكثيراً ما نجده يورد آراء النحاة في المسألة النحويَّة الواحدة فيتبع بعضهم ويخالف الآخرين، وأحياناً نجده يعرض آراء النحاة في المسألة المطروحة ويتخذ لنفسه مذهباً آخر فيقول: ومذهبنا في ذلك هو كذا وكذا .

الاتجاه الثالث: النقل عن السابقين:

أكثر ابن برهان من النقل عن النحاة السابقين وخاصة سيبويه الذي لا يكاد يخلو باب من أبواب هذا الشرح، إلا ويذكره مصرحاً أحياناً باسمه دون كتابه، وبكتابه دون اسمه أحياناً أخرى، وكذلك أكثر من النقل عن أبي علي الفارسي فكثيراً ما نجده يبدأ الباب بقوله: (قال أبو علي) والشواهد على ذلك كثيرة في كتاب(شرح اللُمع). وأكثر أيضاً من النقل عن أبي الحسن الأخفش الأوسط وغيرهُ من النحاة السابقين و سأفرد مبحثاً خاصاً عن مصادر ابن برهان في شرحه هذا إن شاء الله.

الاتجاه الرابع: شواهده:

لن استفيض بالحديث عن شواهد ابن برهان في هذا الباب وإنما سأكتفي بإشارات موجزة لتلك الشواهد لأنني سأقدم دراسة مفصلة لتلك الشواهد أثناء تقديمي لدليل السماع عند ابن برهان، واكتفي بالقول بأن شواهد ابن برهان قد تنوعت في شرحه هذا، فقد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته حتى جاء الدليل القرآني بالمرتبة الأولى، من حيث الاستشهاد به عنده وعدَّ من أبرز الأدلة النقلية التي كان يعول عليها في إثبات القواعد النحويَّة، أمّا القراءات القرآنية فقد استشهد ابن برهان بكافة القراءات سواء كانت سبعية أو عشرية أو غيرها، وكان لديه قدرة عظيمة على نسب القراءة إلى من قرأ بها.

أبو الحسن سعيد بن مسعده المعروف بالأخفش الأوسط ت(210هـ):

نقل ابن برهان عن الأخفش الأوسط مصرحاً أحياناً باسمه كاملاً وأحياناً يكتفي بقوله: (قال أبو الحسن) فمن أبرز ما نقله عنه قوله: في باب (حروف الجر حرف (الكاف)) قال: " تكون الكاف حرفاً نحو:(الذي كزيدٍ) ... ثم قال: فقال أبو الحسن وقد تكون الكاف اسماً"[1].

وفي باب (مُذْ ومنذُ) نراه في هذا الباب يصرح باسم الأخفش كاملاً إذ قال: "قال أبو الحسن سعيد بن مسعدة بن أوس المجاشعي أهل الحجاز يجرّون بـ(مُذْ ومنذُ) كل شيء من المعرفة والنكرة فأمّا بنو تميم وغيرهم فـ(مُذْ) ترفع ما بعدها في لغتهم يقولون(لم أر زيداً مُذْ يومان) أي: بيني وبين لقائه يومان و (مذ) اسم مبتدأ وما بعدها خبره[2]

أبو العباسي محمد بن يزيد المبرد ت(285هـ):

نقل ابن برهان عن المبرد في عدة مواطنْ من هذا الكتاب دون التصريح باسمه كاملاً فمن أبرز ما نقله عنه قوله: في باب (رُبَّ) قال معنى رُبَّ التقليل وهي تختص بالنكرات دون المعارف... ثم قال: " قال محمد بن يزيد رُبَّ تنبئ عما وقفت عليه أنه قد كان وليس بالكثير فلذلك لا يقع إلا على نكرة لأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز فـ (رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكراً لأنه مفرد يدل على أكثر منه فلا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول المعنى فيها"[3].

ابن كيسان أبو الحسن محمد بن أحمد ت(299هـ):

نقل ابن برهان عن ابن كيسان عدداً من آرائه النحويَّة مصرحاً باسمه كاملاً فمن أبرز ما نقله عنه قوله: في باب (ما زال) قال: "زعم أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان أنه لا يمتنع في (ما زال زيدٌ قائماً) التقديم فتقول: (قائماً ما زال زيدٌ) لأن المعنى لما آل إلى الإثبات صار ذلك كقولك: (قائماً ثبت زيدٌ)[4].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/176.

(2) المصدر نفسه: جـ1/189.

(3) المصدر نفسه: جـ1/171.

(4) المصدر نفسه: جـ1/54.

وهو لا يأخذ برأي ابن كيسان في هذه المسألة، وإنما يؤيد ما ذهب إليه عامة النحويين من عدم تقدم خبرها على حرف النفي ولا الفعل.

أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج ت(311هـ):

نقل ابن برهان عن الزجاج مصرحاً باسمه أحياناً تصريحاً كاملاً وأحياناً يكتفي بـ (قال الزجاج) فمن أبرز ما نقله عنه قوله: في باب (علة بناء خمسة عشر) قال: ضمنت (خمسة عشر) معنى العاطف فبنينا على الفتح لذلك... ثم قال: (قال الزجاج) وفي ذلك رفعُ إبهام لأنك لو قلت: أعطيت بهذا الثوب خمسة عشر لأوهمت لبيعتين مختلفتين"[1].

ابن السراج أبو بكر حمد بن السري ت316هـ:

نقل ابن برهان عن ابن السراج في عدة مواطن من أبواب هذا الكتاب فمن أبرز ما نقله عنه قوله: في باب (أم المنقطعة) نراه يبدأ الباب بالنقل عن ابن السراج إذ يقول: "قال ابن السراج تقول: (إن هذا لزيدٌ أمْ عمروٌ يا فتى)، وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمتهُ زيداً، فقلت ما سبق إليك. ثم أدركت الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت: (أم عمروٌ) مستفهماً بما هو إضراب على معنى بل إلاّ أنَّ معنى ما يقع بعد بل يقين وما يقع بعد أم مشكوك فيه..." [2].

وفي باب (مُذْ ومنذُ) نراه يصرح باسم ابن السراج تصريحاً كاملاً إذ يقول: "قال أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج: الموضع الذي تكونان فيه اسمين على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمعنى الأمد فينظم من أول الوقت إلى آخره.

والآخر: أن يكون بمعنى أول الوقت" [3].

أبو سعيد الحسين بن عبدالله السيرافي ت(368هـ):

نقل ابن برهان عن السيرافي في عدة مواطن من أبواب هذا الكتاب فمن أبرز ما نقله عنه خاصة في باب العلل، قوله في (علة بناء المضمرات) نراه لا يصرح

---

(1) شرح اللُمع، ابن برهان، جـ1/465.

(2) المصدر نفسه: جـ1/259.

(3) المصدر نفسه: جـ1/191.

باسم السيرافي كاملا فيقول: قال أبو سعيد "إنّما بُنيت المضمرات لأنها أشبه الحروف وذلك أن المضمر لا يستقل بنفسه، إنما يكون أبداً راجعاً إلى ظاهر قد تقدمه، فأشبه الحرف لأنه لا يستغني عن التعليق بغيره ولا يستقل بنفسه[1].

وأثناء حديثه عن(علة بناء عمروية) نراه يبدأ بالنقل عن السيرافي إذ يقول: "قال أبو الحسن: الذي أوجب بناء عمروية أن الزائد في آخره صوت وذلك في كلام غير العرب على غير هذا اللفظ، إنما يقولون عمروه، فغيرت العرب لفظ ذلك الزائد، لأن أصوات العرب في حكايات البهائم وغيرها ربما خالفت أصوات غيرها في حكاية ذلك كما تختلف ألفاظهم، ففتحوا آخر الاسم وأول الصوت وسكن ثاني الصوت فبنوا الثالث على الكسر لئلا يلتقي ساكنان"[2] .

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ت(377هـ):

أكثر ابن برهان من النقل عن أبي علي الفارسي في مختلف أبواب هذا الكتاب فمن أبرز ما نقله عنه قوله في باب (المصدر أصل المشتقات) فهو يؤيد قول البصريين في أن المصدر أصل المشتقات ويأتي بقول أبي علي تثبيتاً لرأيه إذ يقول: " قال أبو علي: المصدر أعم، والأفعال أخص، لأن الضرب يصلح للأزمنة الثلاثة (فضرب، ويضرب، وسيضرب) كل واحد منها ليس بمنزلة الأنواع، فكما تكون الأنواع فروعاً للجنس، تكون الأفعال فروعاً للمصدر"[3] .

وفي باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين باب (اتخذ) نراه يبدأ بالنقل عن أبي علي الفارسي إذ قال:" اتخذ ذهب أبو علي في قوله تعالى:﴿ كَمَثَلِ العنكبوتِ اتَّخَذَتْ بيتاً﴾[4]، ﴿ يا ليتني اتَّخذتُ معَ الرَّسولِ سَبيلاً﴾[5] .... ثم قال: قال أبو علي جميع ذلك تعدى فيه (اتخذت) إلى مفعول به واحد كما تعدى جعلت في﴿ جَعَلَ

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/301.

(2) المصدر نفسه: جـ1/467.

(3) المصدر نفسه: جـ1/102.

(4) العنكبوت: آية (41).

(5) الفرقان: آية(27).

الفصل الثاني

السَّماع عند ابن برهان

1.2 السَّماع لغة واصطلاحاً

السَّماع أحد الأصول النحويَّة التي قام عليها النحو العربي فيعرّف السَّماع لغةً: بأنه الذكرُ المسموع الحسَن الجميل[1]، أو هو ما سمعت به فشاع وتُكَلِّمَ به[2].

اصطلاحاً: فقد عرَّفه ابن الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[3].

أمّا السيُوطي فيعرّفه بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسُنة بكثرة المولدين نظمً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ[4] ويبدو أنّ المصطلحين الواردين عند ابن الأنباري والسيوطي (النقل، والسَّماع)، كلاهما يشترطان في المسَّموع أو المنقول أن يكون كلاماً فصيحاً، وأن كان ابن الأنباري قد اشترط فيه أيضاً إن يكون خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة.

كما ويعرّف الدكتور علي أبو المكارم: السَّماع بأنه "الأخذُ المباشر للمادة اللُغويةِ عن الناطقين بها"[5].

هذا ويعد السَّماع الأساس الأول الذي دوّنت بموجبه اللغة[6]. وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية حينما يُخفى ما يُمكن أن يكون علةٌ جامعة وقد عدّه اللغويون الطريق الحقيقي لدرس العربية على وجهٍ صحيح[7].

---

(1) متن اللغة: أحمد رضا، جـ 210/3.

(2) لسان العرب: ابن منظور، جـ 164/8 مادة (سمع).

(3) لُمع الأدلة: ابن الأنباري،ص 81.

(4) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي،ص 36.

(5) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، ص 21.

(6) في أصول اللغة: فؤاد ترزي،ص 79.

(7) مقدمة لدرس العربية: عبدالله العلايلي، ص 196.

فالسَّماع من الأصول النحويَّة التي تمثلت عند ابن برهان في كتابه(شرح اللُمع) إذ أن ابن برهان قد تناولَ عناصرهُ اللغوية كافة وهي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعرٍ ورجزٍ ونثرٍ وأمثال، وسأفصل الحديث في كل عنصر من تلك العناصر لأبين حُجيّتها وموقف النحاة من الاستشهاد بها بشكلٍ عام وموقف ابن برهان من الاستشهاد بها بشكلٍ خاص.

2.2 القرآن الكريم وقراءاته:

وهو النص، الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة، والنحو والصرف، وعلوم البلاغة[1]، وهو أفصح مما نطقت به العرب وأصح منه نقلاً وأبعد منه عن تحريف مع أنّه نزل بلسان عربي مبين[2]، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه[3]، فهو تنزيل من حكيم حميد ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولذلك فقد وقفوا منه موقفاً موحداً فاستشهدوا به وقبلوا كل ما جاء فيه ولا يُعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما اثبت في المصحف بالنقد والتخطئة[4].

إذاً فالاعتداد بالقرآن متفق عليه والخلاف بين النحاة في مقدار هذا الاعتماد وكيفيته، فلا خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في اعتماد القرآن دليلاً، ولكن الكوفيين كانوا يعولون على اللفظ أو الظاهرة، تأتي في القرآن فيبنون عليها قاعدة. أمّا البصريون فكانوا يكثرون من تأويل ما يأتي من الآيات مخالفاً لقواعدهم وأصولهم[5].

أمّا عن الاستشهاد بالقرآن عند ابن برهان العُكبري، فإن ابن برهان لم يخرج عن ركب النحاة السابقين، فهو يستشهد به ويقدّمهُ على الأدلة النقلية الأخرى كافة

---

(1) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، ص28.

(2) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، ص33.

(3) خزانة الأدب: البغدادي، جـ1/9.

(4) البحث اللُغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، ص3.

(5) في أدلة النحو: عفاف حسانين، ص30 .

وكتابه(شرح اللُمع) شاهدٌ على ذلك فقد استشهد بستمائه وثلاث وثمانين آية من القرآن بما في ذلك القراءات القرآنية .

هذا وقد تنوعت أساليب ابن برهان في الاستدلال بالشاهد القرآني فربّما يأتي بالشاهد القرآني منفرداً للاستدلال به على قاعدة نحويّة، ومثال ذلك عندهُ قوله: في باب(حروف الجر أثناء حديثه عن (حتَّى))[1] قال:"تكون حرفاً جاراً فيرد بعدها الاسم وذلك نحو قوله تعالى ﴿ حتَّى مَطْلَعَ الفجرِ ﴾[2] وقوله في الباب نفسه[3]: "وقد يرد بعدها الفعل منصوباً بأن وأن في تأويل المجرور نحو قولهِ تعالى﴿حتَّى يقُولَ الرّسول ﴾[4] بنصب الفعل .

فهنا قد استدلّ ابن برهان بالشاهد القرآني وحده دون أن يذكر معه أي دليل نقلي آخر.

وربّما يأتي بالشاهد القرآني ثم يأتي بعده بالشاهد الشعري ومثال ذلك عنده قوله: في باب النداء (أثناء حديثه عن (حذف حرفْ النداء)) [5] قال:" يجوز حذف حرف النداء مع الاسم العلم لأن البيان الذي يكون به علماً مع الإقبال عليه قد يستغني به عن حرف النداء قال اللهُ تعالى ﴿ يوسفَ أعرض عن هذا﴾[6]، و﴿ ربّنا وآتنا ما وعدتنا﴾[7]، و ﴿رب إنَّهُنَّ أضللْنَ كثيراً من النَّاسِ﴾ [8].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ183/1.

(2) القدر: آية(5).

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، 183.

(4) البقرة: آية(214).

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ274/1-275 .

(6) يوسف: آية (29).

(7) آل عمران: آية(194).

(8) إبراهيم: آية(36).

ثم قال حسان:

حَارِ بنِ كعبٍ ألاَ الأحلامُ تزجُركُم عنّا وأنتُم من الجُوفِ الجماخيرِ

لا عيبَ بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ جسمُ البغال وأحلامُ العصافيرِ [1].

فنلاحظ هنا أن ابن برهان يستدل بالشاهد(القرآني ثم يعززه بالشاهد الشعري وربما يحتج بالشاهد الشعري أولاً ثم يعقبه بالشاهد القرآني وذلك كقوله في(باب البدل)[2].

قال: "إعلم أن العرب سلكت في البدل مسلكين أحدهما أن المبدل منه ليس في تقدير اعتداد الطرح، ولذلك أُخبر عنه بعد أن أُبدل منه في قوله:

السـيوفُ غـدوها ورواحـها تركت خوازن مثل قرن الأغضب[3]

والغدو والرواح بدل من السيوف والهاء اسم السيوف، وأبدل الحدث من العـين، وهو من باب بدل الاشتمال. ومثله ﴿ وَمـا أنسَـانيهُ إلاَّ الشـيطانُ أنْ أذكـرهُ﴾[4] فـ(أنْ أذكُره) مصدر بدل من الهاء في (أنسانيه) والهاء عبارة عن (الحـوت) (أنْ اذكره) مصدر وهو بدل من العين.

وربّما يأتي بالشاهد القرآني ثم يأتي بعده بالشعر ثم يأتي بالشاهد القرآني وقراءاته ومثال ذلك عنده قوله: في باب الصفة (معاني الصفة)[5] قال:" قد جـاءت مؤكـدة كقوله تعالى ﴿ أفرأيتُمُ اللات والعُزّى ومناة الثّالثة الأخرىَ﴾ [6] ثم قال كثير:

صلّى علي عزَّة الرحمنُ وابنتِهَا ليلىَ وصلَّى جَارَاتِها الأُخَـرِ [7]

---

(1) ديوان حسان بن ثابت، 122.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ229/1.

(3) المصدر نفسه: جـ230/1؛ بيت مجهول القائل.

(4) الكهف: آية (63) .

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ205/1-206.

(6) النحل: آية(98).

(7) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ206/1؛ البيت غير موجود في ديوان كثير عزه.

وقال اللهُ تعالى:﴿ فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفخةٌ واحِدَةٌ﴾ [1]. وفي قراءة عبدالله: ﴿ولي نعجةٌ واحدةٌ أنثى﴾ [2].

فهو هنا قد عزّز الشاهد القرآني بالشعر ثم عاد وعززهُ بالقرآن وقراءاته على مجيء الصفة مؤكدة.

وربّما يأتي بالشاهد القرآني ثم يعزّزهُ بما ورد من كلام العرب. ومثال ذلك عندهُ قوله:في(باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين (علمت)) [3] قال: "فـ(علمت) المتعدية إلى مفعولين ثلاثة أحوال منها:

الإعمال نحو قوله تعالى ﴿ فإن عَلمتُموهُنّ مؤمناتٍ فَلاَ ترجِعُوهُنّ إلى الكُفّارِ﴾ [4].

والحالة الثانية: أن تعملها في الموضع دون اللفظ، وذلك إذا كان بعدها همزة الاستفهام قال اللهُ تعالى ﴿ لِنعلمَ أيُّ الحزبين أحصى لِما لَبِثوا أمداً﴾ [5] وقال تعالى: ﴿فلينظُر أيُّها أزكى طَعَاماً﴾ [6] ... وقالت العزبُ: (أمَا ترى أيُ برقٍ هاهنا) فرفعوا (أيّا).

فهو هنا يستدل بالشاهد القرآني على إعمال (علمت) المتعدية إلى مفعولين في الموضع دون اللفظ، ومن ثمّ يعزز الشاهد القرآني بما سمعه من كلام العرب وإن كان الفعل مختلفاً وهو (ترى) فـ (ترى) هنا بمعنى (علمت) في هذا الموضع عند ابن برهان.

أمّا عن كيفية تقديمهِ لشاهد القرآني، فهو يقدّم الشاهد القرآني بقوله (قال الله تعالى) أو (قال تعالى) أو (نحو) دون أن يذكر لفظ الجلالة. أو (في قوله تعالى) وغيرها من الصيغ التي كان يقدّم بها شواهده القرآنية.

---

(1) الحاقة: آية (13)

(2) ص: آية (23)؛ وأنظر الكشاف: الزمخشري، جـ324/3.

(3) شرح اللمع: ابن برهان، جـ106/1-108.

(4) الممتحنة: آية(10).

(5) الكهف: آية (12).

(6) الكهف: آية (19).

هذا ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن ابن برهان كان أحياناً يستشهد بنص الآية القرآنية كاملاً دون أن يحذف منه شيئاً وأحياناً كان يكتفي بموضع الشاهد فقط. أو يكتفي بقوله لكثرة ذلك في القرآن.

وخلاصة القول أن ابن برهان قد اعتدّ بالشاهد القرآني وبغزارة في كتابه شرح اللُمع وكثيراً ما كان يقدّمه على غيره من الأدلة النقلية الأخرى. وكثيراً ما كان يعتد بالشاهد القرآني وحده دون غيره من الأدلة النقلية الأخرى فتأتي شواهده جميعها من القرآن على القاعدة النحويَّة الواحدة. وإن أورد معه بعض الأدلة النقلية الأخرى من الشعر وكلام العرب فيكون ذلك من قبيل تقوية الشاهد القرآني وتعزيزه.

أما القراءات القرآنية:

فإذا كان القرآن هو الوحي المنزّل على محمدﷺ للبيان والإعجاز [1] فإن القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها [2].

وقد عرّفها الدمياطي بقوله: " هو علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السَّماع [3].

ومن خلال التعريفيين الواردين عن الزركشي والدمياطي نستخلص بأن الزركشي قد خصص القراءات بالمختلف فيه من ألفاظ الوحي في حين نجد أنّ الدمياطي قد وسّع في دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليه أيضاً.

يقول الزركشي: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان" [4] فبما أنّ القراءات مغايرة لحقيقة القرآن فقد وضعوا شروطاً للقراءات التي يُؤخذ بها فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندُها فهي

---

(1) البرهان في علوم القرآن: الزركشي جـ ا/318.

(2) المصدر نفسه: جـ1/ 318.

(3) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: أحمد الدمياطي، 5.

(4) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، جـ318/1.

القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى أختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمنّ هو أكبر منهم[1].

والقراءات القرآنية جميعها حُجة يقول السيوطي: "أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذ لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه[2].

فالسيوطي يعدُّ القراءات كلها حُجة المتواترة منها والشاذة في إقامة القواعد الكلية. إلاّ أن النحاة قد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصْريون كما سار عليه الكوفيون. أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردّوها[3]. ويقول الدكتور مهدي المخزومي في ذلك: " والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللُغوية وأخضعوها لأصولهم، وأقيستهم. فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدّها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[4].

ويرد على الدكتور مهدي المخزومي أن القراءات أيضاً مصدراً مهماً من مصادر النحو البصري، ولكن بعض النحاة البصريين طعنوا في بعض القراءات

---

(1) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، جـ 9/1.

(2) الاقتراح: السيوطي، 24.

(3) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 47.

(4) مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، 384.

وليسو جميعاً من مثل المبرد والمازني والزمخشري. فيرى الدكتور شوقي ضيف أن الفراء الكوفي قد سبق هؤلاء جميعاً في الطعن في بعض القراءات إذ يقول: "إن الفراء وأستاذه الكسائي هما اللذان فتحا للبصريين التاليين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج، بينما أغلق الكوفيون اللذين خلفوهما هذا الباب بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتديين بالأخفش. ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات كما زعموا أن الكوفيين عامة يقبلونها ويحتجّون بها. وسنرى أن الفراء الكوفي هو الذي بدأ بقوة تخطئة القراء[1].

إذاً فموقف النحاة البصريين من القراءات يتلخص بالقول: " أنهم كانوا يقبلونها غالباً إذ لم تعارض قاعدة وضعوها أو أرادوا أن يخرّجوا بها شاهداً من الشعر أو كلام العرب، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإحدى ثلاث: إمّا التأويل والتخريج، وإمّا تضعيفها والطعن عليها، وإمّا إغفالها والإغضاء عنها[2].

أمّا الكوفيون فكانوا يأخذون بالقراءات السبع وغيرها من القراءات ويحتجون بها فيما له نظير في العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ويقيسون عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها ولا يغلّطونها[3].

وبذلك تكون مواقف النحاة البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية مُتباينة. فسيبوية شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم كان يحترم القراءات القرآنية.

وقاعدته معروفة وهي (أنّ القراءات لا تُخالف لأنّها السنة) وكان معتدلاً في موقفه من القراءات، ولم يُذكر أنّه خطّأ قارئاً إلا في الآية الكريمة ﴿ هؤلاء بنات هن أطهر لكم﴾[4] أي بنصب كلمة (أطهر) وذلك كما قرأها الحسن وزيد بن علي وعيسى

---

(1) المدارس النحويّة: شوقي ضيف، 158.

(2) أصول النحو العربي: محمود احمد نحلة، 43.

(3) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 47.

(4) هود: آية (78).

بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان والسدي. وأمّا القراءة عند عامة النّاس فهي بالرفع[1].

وتذكر خديجة الحديثي بأنه "لم يعب قارئاً ولم يخطّئ قراءة بل كان يذكرها ليبيّن وجهاً من العربية وليقوّي ما ورد عن العرب[2].

أمّا الفراء فهو من أوائل من طعن في القراءات القرآنية وهو يمثل منهج الكوفيين الذين كانوا يحتجون بالقراءات وإن كان يرد بعض القراءات ويرمي بعض القراء بالوهم. فقد رمى بعض القراء السبعة بالوهم حينما قال عنهم " ومما أوهموا فيه قوله: ﴿نولهِ ما تولى ونصله جهنّم﴾[3] وقيل أن الفراء قد خطّأ قراءة قِيلَ أن النبي ﷺ قرأ بها[4].

أمّا المبرد فقد اجترأ على تخطئة القراءات القرآنية إذا اصطدمت بالقواعد النحويَّة[5]، فقد وصف قراءة نافع (معائش) بالهمز بأنها غلط[6] ووصف قراءة (ثمّ ليقطع) بأنها لحن[7] ووصف قراءة (ثلاثمائة سِنين) بأنها خطأ وغير جائزة[8] وقراءة (عزير بن الله) بأنها ضعيفة جداً[9] وقراءة (هؤلاء بنات هنّ أطهر لكم) بأنّها لحن فاحش[10].

---

(1) القراءات القرآنية وموقف النحو والاستشراق منها: راضي نواصره، 17؛ وأنظر المدارس النحويَّة: شوقي ضيف، 157.

(2) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، ص50.

(3)معاني القران:لفراء، جـ2/75.

(4) القراءات القرآنية وموقف النحاة والاستشراق منها: راضي نواصرة، 180؛ وأنظر المدارس النحويَّة: خديجة الحديثي، 177.

(5) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحله38.

(6) المقتضب: المبرد، جـ1/123.

(7) المصدر نفسه: جـ2/134.

(8) المصدر نفسه: جـ2/171.

(9) المصدر نفسه: جـ2/316.

(10) المصدر نفسه: جـجـ4/105.

إذاً فموقف المبرد من القراءات القرآنية يختلف كثيراً عن موقف سيبويه فهو يغلّط ويخطّئ ويلحّن ويضعّف بعض القراءات القرآنية بعكس سيبويه الذي لم يعب ولم يخطّئ قراءة فهو بذلك يكون قريباً من موقف الفراء.

أمّا من غير شيوخ هاتين المدرستين من النحويين المتأخرين فهناك من توسط بين المدرستين كابن جنّي الذي لا يأخذ برأي احد المدرستين، فهو من البصريين المعتدلين ولكنه غلّط القراء ورفض القراءات التي تخالف القياس أو القاعدة فقد قال "وأمّا قراءة عاصم ﴿ قيل من راق ﴾[1] ببيان النون في كلمة (من) فهي أمر مُعيب في الإعراب معيفٌ في السماع"[2].

ومن النحاة المتأخرين الذين وقفوا من القراءات موقفاً وسطاً أيضاً أبو حيّان الأندلسي الذي لم يتشدد في القراءات تشدد البصريين ولم يتساهل تساهل الكوفيين وتساهل ابن مالك بينما كانت قراءته أمراً وسطاً حيث أن أفضل القراءات عنده التي أخذ بها هي ما أجمعت عليه السبعة كما أخذ بكل قراءة صحَّ سندها عن الرسول ﷺ وقد تصدّى للرد على البصريين الذين غلّطوا القراء وردّوا قراءاتهم لأنّها لا تتفق مع قياساتهم، وقد رفض رأي النحاة الذين يخطّئون القراء[3].

أمّا ابن برهان فقد كان من النحاة الذين يعتدّون بالقراءات القرآنية يولونها جلّ اهتمامهم، فهو يستشهد بالقراءات القرآنية جميعها المتواترة منها والشاذة، بالإضافة إلى أنّه يمتلك قدرة فائقة على نسب القراءة إلى من قرأ بها سواء كانت سبعية أم عشرية أم غير ذلك واعتداده بالقراءات القرآنية في كتابه (شرح اللُمع) ليس بقليل إذ إنّه اعتدّ بما يقرب من مئة وست وسبعين قراءة من أصل ستمائة وثلاثة وثمانين شاهداً قرآنياً اعتدّ به في مختلف أبواب الكتاب.

وعناية ابن برهان بالقراءات القرآنية تبدو من خلال اعتداده بها كدليل من الأدلة النقلية التي يلجأ إليها لإثبات قاعدة نحوية أو دعم رأي نحوي قد ذهب إليه ومثال

---

(1) القيامة: آية(27)؛ وأنظر كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد 661.

(2) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 48؛ وانظر القراءات القرآنية وموقف النحو والاستشراق منها: راضي نواصرة 181؛ وأنظر الخصائص: ابن جنّي، جـ 94/1.

(3) القراءات وموقف النحاة والاستشراق منها: راضي نواصرة، 181-182

والياء والواو في:(يَرضَى الرَّجُلُ) و (يَرمي الفتى) و(يسمُو الكريمُ) لزيادة المدّ فيهنّ.

فهو هنا يورد وجهين لقراءة (عُزيرٌ) قراءة بالتنوين وقراءة بغير التنوين فيوجّه القراءة الأخيرة وإن كان توجيههُ لها صوتيّاً وليس نحويّاً.

ومن شدة حرص ابن برهان على نسبة القراءة إلى من قرأ بها أنه كان إن لم يذكر اسم القارئ يذكر اسم البلاد التي قرأ أهلها بهذه القراءة أو اسم القبيلة التي قرأت بها، ومن أمثلة ذلك عنده: قوله في باب(الوقف على نون التأكيد)[1]: قال: "... تقول:(هل تَضربُون) في الوقف، وكان الأصل (تَضربُونَنْ) فسقطت نون الإعراب لبناء الفعل مع الفاعل ثمّ سقطت الواو لسكونها وقبلها ضمّة وبعدها نون ساكنة غير مدغمة فلما وقفت سقطت نون التأكيد فزال البناء وعادت الواو أولاً ونون الإعراب ثانياً. مثل هذا قراءة المكيين ﴿فإذا هي تَلَقّفُ﴾[2] بتشديد التاء في الوصل يريدون تتلقّف.

فهو هنا ينسب القراءة إلى البلاد التي قرأ أهلها بها وهي مكة وإن كان استشهاده بهذه القراءة من قبيل الاستئناس فقط.

وفي باب الاستثناء (الاستثناء المنقطع)[3] قال: "أمّا الاستثناء غير المتصل فلا يتبيّن حكمه إلا في قول من أبدل في النفي من أهل الحجاز فإنهم قالوا:(ما بالدار أحدٌ إلا زيدٌ)... وعلى هذا قرأ القراء ﴿ ما لَهُم بِهِ من علمٍ إلاّ اتّباعَ الظَّنِّ﴾[4] بنصب (اتّباع) لأن اتّباع الظّنّ ليس ببعض العلم فيبدل منه... ثمّ قال: وأمّا بنو تميم فيبدلون في هذا النحو فيرفعون (اتّباع الظن) في القرآن كما رفعوا خبر (ما) في ﴿ما هذا بشراً﴾ [5].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/374.

(2) الأعراف: آية (117) و الشعراء: آية (45).

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/146.

(4) النساء: آية (157).

(5) يوسف: آية (31).

فهو هنا يورد وجهين لقراءة (اتّباع) مرة بالنصب ومرة بالرفع وقراءة الرفع قرأت بها قبيلة بنو تميم. فاكتفى هنا بذكر اسم القبيلة التي قرأ أهلها بهذه القراءة.

ومع أن ابن برهان كان شديد الحرص على نسب القراءة إلى من قرأ بها إلا أنه في بعض الأحيان كان يترك القراءة دون أن ينسبها ويكتفي بقوله:(وبه قُرِئ) أو (وهو أكثر في القراءة) أو (قرأ جماعة) أو (قرأ القراء) وغيرها. ومثال ذلك عندهُ قوله: في(علة بناء عشرة)[1] قال: "فأمّا عشرة في قوله﴿ اثنتا عشرة عيناً﴾[2] فمبني لأنه وقع موقع النون في اثنتان ... ثم قال: ولك في عشرة كسر الشين وذلك لغة بني تميم وقد قُرِئ به ولك إسكانها وذلك لغة أهل الحجاز، وهو أكثر في القراءة.

وفي باب العطف على الاسم المنادى[3]: قال: "(يا زيدٌ الظريفُ) على اللفظ وإنّما سوغ في هذا اطِّراد (الضمَّ) في جميع ما كان مثل (زيد) في (النداء) وثمّ قال: واختيار الخليل وسيبوية وأبو عثمان (يا زيدُ والحارثُ) بالرفع والصفة تابعة والمعطوف بحرف تابع... وقال: والنصب في المعطوف اختيار أبي عمرو وعيسى بن عمرو... وقال: ومحمد بن يزيد يختار النصب إن كان ما فيه الألف واللام غير علم. فإن كان علماً، بمنزلة (يا زيدُ والنَّظرُ). فالرفع الاجتهاد. (وإن كان نحو: يا (زيدُ والرَّجل) فالاختيار النصب... وقال وليس في الأول إلا ما في قولك: (يا زيد ونظرُ)، وإنّما دخلتا هنا للتفخيم فقط وقرأ: ﴿ يا جِبالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيرُ﴾[4] رفعاً جماعة".

فهو هنا يورد قراءة (بالرفع) دون أن ينسبها إلى قارئ أو يحدد نوع القراءة للاستدلال بها على مجيء الاسم المعطوف على الاسم المنادى مرفوعاً.

فخلاصة القول في موقف ابن برهان من القراءات فهو يقف منها موقفاً معتدلاً فقد استشهد بها على قواعده النحويَّة ودعّم بها آراؤه النحويَّة وقاسها على كلام

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/514.

(2) البقرة: آية (60).

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/277-278.

(4) سبأ: آية (10).

العرب، وحَرِصَ أشد الحرص على نسبتها إلى من قرأ بهـا. دون أن يحـدد نـوع القراءة متواترة أم شاذة ولم يُلحِّن ولم يخطِّئ قراءة كما أوردنا سابقاً. إلا أنه أشـار في بعض المواضع إلى خروج بعض القراءات عن القياس وهذا لا يعني أنه خطَّـأ القراءة.

3.2 الحديث النبوي الشريف:

فالحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كـلام الله عز وجل. وقد كان من الواجب أن يُعدَّ بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به[1]. إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً ابلغ من الكـلام النبـوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصحُّ لفظاً ولا أقْوَم معنى[2]. ولكن كثيراً مـن أئمة النحاة متقدمين ومتأخرين لم يعتدّوا بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول تستنبط منه القواعد، وتُقرِّر الأحكام، حتى إذا وقع الحديث النبوي في كتـب بعـض النحاة كان تقوية لما يُستشهد به من قرآن أو كلام للعرب، دون أن يكون مقصـوداً إليه في الاستشهاد والاحتجاج. أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي[3].

وقد تباينت مواقف النحاة من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فذهبوا في الاستشهاد به ثلاثة مذاهب:مذهب المانعين، ومذهب المجوّزين، ومذهب المتوسّطين، ولكل من هؤلاء أدلته التي يلجأ إليها في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه.

فمذهب المانعين: يمثلهُ ابن الضائع، وأبو حيان الأندلسي والسـيوطي[4] وهـؤلاء منعوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً[5]، وتكمن أدلتهم التـي اسـتندوا إليهـا فـي منـع الاستشهاد بالحديث في قول أبي حيّان الأندلسي:(إنّما تنكّبت العلمـاء ذلـك لعـدم

---

(1) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 61.

(2) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، 46.

(3) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 51.

(4) النحاة والحديث النبوي: حسن الشاعر، 45.

(5) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 62.

وثوقهم أنَّ ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ إذ لو وثقوا به، لجري مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان كذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺفقال فيه لفظاً واحداً فنقل أنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله ﷺ لم يقُل بتلك الألفاظ نحو ما روى من قوله عليه السلام: "زوجتكها بما معك من القران " و" ملكّتكها بما معك "، و"خذها بما معك من القرآن"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة: فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظهﷺ إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السَّماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتّكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة، ولم تُملَ عليه فيكتبها وقد قال سفيان الثوري فيما نُقل عنه: "إن قلت لكم أني أحدِّثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنّما هو المعنى"، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم عِلم اليقين أنهم يرّوون بالمعنى[1].

الأمر الثاني: أنه وقع اللّحن كثيراً فيما رُوي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غيرُ عرب بالطّبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك[2].

وقد مال السيوطي إلى رأي أبي حيّان في رفضه الاحتجاج بالحديث لأن معظم الأحاديث رويت بالمعنى وأجاز الاستدلال بالأحاديث التي تثبت روايتها باللفظ[3]. وذلك يتضح في قوله: "وأمّا كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويّ وذلك نادرٌ جداً، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فرووها بما

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي: خديجة الحديثي، 21.

(2) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، 48.

(3) أنظر قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو: سهير محمد خليفة، 82؛ وأنظر النحاة والحديث النبوي: حسن الشاعر، 49.

أدت إليه عباراتهم، فزادوا، ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهـذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحويَّة بالألفاظ الواردة في الحديث[1].

وأضاف البغدادي سبباً آخر دعا هؤلاء إلى منع الاستشـهاد بالحـديث النبـوي الشريف بقوله:"ومن الأسباب التي من أجلها رفض ابن الضائع وأبو حيان الاستشهاد بالحديث، أن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه[2].

أمّا مذهب المجوزين: وزعيمهُ ابن مالك الأندلسي، وتبعهُ الدماميني، وابـن سـعيد التنوسي[3] وهؤلاء أجازوا الاستشهاد بالحديث كلهُ وعلى رأسهم ابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري[4]، فقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث كما أكثر ابـن هشام من الاستشهاد به كثرة فاقت استشهاد ابن مالك به[5]. وكانـت أدلـتهم التـي استندوا إليها في جواز ما ذهبوا إليه هي:

1. الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجة[6].
2. إن الأحاديث أصحُّ سنداً مما يُنقل من أشعار العرب [7].
3. أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سُمع وأن أهل العلم قد تشددوا في ضبط ألفاظه والتّحري في نقلهِ ولهذا الأصل غلبة الظـن بـأن الحـديث مرويّ بلفظه وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغويـة وتقريـر الأحكـام النحويَّة. [8]

---

(1) الاقتراح: السيوطي، 29.

(2) خزانة الأدب: البغدادي، جـ1/5.

(3) النحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر، 45.

(4) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 62.

(5) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي: خديجة الحديثي، 22.

(6) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج3، الاستشهاد بالحديث في اللغـة: محمـد الخضـر، 200-201.

(7) المصدر نفسه: 200-201.

(8) المصدر نفسه: 200-201.

وقد رد أصحاب هذا المذهب على أدلة المانعين فكان من أشد المتحمسين لهذا الرأي والمدافعين عنه أمام أبي حيّان بن الطيب المغربي، وقد أورد دفاعه هذا في شرحه على اقتراح السيوطي وكان أبرز ما بني عليه دفاعه هذا ما يأتي:

أن القول بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية لا دليل فيه على أنّهم يمنعون ذلك ولا يجوّزونه[1].

أن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبيﷺ قول باطل لأن التواتر وإن كان قليلاً مجزوم بأنه من كلامهُ وما صحّ أنه من كلامهِ لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن[2].

أمّا القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتّمل نقل المعاني دون الألفاظ فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قومٌ منعه آخرون بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، وإنَّ بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى[3].

وأمّا القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث فقد كان النبي ﷺ يعيد الكلام مرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادتهِ تكرار الكلام ثلاث مرات[4].

ومما رده المجيزون على المانعين قولهم:

أمّا قولهم بوقوع اللّحن في بعض الأحاديث المروية فهو شيء إن وقع قليل جداً لا يبني عليه حكم وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتجُّ به أحد، ولا يصحّ أن يُمنع من

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: خديجة الحديثي، 24.

(2) المصدر نفسه: 24.

(3) المصدر نفسه:24.

(4) المصدر نفسه:24.

أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا أن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحّن فيه[1].

وأمّا ما ادعاه أبو حيّان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمردود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي، والشريف الغرناطي، في شرحهما لكتاب سيبوية، وابن الحاج في شرح المُقرّب وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي على الشلوبيين في كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي، والصفار في شرحيهما لكتاب سيبوية[2].

أمّا مذهب المتحفظين: فقد توسط مذهبهم بين المنع والجواز فلا يرفضون الحديث جملة ولا يأخذون به جملة[3]. وعلى رأسهم الإمام أبو الحسن الشّاطبي الذي يقسّم الحديث إلى قسمين في قوله: " وأما الحديث فعلى قسمين: قسمٌ يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللِّسان، وقسم عُرف اعتناء ناقلهُ بلفظه بمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصحُ الاستشهاد به في العربية"[4].

وبعد العرض لموقف النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث لابد من الوقوف أيضاً عند موقف النحاة المحدثين من الاستشهاد بالحديث.

فموقف النحاة المحدثين من الاستشهاد بالحديث يتلخص في القول: " بأنه لم يمنع أحد من المعاصرين الاحتجاج بالحديث النبوي بل كان موقفهم معتدلاً بالقياس إلى موقف القدامى فذهبوا إلى تجويز الاحتجاج بالحديث، ولكنهم تفاوتوا في شروط الاحتجاج وما يجوز الاحتجاج به، فلا نجد أحداً منهم يذهب مذهب المانعين كابن

(1) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، 52.

(2) المصدر نفسه: 54.

(3) النحاة والحديث النبوي: حسن الشاعر، 55.

(4) خزانة الأدب: البغدادي، 6/1.

الضائع وأبي حيّان، بل توسط بعضهم وأندفع الأكثرون يدافعون عن الحديث النبوي ومنزلته، والاحتجاج به[1].

فمن أبرز النحاة المحدثين الذين اهتموا بالحديث النبوي الشريف الشيخ محمد الخضر حسين الذي يتضح موقفه من الحديث من خلال البحث الذي قدمه تحت عنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة) فقد تحدث فيه عن المراد بالحديث، وعن الخلاف في الاحتجاج بالحديث فذكر وجهة نظر المانعين، ووجهة نظر المجوزين، ومناقشتهم لأدلة المانعين[2].

كما ردَّ الشيخ الخضر على كلام ابن خلدون القائل بأن: " تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وحين كان أولئك على تقدير تبديلهم، يسوِّغ الاحتجاج به " فهو يرى أن تدوين الأحاديث وقع بعد دخول الفساد اللغة ولكن من المدونين من يحتجُّ بأقوالهِ لأنه نشأ في بيئة عربية كالزهري ومالك، أو عربية انتشر فيها الفساد[3].

وانتهى الشيخ الخضر إلى القول بأن هناك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهي ستة أنواع:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله: "حمي الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه "، وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة"، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: "مأزورات غير مأجورات" .

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها أوامر بالتعبّد بها كألفاظ القنوت والتحيات.

ثالثها: ما يروى شاهداً على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

---

(1) النحاة والحديث النبوي: حسن الشاعر، 58.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي(الاستشهاد بالحديث في اللغة): الشيخ محمد الخضر حسين،(197-206).

(3) المصدر نفسه: 206.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها فإن اتّحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها إفساد اللغة كمالك وابن أنس وعبدالملك بن جريج.

سادسها: ما عُرف حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سرين.... [1].

هذا وقد بين الشيخ الخضر أيضاً أن هناك نوع من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي: الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول وإنّما تروى في كتب بعض المتأخرين، ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء كان سندها مقطوعاً أم متصلاً [2].

وأشار الشيخ الخضر أيضاً إلى أن هناك نوعين من الأحاديث يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه وهو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة السابقة وهو على نوعين:

حديث يرد لفظه على وجه واحد.

حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه [3].

ثم تابع الشيخ الخضر في الاحتجاج بالحديث عدد من الباحثين منهم سعيد الأفغاني، وخديجة الحديثي، وحسن الشاعر وغيرهم كثيرون.

أما عن موقف ابن برهان من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فابن برهان كما أشرت سابقاً كان له أنسٌ شديد بعلم الحديث. وهذا يعني أنه لا يرفض الحديث النبوي بل يجيزهُ ولكنه لم يجزه مطلقاً بل يقف منه موقف المتحفظين الذين لا يرفضون الحديث جملة ولا يجيزونه جملة.

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي(الاستشهاد بالحديث في اللغة): الشيخ محمد الخضر حسين،209.

(2) المصدر نفسه: 209.

(3) المصدر نفسه: 209.

والصواب أن يُكتب من فلان إلى فلان. لذلك كتب رسول الله ﷺ: "من محمد رسول الله ﷺ إلى كسرى عظيم الفرس" [1] فنحز وقال:"ابتدأ باسمه قبل اسمي"، ثمّ أمر بالكتاب فنَصب ثم رشق حتى تمزق، فقال ﷺ: "مزق ومزقت أمتهُ"[2].. ولم يكن الأمر على ما توهمه الجاهل لكنه ﷺسلك مذهب الصدق في أنَّ مبدأ الكتاب من رسول الله ﷺ وانتهاؤه إلى كسرى.

وقد يأتي ابن برهان بالحديث النبوي من قبيل التمثل والاستئناس به على رأي نحوي ذهب إليه ومثال ذلك عنده قوله: "إعلم أنَّ المعنى قد يتفق مع اختلاف الصياغة ألا ترى أن المعنى في قولك: (زيدٌ قام) هو المعنى في قولك: (قام زيدٌ) وإن كان الإعراب فيهما مختلفاً، وكذلك المعنى في همزة (أنّ) وكسرتها في التأكيد متفق وإن كان اللفظ مختلفاً.. ونظير (أنّ) في ذلك (أنْ) الناصبة للأفعال، ولذلك ارتفعت وما عملت فيه بالابتداء في قوله تعالى:﴿ وأنْ تَصُومُوا خيرٌ لَكُمْ﴾[3] وتقول: (بلغني أنَّ زيداً قادم) أي: (بلغني قدوم زيدٍ) وقال النبيﷺ لعلي:" أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيَّ بعدي"[4]، فالاستثناء منقطع، لأنه لم يتقدم إلا عين (وذلك أنت منى وهارون وموسى)، (وبمنزلة) ظرف مكان (وأنَّه) مصدر والهاء ضمير القصة والشأن، و(لا نبيَّ) في موضع رفع بأنَّه خبر أنَّ..."[5]

فابن برهان استشهد بالحديث هنا على أن (أنّ) وما بعدها ارتفع بالابتداء وذلك من قبيل الاستئناس والتمثيل وليس من قبيل التقعيد النحوي.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن ابن برهان كان يأتي بنص الحديث النبوي الشريف كاملاً دون أن يحذف منه شيئاً وكان يقدِّم له بقوله: (قال رسول الله ﷺ)

---

(1) صحيح البخاري: جـ 146/2.

(2) المصدر نفسه:جـ 146/2؛ وقد ورد نصه أنَّ النبي بعث بكتابه رجلٌ وامرأة أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه إلى كسرى فلمّا قرأه مزقه فحسبت ابن المسيب قال: فدعى عليهم رسول الله أن يمزقوا كل ممزق؛ وأنظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، جـ206/6.

(3) البقرة: آية (184).

(4) سنن ابن ماجه: صفاء العنوي؛ وأحمد العدوي: المقدمة، جـ 81/1.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ78/1-79.

و(قال النبي) ومرة واحدة قدَّم له بسند الرواية وهو قوله: (قال حماد يوماً: قال رسول الله)[1].

وخلاصة القول في موقف ابن برهان، من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أنّه اعتدَّ بالحديث النبوي ولكنه اعتدَّ به من قبيل المعنى الدلالي ومن قبيل الاستئناس فقط وليس من قبيل التقعيد النحوي . وهو بذلك يكون قد تبع النحاة السابقين الذين لا يعتدّون بالحديث النبوي الشريف أصلاً من الأصول تُستنبط منه القواعد، وتُقرّر الأحكام.

4.2: كلام العرب

يُعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة من العرب والمقصود به "ما أُثر عنهم من شعرٍ ونثرٍ قبل الإسلام إلى أن فسدت الألسُنة بكثرة المولّدين وشيوع اللّحن[2].

وسأفصل الحديث في كلام العرب وما يتكون منه من شعرٍ ونثرٍ لأبين مدى حُجيّته في النحو العربي، عند ابن برهان العُكبري.

أولاً: الشعر

الشعر ديوان العرب وبه حُفِظت الأنساب وعُرِفت اللغة ومنه تُعلمت اللغة. وهو حُجّة فيما أُشكل من غريب كتاب الله وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتّابعين[3]، وهو كما قال ابن رشيق: " أكبر علوم العرب وأفر حظوظ الأدب وأحرى أن تُقبل شهادته وتتمثل إرادته لقول رسول الله: " إن من الشعر لحكماً" ولقول عمر بن الخطاب: " نعم ما تعلّمته العرب الأبيات من الشعر يقدمُها الرجل أمام صاحبه فيستنزلُ بها الكريم ويستعطفُ بها اللئيم مع ما للشعر من عظيم المزية وشرف الأبية وعز الأنفة وسلطان القدرة "[4].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/78-79.

(2) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 57.

(3) المزهر: السيوطي، جـ2/470.

(4) العمدة: ابن رشيق القيرواني،جـ1/20.

وقال فيه ابن نباتة أيضاً: "من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه والحجج لا تؤخذ إلا منه أعني أنّ العلماء، والحكماء، والفقهاء، والنحويين، واللغويين يقولــون: (قال الشاعر) و(هذا كثيرٌ في الشعر) و (الشعر قد أتى به) فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحُجّة والشعر هو الحُجّة"[1].

ومع ذلك فإن علماء اللغة والنحو ينظرون إليه بعين الريبة ولا يعتمدون فيــه إلاّ على ما ثبت عندهم وصحّت نسبته إلى قائلهِ وتحقّقوا من فصـــاحة قائلـــه وصـــدق روايته حتّى أنّهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته[2]، وعلة ذلك أن الشعر موطن ضرورة وقد أجازوا فيه للشاعر مـــا لا يجوز للنّاثر من ارتكاب مخالفة لما ورد في أصول الصرف واللغة والنحو[3].

وقد اهتم علماء اللغة بالشعر وقسّموا الشعراء الذين يُحتجّ بشعرهم ويستشهد به في اللغة والنحو إلى أربع طبقات: فابن رشيق يقول: طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم ومخضرم، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام وإسلامي محدث ثم صار المحـــدثون طبقات أولى وثانية على التدريج وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا "[4].

وقسّم ابن سلاّم الشعراء الجاهلين إلى عشر طبقات وطبقات الإسلاميين إلى عشرة أيضاً ولم ينص على المخضرمين أو المولّدين أو المحدثين منهم[5].

وقد تابع المؤلفون تقسيم ابن رشيق القيرواني وابن سلاّم ورأوا أنّها أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

---

(1)كتاب الإمتاع والمؤانسة: أبي حيان التوحيدي، جـــ2/136.

(2) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 158.

(3) المصدر نفسه: 158.

(4) العمدة: ابن رشيق القيرواني، جـــ1/113.

(5) طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجُمحي، جـــ1/64.

الطبقة الرابعة: المولّدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار ابن برد وأبي نواس[1].

أمّا عن موقف النحاة من الاستشهاد بشعر هذه الطبقات الأربع فالطبقتان الأولى والثانية يُستشهد بشعرهما إجماعاً عند النحاة البصريين[2].

أمّا الطبقة الثالثة: فإن أكثر النحاة البصريين لم يحتجّوا بشعر شعراء هذه الطبقة[3]. ويرى البغدادي: "أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي اسحق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدّونهم من المولّدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب"، قال ابن رشيق: "كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: " لقد حسُن هذا المولّد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته" يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولّداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي:"جلست إليه عشر حجج فما سمعتهُ يحتجُّ ببيت إسلامي"[4].

وقد ردَّ الدكتور علي أبو المكارم على البغدادي قوله هذا بما يلي:

قال: "إنَّ البغدادي قد وهَم حين تصوَّر أنَّ في مجموعة الشعراء الإسلاميين التي تبدأ بالفرزدق، وجرير خلافاً حول حجّية شعرها مرتكزا في ذلك على ما فهمه ممّا روي من أنَّ أبا عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري... ثمّ قال: "وتفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء ولموقف عبدالله بن أبي إسحاق بخاصة تفسير خاطئ فإن هذه المجموعة من العلماء، ما عدا ابن أبي إسحاق قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوع خاص... وأمّا موقف ابن أبي إسحاق فلا يفهم منه ما فهمه البغدادي من عدم حجيّة شعر الفرزدق، وقد بنى

---

(1) خزانة الأدب: البغدادي، جـ 3/1.

(2) المصدر نفسه: جـ 3/1؛ و أنظر الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي،159.

(3) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 106.

(4) خزانة الأدب: البغدادي، جـ1/3-4.

البغدادي هذا التفسير لموقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجيّة النصوص، هذا الفهم الذي يلتقي فيه المتأخرون من النحاة جميعاً لا يكاد يشذ منهم أحد إذ يتصوّرون أنّ معنى حجيّة النصوص ضرورة الأخذ بها كلها في مجال التقصير اللُغوي. وأنّه يجب لذلك أن تُغيّر القواعد تبعاً لتغير النصوص المحتجّ بها...[1].

أمّا الطبقة الرابعة وما تلاها وهم المولّدون والمحدثون والمتأخرون ومن جاء بعدهم فالنحاة على أنّه لا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها. إذ يقول البغدادي: "وأمّا الطبقة الرابعة فالصحيح أنهِ لا يستشهد بكلامهما مطلقاً"[2].

ويقول السيوطي: "أجمعوا على أنّه لا يُحتجُّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية " وفي الكشّاف" ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنّه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: "وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره... ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه" [3].

فالسيوطي يشير هنا إلى أن الزمخشري قد احتجَّ بشعر أحد الشعراء المحدثين في مسألة من مسائل النحو فجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.

وقد أشار السيوطي أيضاً إلى أن سيبوية قد أحتجَّ بشعر بشار بن برد تقرباً إليه لأنّه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره[4].

وقيل أيضاً أن هناك من استشهد في استخفاء بشعراء هذه الطبقة ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الذي استشهد في (كتاب العين) بحفص الأموي وبشار بن برد[5].

هذا بالنسبة لشعر المعروف القائل الذي احتجَّ فيه البصريون بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية إجماعاً دون تفريق. ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة

---

(1) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 44-46.

(2) خزانة الأدب: البغدادي، 4/1.

(3) الاقتراح: السيوطي، 42.

(4) المصدر نفسه: 42.

(5) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، 32.

الثالثة[1]، في حين نجد أن الكوفيين يحتجّون بأشعار الطبقات الأربع[2]. دون استثناء، حتى قيل " أن الكوفيين اعتدّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب كما اعتدّوا بالأشعار الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، فقيل لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه" وقالوا عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"[3].

أمّا الشعر المجهول الذي لا يُعرف قائلهُ فقد قيل أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله[4]. ويوضح ذلك قول ابن الأنباري في رده على الكوفيين الذين أجازوا ظهور(أنْ) المصدرية بعد (لكي) بقول الشاعر:

أردتَ لكي ما أن تطيرَ بقِربَتي فتَركتُها شَنّاً ببيداءَ بلقعِ[5]

إذ قال ابن الأنباري: أمّا البيت الذي أنشدوه فلا حجّة لهم فيه من ثلاثة اوجه.

أحدها: أنّ هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجّة[6]. وهذا يعني إن الكوفيين احتجّوا بشعر لم يُعرف قائله واستندوا إليه، في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون[7].

والعلة في عدم الاحتجاج بالشعر الذي لا يعرف قائله هو الخوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يُعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[8]. وقد قيل أن اللغويين يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر

---

(1) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 106.

(2) المصدر نفسه: 109.

(3) همع الهوامع: السيوطي، جـ45/1.

(4) الاقتراح: السيوطي، 42.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ580/2.

(6) المصدر نفسه: جـ583/2.

(7) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 109.

(8) الاقتراح: السيوطي، 42.

عن ثقة يعتمد عليه، ولذا عدّوا الأبيات التي وردت في كتاب سيبوية أصح شواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف مع أنّ فيها أبياتاً عديدة جُهل قائلوها[1].

أمّا عن موقف ابن برهان من الاستشهاد بالشعر فهو كغيره من النحاة يعتدُّ بالشاهد الشعري ويوليه جلّ اهتمامه، فقد أورد في كتابه ما يقرب من خمسمائة وسبعة وتسعين بيتاً من الشعر بما في ذلك شعر الرجز، مستشهداً به على القضايا النحويَّة والصرفية، ويأتي الشاهد الشعري في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به عند ابن برهان، فإن دلَّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على مدى اعتداد ابن برهان بالشاهد الشعري كدليلٍ من الأدلة المسموعة التي يعوّل عليها في التقعيد النحوي.

ومن أبرز ما يمثل موقف ابن برهان من الاستشهاد بالشاهد الشعري أنه استشهد بأشعار الطبقات الأربع دون استثناء، فمن استشهاده بأشعار الطبقة الأولى (طبقة الشعراء الجاهليين) فقد استشهد بشعر النابغة الذبياني في باب (صرف ما لا ينصرف) [2] إذا قال: "لك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر قال النابغة الذبياني:

فلتَأتِيَنكَ قَصائدٌ وليَدْفَعَن ألفٌ إليكَ قَوادمِ الأكْوَارِ[3]

فقد استشهد هنا بشعر النابغة الذبياني على جواز صرف (قصائد) وهي ممنوعة من الصرف.

وقد استشهد بشعر(امرئ القيس) في باب (حروف الجر حرف (الكاف)) [4] إذ قال: "تكون الكاف حرفاً... فقال أبو الحسن وقد تكون الكاف اسماً... وقال أمرؤ القيس:

وَرُحنَا بِكَابن الماءِ يُجنَبُ وَسطَنَا تَصوَّبُ فيهِ العينُ طَوراً وترتَقي[5]

(1) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، 25.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/476.

(3) ديوان النابغة الذبياني: 105.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/175.

(5) ديوان أمرؤ القيس: 107.

فقد استدل هنا بشعر امرئ القيس على مجيء (الكاف)اسماً والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها وحروف الجر من علامات الأسماء، والحرف لا يدخل على الحرف. فهذا دليلٌ على أسميتها.

وقد استشهد بشعر ميمون الأعشى في باب (رُبَّ) [1] إذ قال: "رُبَّ لتّقليل وقد استُعمِلت تكثيراً اتّساعاً قال ميمون الأعشى:

رُبَّ رفدٍ هرقتُهُ ذلكَ اليومَ وأسرى من معشرٍ أقتالِ [2]

فهو يستشهد هنا بشعر ميمون الأعشى على مجيء (رُبَّ) لتّكثير أيضاً .

وقد استشهد ابن برهان بشعرعبيد بن الأبرص في أثناء حديثه عن (أداة التعريف) [3] إذ قال: "الخليل يقول التعريف مبني من همزة قطع ولام ساكنة وذلك (ألْ) بوزن (قدْ).... ويشهد للخليل قول عبيد بن الأبرص:

يـا خَلِيلَيَّ قِـفَا واستَخبِرا الْ مَنزِلَ الدّارسَ عنْ أهلِ الحُلالِ
مِثلَ سحقِ البردِ عفا بعدَكَ الْ قطرُ مغناهُ وتأويبُ الشَّمالِ
ولَقدْ يَغْنَي بـهِ جيرانُكَ الْ مُمسِكونَ منكَ بأسبابِ الوصالِ [4]

فهو يستشهد هنا بشعر عبيد من الأبرص لدعم رأي الخليل الذي ذهب إلى القول بأن أداة التعريف (الْ) بوزن (قدْ).

أمّا الطبقة الثانية(طبقة الشعراء المخضرمين) فقد استشهد ابن برهان بأشعار هذه الطبقة حيث إنه استشهد بشعر حسان بن ثابت في باب النداء أثناء حديثه عن (حذف حرف النداء) [5] إذ قال: "يجوز حذف حرف النداء مع الاسم العلم لأن البيان

---

(1) شرح المع: ابن برهان، جـ1/168.
(2) شرح ديوان الأعشى الكبير: 304.
(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/476.
(4) ديوان عبيد بن الأبرص: 43.
(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/274.

الذي فيه يكون به علماً مع الإقبال عليه قد يستغني به عن حرف النداء. قال حسان:

حارِ بنْ كعبٍ ألاَ الأحلامُ تزجُرُكُمْ   عنّا وأنتُمْ منَ الجُوفِ الجَماخير

لا عيبَ بالقومِ منْ طولٍ ومنْ عِظَمٍ   جسمُ البغالِ وأحلامُ العصَافيرِ[1]

فهو يستشهد هنا بشعر حسان بن ثابت على جواز حذف حرف النداء (يا) مع الاسم العلم وذلك بقوله (حار).

وقد استشهد بشعر الحطيئة في باب (الترخيم) أثناء حديثه عمن هو (بين النداء والترخيم) [2] إذ قال: "النداء قد تُستأنفُ فيه أسماءٌ ولا تستعمل في غيره نحو: (يا فل أقبل) و (يانومان)، و(ياهناه) و(يا لكاع)؛ وهذا الضرب من الترخيم كذلك فإن اضطر شاعر إلى استخدامها في غير النداء جاز كما قال الحطيئة:

أُطـوِّفُ ما أُطـوِّفُ ثـمَّ آوي   إلى بيتٍ قَصـدتَهُ لَكـاعِ[3]

إذ أنه استشهد هنا بشعر الحطيئة على جواز مجيء الاسم (لكاع) في غير النداء للضرورة الشعرية.

وقد استشهد بشعر أبي خراش الهذلي في باب (الواو) أثناء حديثه عن (زيادة الواو) [4] إذ قال: "وهم يرون زيادة الواو أنشد لأبي خراش الهذلي".

لعمرُ أبي الطَّيرَ المُـربّةِ غُدوةً   على خالدٍ لقدْ عكفْنَ على لحْمِ

ولحْمِ امرئٍ لم تطْعَمِ الطَّيرُ مثلَهُ   عَشيَّةَ أمسَى لا يَبينُ مِنَ البُكْمِ[5]

إذ أنه هنا قد استشهد بشعر أبو خراش الهذلي على مجيء (الواو) زائدة.

أمّا الطبقة الثالثة (طبقة الشعراء الإسلاميين) فقد استشهد ابن برهان بأشعار هذه الطبقة إذ أنه استشهد بشعر الفرزدق في باب (زيادة البـاء فـي خبـر لـيس)[6]

---

(1) ديوان حسان بن ثابت: 122.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/285.

(3) شرح ديوان الحطيئة: 256.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/245.

(5) ديوان الهذليين: جـ2/154 –155.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/ 60.

إذ قال: "قد تدخل الباء زائدة في خبر ليس و (ما) التميمية أيضاً وزيادتها لتأكيد النفي وكذلك تعطف أن شئت على الموضع... وبيت سيبويه قال الفرزدق وهو تميمي اللغة:

لَعَمرُكَ مَا معنٌ بِتَارِكِ حقِّهِ ولا مُنسئٌ معنٌ ولا متيسِّرٌ،[1]

فهو يستشهد هنا بشعر الفرزدق على دخول الباء في خبر (ما) التميمية مع العطف على الموضع.

وقد استشهد بشعر ابن هرمة القرشي في باب (الأسماء الستة) [2] إذ قال: "فهن اسم يكنَّ به عمّا يقلل قال ابن هرمة:

اللهُ أعطَاكَ فضْلاً مِن عَطيّتِهِ على هَنٍ وَهَنٍ فيمَا مضى وَهَنِ[3]

فهو هنا يستشهد بشعر ابن هرمة القرشي آخر شعراء عصر الاحتجاج على أن (هن) اسم يدل على التقليل.

وقد استشهد أيضاً بشعر الأخطل في باب :(ترك صرف ما ينصرف) [4] إذ قال: "قال أبو الحسن سعيد: "ولك ترك صرف ما ينصرف للضرورة" نحو قول الأخطل:

طَلَبُ الأزارِقِ بالكتائِبِ إذْ هَوَتْ بشبيب غائلةُ النُّفُوسِ غُدورُ،[5]

فهو يستشهد هنا بشعر الأخطل على ترك صرف (شبيب) وهي مصروفة لضرورة الشعر.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن ابن برهان قد أكثر من الاستشهاد بأشعار الطبقات الثلاث سواء الشعر الجاهلي أو المخضرم أو الإسلامي خلافاً للكثير من النحاة البصريين الذين اقتصروا على أشعار الطبقتين الأولى والثانية ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة، فهذا يدل على مدى احترام ابن برهان لشاهد الشعري واعتداده به.

---

(1) ديوان الفرزدق: 270.
(2) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ1/20-21.
(3) شعر ابن هرمة القرشي، 223.
(4) شرح اللُمع: ابن برهان، 477.
(5) ديوان الأخطل، 197.

أمّا الطبقة الرابعة (طبقة الشعراء المحدثين) فقد استشهد ابن برهان بأشعار هذه الطبقة خلافاً للعديد من النحاة الذين لم يجوزوا الاستشهاد بشعر هذه الطبقة مطلقاً، إذ إن ابن برهان قد استشهد بما يقرب من عشرة أبيات نسب منها ثلاثة لأبي تمام واثنان للمتنبي وواحد لبعض المحدثين دون أن يحدد اسمه بل اكتفى بقوله (قال بعض المحدثين) وهناك بيت لأبي إسحاق بن إبراهيم الموصلي لم ينسبهِ ابن برهان ونسبهُ المحقق وهناك ثلاثة أبيات لأبي حيّة النُميري لم ينسبها ابن برهان ونسبها المحقق وفيما يدل على استشهاد ابن برهان بشعر المحدثين.

استشهاده بشعر أبي تمام ت (231هـ) إذ قال[1]:" القياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة، فعملها استحسان، والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنيّة فإعرابها استحسان، قال الشاعر وهو الطائي الأكبر:

خَرقاءُ يلعبُ بالعُقولِ حبَابُها   كتلاعُبِ الأفعَالِ بالأسماءِ[2]

فابن برهان يستشهد بشعر أبي تمام من قبيل التمثيل والمعنى وليس من قبيل التقعيد النحوي.

وقد استشهد بشعر أبي تمام والمتنبي ت (354هـ) في موضع واحد وذلك أثناء دراسته للآية السابعة والعشرين من سورة الأنعام "[3] ﴿يا ليتَنا نُردّ ولا نُكذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونَكُونَ من المُؤمِنينَ﴾[4] بنصب الفعلين (نُكذّبَ ونكونَ)... قال أبو الفتح عثمان بن جنّي قال حبيب:

لقد لَبستَ أميرَ المُؤمنينَ بِهَا   حلياً نظاماهُ بيتٌ سارَ أو مَثَلُ
غَريبَةٌ تُؤنِسُ الآدابُ وحشَتَها   فَما تَحِلُ على قومٍ فَترتَحِلُ[5]

القياس نصب ترتحل على قولك: ما تأتينا فتحدثنا ... ولو نصب لكان التقدير فما تحلُ على قومٍ مرتحلة أي معتقدة ا لارتحال منطوية عليه مقدّرة لهُ... فإن قيل إن

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/159.
(2) شرح ديوان أبي تمام، جـ 1/27.
(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/ 402.
(4) الأنعام: آية (27).
(5) شرح ديوان أبي تمام: ألصولي، 190ــ191.

مرادهُ أنها آنسة بكل قومٍ تحل مقيمة فيهم قيامُها في أهلها، فكأنّها لذلك غير مرتحلة ولا حالَّة بل هي مقيمة في ربعها وغير منصرفة عن أهلها وكذلك حالّة من ألف السفر وأنس به، وعلى هذا قال عيدان بن السّقاء:

الفتُ تَرحُّلي وجعلتُ أرضي قُتُودي والغُريريَّ الجُلالاَ

فما حاولتُ في أرضٍ مُقاماً ولا أزمعتُ عن أرضٍ زوالا[1]

فهو يستشهد هنا بشعر أبي تمام من قبيل التمثيل فقط ويستشهد بشعر المتنبي من قبيل المعنى فقط وليس من باب التقعيد عليهما.

إذاً نخلص إلى القول بأن ابن برهان قد استشهد بأشعار المحدثين أمثال أبي تمام والمتنبي ولكن من قبيل التمثيل والمعنى وليس من قبيل التقعيد النحوي. وسأكتفي بالإشارة أيضاً إلى المواضع التي استشهد عليها بأشعار المحدثين. [2]

أمّا عن شعر الرجز:

فقد أكثر ابن برهان من الاستشهاد بشعر الرجز. إذ إنه أورد في كتابه ما يقرب من مائة وخمسة أبيات وكان يقدّم له بالقول: (قال الراجز) أو(قال العجّاج)أو (قال رؤبة)، أو قال (أبو النجم) وهم من أبرز رُجّاز الإسلام.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أنه قد تنوع أسلوب ابن برهان بالاستشهاد بشعر الرجز فأحياناً يستشهد بأنصاف الأبيات وأحياناً يستشهد بأبيات كاملة.

فمن استشهاده بأنصاف الأبيات قوله في باب(حروف العطف حرف (الواو))[3] إذ قال:" الواو العاطفة غير مرتبة أنشد أبو عثمان قول أبي النجم.

نعلُّهُ من حلبٍ ونُنهِلهْ[4]

قال: والعَلَلُ لا يكون إلاّ بعد النهل".

فهو هنا يستدل برجز أبي النجم على أن الواو العاطفة غير مرتبة أي لا تفيد الترتيب كالفاء.

---

(1) شرح ديوان المتنبي، أبي البقاء العُكبري: 224ـ225.

(2) شرح اللُمع – ابن برهان، جـ1/ 63، 125، 386، 406، 407، جـ2/606.

(3) المصدر نفسه، جـ1/238.

(4) شرح ديوان العجّاج، 60.

وفي باب (لا) [1] قال:" قد زيدت (لا) قال العجَّاج:

في بئرِ لا حُورٍ سرى وما شَعَرْ.[2]

فهو يستشهد هنا برجز العجَّاج على مجيء (لا) زائدة

وفي باب (ترخيم ما فيه تاء التأنيث) [3]قال:" ... لك في ترخيم طلحة أن تصل (يا طلح أقبل) فإذا وقفت ألحقت هاء السكت فقلت يـا طلحـة، وقـال سـيبوية: وصارت هذه الهاء لازمة في الوقف فإن أضطر شاعر إلى حذف هذه الهـاء فـي الوقف قال هدبة:

عوجي عَلينا وأربَعـــي يا فاطِمـــا[4]

حيث استشهد ابن برهان برجز هدبة بن خشرم على حذف هـاء السـكت مـن المنادى المرخَّم المؤنث وهو (فاطمة) مع أنها لازمة في الوقف علـى حـد قـول سيبوية وذلك لضرورة الشعرية.

ومن استشهاد ابن برهان برجز الأبيات الكاملة قوله: في باب (المفعول له) [5] إذ قال: " المفعول له هو غرض الفعل وعذرهُ ولذلك يُجاب به من يقـول لأي شـيء فعلت؟ فتقول: لإكرامك. ومن شرطه أن يكون مصدراً... ولا فـرق بـين تنكيـر المصدر وتعريفه قال العجَّاج:

يَركَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمهُورْ   مخافةً وزعل المحبُور.[6]

فقد استشهد هنا برجز العجَّاج على مجيء المفعول له (المصدر) نكرة.

وفي أثناء حديثه عن (الفصل بين أجزاء الجملة الواحدة) [7] قال:" قال أبو النجم:

---

(1) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ1/ 93.

(2) شرح ديوان العجّاج: 14.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ291/1.

(4) الكتاب: سيبوية، جـ 243/2،

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ126/1 –127.

(6) شرح ديوان العجّاج، 230.

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ251/1.

وبُدِّلَـتْ والدَّهْــرُ ذو تَبَدُّلِ هيفاً دبُوراً بالصَّبا والشَّمألِ[1]

قال: والتقدير وبدلت هيفاً دبوراً وما بينهما اعتراض".

فهو هنا يستشهد برجز أبي النجم على أن (الدهر ذو تبـدل) قـد اعتـرض بـين المفعول الأول والثاني.

ولا بد من الإشارة إلى أن ابن برهان قد استشهد في كتابه بشعر غير منسـوب القائل إذ أنه قد أورد في كتابه ما يزيد على مئة وتسعون بيتاً غير منسوب إلى قائل مقدِّماً له بقوله: (قال الشاعر) أو (نحو قوله) أو (قال آخر) أو (قال غيره)وغيرها من الصيغ التي كان يبدأ بها الشعر غير المنسوب فمن أمثلة ذلك عنده قوله: في باب (الحال) [2] إذ قال: ".... الأصل في الحال اسم الفاعل ثم يقوم الفعل المضارع مقامهُ كقوله:

مَتى تأتِه تَعشُو إلى ضوءِ نارِهِ تَجِد خيرَ نارٍ عِندَها خيرُ مُوقِدِ

قال أي: حتَّى تأته عاشياً.

فهو يستدل هنا بشعر غير منسوب القائل على مجيء الفعل المضارع (حالاً) نيابة عن اسم الفاعل.

وفي باب(حروف الجر حرف (على)) [3] قال:" قد ترد فعلاً ماضياً قال الشاعر:

عَلا زيدُنا يوم النّقا رأس زيدكُم بأبيضَ من ماءِ الحديدِ يَمَاني

فهو هنا قد استشهد بشعر غير منسوب القائل على مجيء حرف الجـر (علـى) فعلاً ماضياً.

وفي باب (كلا وكلتا) [4] قال: " فأمّا كلا فاسم مفرد مسماه مثنى و الدليل عليه قوله:

كِلا يومي طُواله يَومُ صدٍّ وإنْ لم تَأتِها إلاَّ لماماً

قال: يوم مفرد خبر كلا".

---

(2) الخصائص: ابن جني، جـ 337/1.

(3) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ132/1.

(4) المصدر نفسه: 167.

(5) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ228/1.

فهو هنا قد استشهد بشعر غير منسوب القائل على أن (كلا) اسم مفرد لفظاً مثنى معنى والدليل على ذلك مجيء خبره (يوم) مفرداً.

فخلاصة القول في موقف ابن برهان من الاستشهاد بالشاهد الشعري نقول إن ابن برهان قد اعتدَّ بالشاهد الشعري اعتداداً واضحاً ومال إليه في إثبات قواعده النحويَّة والصرفية ودعم آرائه النحويَّة والصرفية أيضاً. وهو يحترم الشاهد الشعري والدليل على ذلك استشهاده بأشعار الطبقات الأربع جميعها واستشهاده بشعر غير منسوب القائل وبشعر الرجز أيضاً.

ثانياً: الكلام المنثور:

يشتمل الكلام المنثور على أقوال الصحابة التابعين وأمثال العرب ولغات القبائل العربية.

أولاً: أقوال الصحابة والتَّابعين:

وهي الأقوال المنسوبة إلى صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم، وقيل أن تلك الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتَّابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من وجهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحويّة[1].

وأمّا عن موقف ابن برهان من الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين فقد أورد في كتابه أربعة أقوال، منها قولان لعمر بن الخطاب، وقولٌ لطلحة بن عبيد، وقولٌ للعلاء بن الحضرمي. استشهد منها بقولين في القسم النحوي وقولين في القسم الصرفي ومما يهمنا هو استشهاده بها في القسم النحوي، أمّا استشهاده بها في القسم الصرفي فسأكتفي بالإشارة إلى موضعهما في الكتاب[2].

وعند الوقوف عند موقف ابن برهان من الاستشهاد بأقوال الصحابة والتّابعين في القسم النحوي، لا بد من الإشارة أولاً إلى أنه قد استشهد بهذين القولين من قبيل التمثيل واللغة وليس من قبيل التقعيد النحوي، والدليل على ذلك استشهاده بقول عمر بن الخطاب ﷺ على أن (الواو) العاطفة لا تفيد الترتيب من غير ذكرٍ للنص، وكلام

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:198/3.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/296، جـ2/611.

قول إميل بديع يعقوب: "أنَّ المثل عبارة موجزة بليغة شائعة الاستعمال يتوارثها الخلف عن السلف وتمتاز عادة بالإيجاز وصحة المعنى وسهولة اللغة وجمال جرسها[1].

ويقول محمد أبو صوفة: "المثلُ سواء كان في معناه الظاهري المسجّل للحدث أم بمعناه الباطني الذي يشتمل على الموعظة والحكمة، فأنه مظهر حضاري يتصل بجذور الشعب، فهو تراث العامة والخاصة، وهو واحد من أهم مكونات الشخصية الأدبية العربية وهو ملمح من ملامحها الأصلية.... [2].

ونختم قول المحدثين بما قاله محمد توفيق أبو علي الذي يرى بأنَّ للأمثال بعدين:بعداً سكونياً، وبعداً متحركاً إذ قال: " الأمثال في حياة الشعوب لها بعدان بعد سكوني وبعد متحرك وكلاهما مرتبط بالآخر، أيما ارتباط فبالنسبة للبعد الأول: تبدو الأمثال مرآة الشعوب التي ترتسم فيها تجارتها وصفوة جزء كبير من حضارتها، وأهميتها تتجلى في أنّ الزمن لا يكدر صفو نقائها إلا نادراً فتنتقل عبر العصور، حاملة معها وشم كل عصر، معبرة عنه بصدق ناقلة آثاره إلى سواه دون تزييف أو تصنع وبالنسبة للبعد الثاني فالأمثال ليست ملتقياً فحسب بل تغدو قطباً فاعلاً في حياة النَّاس[3].

وقال عبدالوهاب أبو صفية: "أن المثل، عبارة موجزة غالباً تنطوي على فكرة هي عادة وليدة تجربة من ناحية من نواحي الحياة وتتضمن تشبيه موقف يسمى (المضرب) بموقف سابق يسمى (المورد)، والتشبيه ركن أساسي في كل مثل، وإنْ لم يُصرَّح بأداة التشبيه ولا بوجه الشبه في الغالب" [4].

وبعد أن عرضنا لموقف القدماء والمحدثين من الأمثال العربية، نخلص إلى القول بأنَّ الأمثال العربية قد حُظيت باهتمام علماء اللغة القدماء والمحدثين وذلك لما تمتاز

---

(1) الأمثال الشعبية اللبنانية: أميل بديع يعقوب، 16.

(2) الأمثال العربية ومصادرها في التراث: محمد عبداللطيف أبو صوفة،22.

(3) الأمثال العربية والعصر الجاهلي: توفيق أبو علي، 7.

(4) جولة في الريف الفلسطيني مع الأمثال الشعبية: عبدالوهاب رشيد صالح أبو صفية،21.

به من إيجاز اللفظ وحسن التشبيه، فقد عدّوها مصدراً مهماً من مصادر اللغة وتكوين الشخصية الأدبية العربية.

أمّا عن موقف ابن برهان من الأمثال العربية والاستشهاد بها. فهو يُعرّف المثل بقوله: "المثلُ: هو القولُ الوجيز المرسل"[1].

كما وقد أورد ابن برهان في كتابه ما يقرب من عشرة أمثال عربية، ومع أن نسبة الاستشهاد بالمثل قد جاءت قليلة جداً عند ابن برهان مقارنة مع شواهده الأخرى من القرآن وقراءاته، والشعر والرجز، غير أنَّ هذا المقدار القليل يُشعِرُ باعتداد ابن برهان بالمثل العربي والاحتجاج به.

ويرى ابن برهان بأن الأمثال لا تتغير لذلك ترك فيها القياس ومع أنها خارجة عن القياس فهي مع ذلك مستعملة، ومما يدل على ذلك قوله أثناء حديثه عن (ما دام)[2]، قال: " (زيدٌ) يرتفع بدام، وينتصب (قائماً) على حد عمل كان في معمولها والتقدير (دوام قيام زيد)، لأن الأشياء التي ترك فيها القياس كالأمثال يسلم لفظها من غير تصرف، ولذلك قلت للرجل: (الصيَّف ضيعتِ اللبن)[3]و(وأطرِّي فإنك ناعِلة)[4] و(تحسبُها رعناء وهي باخس)" [5].

فهذه مجموعة من الأمثال العربية قد خرجت عن القياس وذلك لأنَّها جاءت بصيغة خطاب المؤنث والمخاطب مذكر. ومع خروجها عن القياس فهي سائرة ومستعملة وذلك لأنها ثابتة لا تتغير.

ومما يؤكد قوله بأن الأمثال قد تشذ عن القياس ومع ذلك فهي مستعملة استشهاده بها في حديثه عن (لزوم الفعل بعد عسى)[6] إذ قال: " لو قلت (عسى زيدٌ) لم يسغ السكوت على ذلك حتى تأتي (بأن يفعل) فتكون في موضع نصب لأن عسى

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ421/1.

(2) المصدر نفسه: 55-56.

(3) مجمع الأمثال: الميداني، جـ68/2.

(4) المصدر نفسه: جـ430/1.

(5) المصدر نفسه: جـ123/1.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ425/1.

لمقاربة الفعل المذكور في الصلة، فلا بد من ذكره في أسمها وأمّا في خبرها... ولا يقال على المثل غير ذلك قولهم: (عسى الغويرُ أبؤساً)[1].

فهو هنا يستشهد بهذا المثل على مجيء خبر عسى (اسماً) وهذا خارج عن القياس لأن عسى إنّما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً.

والذي نود الإشارة إليه أيضاً أنّ ابن برهان قد اتخذ من ثبوت المثل وعدم تغيره أساساً قاس عليه بعض المسائل النحويَّة ويتضح ذلك في حديثه عن (ذا من حبذا) بأنها لازمة لا تتغير كما أن المثل لا يتغير، إذ قال[2]: " تقول(حبذا هندٌ) ولا تغير لفظ (ذا) إلى غيره من ألفاظ المؤنث كما قلت نعمت البلدة مكة، لأنه كالمثل والمثل لا يغير تقول للرجل: (الصيف ضيعتِ اللّبن)[3].

فهو هنا يقيس (ذا من حبذا) من حيث ثبوت صيغتها وعدم تغيرها مع المؤنث على المثل في ثبوت صيغته وعدم تغيرها مع المذكر.

وربّما يستشهد ابن برهان بالمثل من قبيل إثبات قاعدة نحوية أو دعم رأي نحوي أورده يدل على ذلك عنده ما نقلهُ عن أبي الفتح ابن جنّي في أثناء حديثه عن (منع الأعلام المعلقة على الأحداث من الصرف) إذ قال[4]: قال أبو الفتح: " ومن الأعلام المعلقة على الأحداث قولهم (سُبحَانَ) قال الأعشى:

أَقُولُ لمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ   سُبحانِ من عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[5].

ثم قال ابن برهان ومن ذلك قولهم: (قد صرّحت بجدان، وجلدان)[6]، ثم قال: "فهذا علم لمعنى الجدّ".

ومن أمثلة ما استشهد به ابن برهان من الأمثال لدعم رأي نحوّي أو إثبات قاعدة

---

(1) مجمع الأمثال: الميداني، جـ17/2.
(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ421/1.
(3) قد سبق تخريج هذا المثل.
(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ475/1.
(5) شرح ديوان الأعشى: ، 94.
(6) مجمع الأمثال: الميداني، 405/1.

فهو هنا يستشهد بلغة قيس ليدعم بها ما ذهب إليه من القول بأن جملة الاستثناء المنقطع قد جاءت جملة واحدة وهي في الحقيقة جملتان.

لغة هذيل:

فقد استشهد بهذه اللغة في مسألة واحدة وهي أن (نعِما) تكون بتحريك العين بالكسر وليس بتسكين العين.

إذ قال[1]: نقلاً عن سيبويه: "قال سيبويه أمّا قول بعضهم في القراءة (فنعِمَّا) فحرك العين فليس على لغة من قال (نعْمَ) وأسكن العين، ولكن على لغة من قال: (نعِمَ) فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل وكسرها كما قال (لعِب)" [2].

لغة غطفان:

وقد استشهد بهذه اللغة في مسألة واحدة وهي: (حذف نون الإعراب عند اجتماع ثلاث نونات)، إذ قال[3]:كرهوا (يضربوننّ) و(تضربيننّ) لاجتماع النونان فأسقطوا نون الإعراب، ثم قال وإذا كانوا قد كرهوا اجتماع نونين في (أتُحاجُونّي)[4] و(تُبَشِّرُونَ)[5] في قراءة نافع، وقال: "قال أبو علي قطرب: هذه القراءة لغة غطفان، ثم قال ابن برهان: فهم لثلاث نونات أشدُّ كراهية".

فابن برهان يستشهد هنا بلغة غطفان ويقيس عليها، إذ إنَّ نون الإعراب قد حُذفت لاجتماع ثلاث نونات كما حُذفت النون عند اجتماع نونين في لغة غطفان.

ومن اللغات المنسوبة التي أوردها ابن برهان في كتابه واستشهد بها في مختلف أبواب الكتاب والتي سأكتفي بالإشارة إلى موضعها في الكتاب بـ: "لغة بني أسد[6]،

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/418.

(2) الكتاب: سيبويه، جـ4/439-440.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/382.

(4) الأنعام: آية(80).

(5) الحجر: آية(54).

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/725.

ولغة أهل الحيرة[1]،ولغة الحجازيين[2]، ولغة نجد[3]، ولغة عقيل[4]، ولغة ربيعة[5]، ولغة بني قيس[6]، ولغة دبير من بني أسد[7].

ثانياً لغات غير منسوبة:

استشهد ابن برهان في مواضع قليلة جداً من كتابه بلغات دون أن يذكر اسم اللغة مكتفياً بقوله: وفي ذلك (لغة) أو (وهي لغة قليلة)أو (ومنه لغات) وغيرها من الصيغ التي كان ابن برهان يقدّم بها اللغات غير المنسوبة ومن الأمثلة على ذلك قوله: "في باب (تثنية الضمائر) نقلاً عن أبي الحسن سعيد إذ قال: " قال أبو الحسن بعض العرب يُثقّل النون في تثنية (ذا) ومنهم من يقول هذان، واللّذان واللّتان، وهي لغة قليلة"[8].

وقوله في باب (الإشارة إلى المؤنث) إذ قال: " وفي المؤنث ست لغات، ذي، ذه، وذهي، وته، وتاه"[9].

ومن تنوع أسلوب ابن برهان في الاستشهاد بلغات القبائل أنّه كان في بعض الأحيان يستشهد بلغتين معاً دون أن يفضّل إحداهما على الأخرى بل يورد لكل واحدة منهما ما يؤيد صحتها. ومثال ذلك عندهُ:

استشهاده (باللغة التميمية والحجازية معاً) في أثناء حديثه عن علة بناء (عشرة) في (إثنا عشر واثنتا عشر) إذ قال[10]: "فأمّا عشرة في قوله:﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنـاً﴾[11]

---

(1) شرح اللمع: ابن برهان، جـ1/724.

(2) المصدر نفسه: جـ1/61، 515، 707.

(3) المصدر نفسه: جـ1/728.

(4) المصدر نفسه: جـ1/728.

(5) المصدر نفسه: جـ1/783.

(6) المصدر نفسه: جـ1/728.

(7) المصدر نفسه: جـ1/738.

(8) المصدر نفسه: جـ1/307 .

(9) المصدر نفسه: جـ1/308.

(10) المصدر نفسه: جـ1/515.

(11) الأعراف: آية(160).

فمبني لأنه وقع موقع النون في اثنتان... ثم قال ابن برهان ولك في (عشرة) كسر الشين وذلك لغة بني تميم، وقد قُرئ به، ثم قال ولك إسكانها وذلك لغة أهل الحجاز وهو أكثر في القراءة.

فابن برهان يستشهد هنا باللغتين التميمية والحجازية ويؤيد صحة كل منهما بأنه قد قرأ بهما.

وأحياناً يستشهد ابن برهان بلغتين ثم يبين أن إحدى اللغتين أقيس من الأخرى ومثال ذلك، قوله في (باب الحكاية) [1] نقلاً عن سيبويه، قال: " قال سيبويه هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ(من)، إعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيت زيداً من زيداً؟ وإذا قال: مررتُ بزيدٍ! من زيدٍ؟ وإن قال: هذا زيدٌ من زيدٌ؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين[2]،ثم قال ابن برهان: قال العبدُ و(يقصد نفسه) قول بني تميم القياس لأنه مبتدأ وخبر، فجاء فيه اللفظ مقتضي المعنى، ثم قال: فأمّا أهل الحجاز فقولهم استحسان لأن الموضع لا يقتضي غير الرفع".

فابن برهان يورد هنا لغتين وهما لغة بني تميم ولغة أهل الحجاز ويُعدّ أن لغة بني تميم أقيس من لغة أهل الحجاز .

فخلاصة القول في موقف ابن برهان من الاستشهاد بلغات العرب نقول بأن ابن برهان قد استشهد بمجموعة من لغات القبائل العربية في مختلف القضايا المطروحة في الكتاب سواء كانت نحويّة أم صرفيّة أم صوتيّة، وإن استشهاده بها قد جاء من قبيل دعم رأي نحوي ذهب إليه أو ليبين بأن تلك اللغة تسير وفق القياس، وإمّا ليبين بأن تلك اللغة سائدة وكثيرة، وإمّا ليبين بأن تلك اللغة نادرة أو قليلة.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ2/716- 717.

(2) الكتاب: سيبويه، جـ2/413.

الفصل الثالث

القياس والتعليل النحوي عند ابن برهان

1.3 القياس

القياس لغة: هو تقدير الشيء بالشيء، وقست الشيء بغيره وعلى غيره إذا قدرته على مثاله[1].

القياس اصطلاحاً: ورد القياس في اصطلاح علماء اللغة القدماء والمحدثين بعدة تعريفات.

فقد عرّفه الرمّاني بقوله: "هو الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول "[2].

وعرّفه ابن الأنباري بعدة تعريفات وذلك بقوله: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو هو حمل فرع على أصل بعلة واطراد حكم الفرع على الأصل، أو هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وَهو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[3].

أمّا علماء اللغة المحدثون فقد عرّفه إبراهيم أنيس بقوله: " فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في القياس اللغوي وحرصاً على اطِّراد الظواهر اللغوية"[4].

وعُرّف في اصطلاح المحدثين أيضاً بأنه: (إلحاق ما لم يُسمع من العرب بذاته بما سُمع عنهم النطق بنوعه في حكم ثبت لهذا النوع بطريق الاستقراء"[5].

وقد عرّف أيضاً بأنه: "عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة"[6].

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، جـ 186/6، مادة (قيس)؛ وأنظر مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، جـ40/5، مادة(قوس)؛ وأنظر تاج العروس: الزبيدي، جـ416/16،مادة(قيس).

(2) الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة): الرمّاني، 66.

(3) لمع الأدلة: ابن الأنباري، 93.

(4) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، 8.

(5) القياس النحوي: مفتاح الخلاب، 203.

(6) القياس في النحو: منى إلياس، 9.

ومن خلال ما سبق من تعريف للقياس تخلص الدراسة إلى أن القياس هو حمل شيء لاحق على شيء سابق لاجتماعهما في علة واحدة اقتضت أن يحمل الأول على الثاني.

والقياس ركن في النحو واللغة فهو عماد الأصول النحويّة التي قام عليها النحو العربي لذلك قيل: "النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[1]، وقال أستاذنا الدكتور محمد حسن عواد: " أصول النحو بدأت بفكرة القياس"[2] .

أمّا عن البدايات الأولى لنشأة القياس النحوي فقد ارتبطت نشأته بالنحوي الأول عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي هذا ما قاله عنه ابن سلام في طبقاته وردَّده الآخرون فقد قال عنه: "أنه أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"[3] وقيل أيضاً عنه أنه كان أشدُ تجريداً للقياس من غيره"[4] ثم قوي القياس واشتدّ على يد الخليل وتلميذه سيبويه.

ويقسّم علماء اللغة القياس إلى أربعة أركان هي[5]:

أ- أصل وهو المقيس عليه.

ب- فرعٌ وهو المقيس.

ج- حكمٌ.

د- علةٌ جامعة.

ويقول ابن الأنباري واصفاً ذلك: "وذلك مثل أن تُركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعلهُ فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعلهُ، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع[6]. وفيما يلي دراسة مفصلة لكل قسم من تلك الأقسام:

---

(1) لُمع الأدلة: ابن الأنباري، 95.

(2) الكوكب الدُري: الاسنوي، 88.

(3) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام، جـ 14/1.

(4) أخبار النحويين البصريين: السيرافي، 43 ؛ وأنظر المدارس النحويّة: شوقي ضيف، 23.

(5) الاقتراح: السيوطي، 60.

(6) لُمع الأدلة:ابن الأنباري، 93.

أولاً: المقيس عليه:

وهو الركن الأول من أركان القياس ويُعرَّف بأنه: "الكلام العربي الفصيح[1]، أو هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين[2].

وقد قسّمت النصوص اللغوية عند ابن جنّي باعتبارها مقيساً عليها إلى أربعة أقسام هي[3]:

1. مطرداً في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة الذي لا خلاف فيه مثل (قام زيدٌ) (وضربت عمراً) و (مررت بسعيدٍ) [4].
2. مُطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من (يذر) و (يدع) وكذلك قولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس[5].
3. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم: (اخوص الرمث) (واستصوبت الأمر) ومنه استحوذ، و(أغيلت المرأة)، و(استنوق الجملُ) و(استتيست الشاةُ) و(استنوق الجمل) [6].
4. شاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتميم مفعول فيما عينه واو نحو: (ثوب مصوون) و(مسك مدووف) و (فرس مقوود) و(رجلٌ معوود من مرض)[7].
5. ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن المقيسَ عليه أحد أمور ثلاثة هي[8]:

   أ- إما أن يكون كثيراً مطّرداً.

   ب- إما أن يكون شاذاً.

   ج- إما أن يكون قليلاً لا يطّرد.

---

(1) القياس النحوي: مفتاح الخلاب، 207.

(2) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 95.

(3) الخصائص: ابن جنّي، جـ 9/3.

(4) المصدر نفسه: جـ138/1.

(5) المصدر نفسه: جـ138/1.

(6) المصدر نفسه: جـ139/1-140.

(7) المصدر نفسه: جـ140/1.

(8) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 95.

والمطّرد هو: ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً[1].

والكثير: الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً مطّرداً سواء كان نصاً أو قاعدة[2].

القليل: الكثرة ليست شرطاً في المقيس عليه إذ يجيز النحاة القياس على القليل[3].

ويرى تمام حسان أن المقيس عليه هو المطّرد سواء كان أصلاً أم فرعاً "[4].

وقد وضع علماء اللغة للمقيس عليه شروطاً يجب توافرها فيه وهي [5].

أ- ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ، واستصوب، واستنوق، وكحذف نون التوكيد في قوله:

أصرف عنك الهموم طارقها

ب- كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً كامتناعك من (وذر) (ودع) مع جوازهما قياساً لأن العرب تحامتهما .

ليس من شروط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له. فمثال الأول (شنئي نسبةإلى شنوءة) ومثال الثاني قولهم(ثقفي، وقرشي، وسلمي) في (ثقيف، وقريش، وسليم).

وقد اختلف في جواز تعدد الأصول المقيس عليها مع وحدة الحكم، فقيل إنه يجوز تعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم كقياس(أي)على(بعض) وهي نظيرها وعلى (كل) وهي نقيضها[6].

---

(1) القياس في النحو: سعيد الزبيدي، 35.

(2) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 95.

(3) المصدر نفسه: 96.

(4) الأصول: تمام حسان، 170.

(5) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، 108-109.

(6) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، 67؛ وانظر الأصول: تمام حسان، 173.

ويرى تمام حسان أنه أيضاً يجوز تعدد المقيس عليه مع اختلاف الحكم[1].

ثانياً: المقيس

وهو الركن الثاني من أركان القياس ويعُرّف بأنه: " البناء أو الكلام المقيس على كلام العرب الفصيح المطبق عليه أحكامه"[2]، أو هو المحمول على كلام العرب تركيباً أوحكماً[3].

وكان النحاة الأوائل يرون أنّ كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم فسيبويه والخليل يقولان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن من كلام العرب فليس له معنى في كلامهم. فكيف نجعل مثالاً في كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى"[4].

٦٢٢٤٣٨

وقيل أيضاً: "أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه"[5].

وتقول خديجة الحديثي: إن المقيس عند سيبويه "هو ما قيس على ما كثر واطّرد في كلام العرب"[6].

ويمثّل ابن جني مؤكداً على أنّ ما قيس على كلام العرب يُعد من كلامها وذلك بقوله: "ومما يدلك على أنّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل ابنية التصريف نحو قولهم في مثال (صمحمح) ومن الضرب (ضربرب) ومن القتل(قتلتل) وفي مثل(سفرجل)، ومن جعفر (جعفرر) ومن صعقب (صعقبب)، ومن زبرج (زبرجج)، ومن ثرتم (ثرتمم) ونحو ذلك فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول بالعربية وإن كانت العربية لم تنطق بواحدة من هذه الحروف"[7].

---

(1) الأصول: تمام حسان، 173.

(2) القياس النحوي: مفتاح الخلاب، 222.

(3) القياس في النحو العربي: سعيد الزبيدي، 25.

(4) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 271.

(5) المزهر: السيوطي، جـ 153/1،.

(6) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 273.

(7) الخصائص: ابن جني، جـ 358/1.

ويأتي المقيس عند علماء اللغة كما ذكره السيوطي:

1) إمّا أن يكون فرعاً محمولاً على أصل كإعلال الجمع وتصحيحه حمــلاً علــى المفرد، ومن ذلك قولهم (قِيَم) و (دِيَم) في (قيمة وديمة) [1].

2) وإمّا أن يكون أصلاً محمولاً على فرع، ومن أمثلة ذلك إعلال المصدر وهو أصل لإعلال فعله وهو فرع وتصحيحه لصحته (كقمت قياماً) و(قاومت قواماً)[2].

3) وإمّا أن يكون نظيراً محمولاً على نظير إمّا في اللفظ، أو في المعنى فيهما معــاً فمن أمثلة الأول زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الصرفية والموصــولة لأنهمــا بلفظ (ما) النافية، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ علــى الناهية، وحذف فاعل (أفعل به) في التعجب لما كان مشبهاً لفعــل الأمــر فــي اللفظ. وبناء (حذام) على الكسر تشبيهاً له (بدراك و تــراك) وبنــاء (حاشــا) الاسمية لشبهها في اللفظ ب (حاشا) الحرفية ومن أمثلة الثاني جواز (غيرٌ قــائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه، ولولا ذلك لــم يجــز لأن المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ومن أمثلة الثالث اسم التفضيل، وأفعل في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـــ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل فــي التعجب لشبهه بـــ(أفعل) التفضيل في ذلك قال الجوهري لم يُسمع تصــغيره إلا في أملح وأحسن، ولكن النحويين قاسوه فيما عداهما[3] .

4) وأمّا أن يكون ضداً محمولاً على ضد، ومن أمثلته الجزم (بلــم) حمــلاً علــى النصب ب(لن)، فإن الأولى لنفي المضي، والثانية لنفي المستقبل[4].

ويقول السيوطي في تلك الأقسام الأربعة السابقة: "وينبغــي أن يســمى الأول والثالث قياس المساوى، والثاني قياس الأولى، والرابع قياس الأدون" [5].

---

(1) الاقتراح: السيوطي،63، 66؛ وانظر أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 122–123

(2) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 122–123؛ وانظر الاقتراح: السيوطي،63، 66

(3) الاقتراح: السيوطي،63، 66؛ وانظر أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 122–123

(4) الاقتراح:السيوطي، 66؛ وأنظر وأصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 122–123.

(5) الاقتراح: السيوطي، 63.

ويقسِّم بعض المحدثين المقيس باعتبار آخر إلى قسمين:

فقد قسم الدكتور علي أبو المكارم المقيس إلى قسمين[1].

أ- قياس النصوص.

ب- قياس الظواهر.

وقياس النصوص أمران:

أولهما: الصيغ والمفردات غير المنقولة، فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة وتعامل معاملة ما تلحق به. وبذلك تصبح جزءاً من النشاط اللغوي.

ثانيهما: الاشتقاقات غير المسموعة، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة.

قياس الظواهر: منه قياس الأحكام على الأحكام فهو قياس على القواعد لا على النصوص.

ويرى تمام حسان أن المقيس نوعان[2].

أ- غير مسموع عن العرب.

ب- مسموع غير مطرد.

وبين سعيد الزبيدي أيضاً أن المقيس نوعان، وهما[3]:

1. إمّا أن يكون استعمالاً يتحقق القياس فيه، بان تبني الجمل التي لم تُسمع من قبل على نمط الجمل التي سُمعت.
2. وإمّا أن يكون حكماً نحوياً نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع كما في إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل، وحمل إعمال(ما) على إعمال (ليس)..

ثالثاً: الحُكم

هو الركن الثالث من أركان القياس وهو الذي يشترك فيه كل من المقيس والمقيس عليه من الحكم الإعرابي[4].

---

(1) أصول التفكير النحوي: على أبو المكارم 83- 84، 86، 89.

(2) الأصول: تمام حسان، 176.

(3) القياس في النحو العربي: سعيد جاسم الزبيدي، 26.

(4) القياس النحوي: مفتاح الخلاب، 224.

وقد قسّم النحاة الحكم في بادئ الأمر إلى قسمين هما [1]:

أ- حكم واجب.

ب- حكم ممتنع.

ثم صار الحكم عند النحاة ستة أقسام وهي[2]:

الأول: واجب، كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتميز.

والثاني: ممنوع، كأضداد ما ذكر في الواجب.

والثالث: حسن، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

الرابع: قبيح، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.

الخامس: خلاف الأولى، ومثالهُ تقديم المفعول في نحو ضرب غلامة زيدٌ.

السادس: جائز على السواء ومثالهُ حذف المبتدأ والخبر، أو إثباتهُ حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وذكر السيوطي أن الحكم يقسم أيضاً إلى[3]:

أحكام رخصة وغيرها: والرخصة ما جاز استعمالهُ لضرورة الشعر ويتفاوت حسناً وقبحاً، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج.

وقد أجاز النحاة القياس على حكم ثبت بالقياس إذ الأصل أن يثبت بالسماع[4]، هذا وقد اختلفوا في جواز القياس على أصل اختلف في حكمه فمنهم من أجازهُ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه لقولهم في (إلا) أنها نابت

---

(1) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 118.

(2) الاقتراح: السيوطي، 19.

(3) المصدر نفسه: 20.

(4) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، 112.

مناب فعل فهي تعمل عمله قياساً على (يا) فإن إعمال (يا) مختلف فيه[1]. ومنعه آخرون لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً [2].

رابعاً العلة:

وهي الركن الرابع من أركان القياس ويسميها بعض النحاة (الجامع) [3]، والعلة هي الصفة أو الميزة التي من أجلها أُعطى المقيس الحكم الذي في المقيس عليه[4].

وسأفرد للعة باباً خاصاً للحديث عنها وعن أنواعها ومدى ظهورها عند ابن برهان العُكبري .

وقد قُسّم القياس تبعاً لاعتبارات أخرى.

فقد أورد ابن الأنباري في لمعه أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي[5]:

أ- قياس العلة.

ب- قياس الشبه.

ج- قياس الطرد.

وقد قسّم بعض المعاصرين القياس إلى عدة أقسام وفق اعتبارات مختلفة ملتمساً بعضها من التقسيمات التي ذكرها بعض النحويين مثل السيوطي وابن الأنباري فمنهم من قسّم القياس وفق الاستعمال إلى ثلاثة أقسام هي[6] .

أ- القياس المطرد: ويُعرّف بأنه ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً.

ب- القياس الشاذ: ويعرّف بأنه ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً.

---

(1) الاقتراح: السيوطي، 69؛ وأنظر في أصول النحو سعيد الأفغاني، 112.

(2) الاقتراح: السيوطي، 69.

(3) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 111؛ وأنظر القياس في النحو العربي: سعيد جاسم الزبيدي، 26.

(4) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 317.

(5) لمع الأدلة: ابن الأنباري، 105.

(6) القياس في النحو العربي: سعيد جاسم الزبيدي، 35، 37، 41.

ج- القياس الشاذ: ويعرّف بأنه ما فارق عليه بقية بابه وأنفرد عن ذلك إلى غيره.

د- القياس المتروك: ويسمى (المهجور) وهو الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام.

وقسمّ القياس وفق العلة إلى ثلاث أقسام هي[1].

أ- قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق بها الحكم في الأصل. وينقسم هذا إلى: (قياس المساوى، وقياس الأولى، وقياس الأدون).

ب- قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

ج- قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة.

د- وقسمّ القياس وفق المعنى واللفظ إلى قسمين هما: [2]

ه- القياس المعنوي: وهو ما كانت العوامل رَاجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض من الأسباب المانعة للصرف.

و- القياس اللفظي: وهو مضامة اللفظ للفظ.

وقسّم القياس وفق الوضوح والخفاء إلى قسمين هما[3]:

أ- القياس الجلي: وذلك مثل (حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها.

ب- القياس الخفي: ويسمى (استحساناً).

وقد قسم محمد الخضر حسين أيضاً القياس إلى عدة أقسام وهي [4]:

أ- حمل كلمة على نظائرها في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب.

---

(1) القياس في النحو العربي: سعيد جاسم الزبيدي،41؛ وأنظر الاقتراح: السيوطي، 63؛وانظر لمع الأدلة: ابن الأنباري، 105.

(2) القياس في النحو العربي: سعيد جاسم الزبيدي، 43.

(3) المصدر نفسه:44.

(4) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد السويح، 92.

ب- إعطاء كلمة حكماً ثبت لغيرها من بعض الوجوه كترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث.

ج- القياس النظري الذي لا يعتمد على أي شاهد من كلام العرب كقول بعضهم ولا مانع من أن يجيء الفعل على فعلين وإن كان المتقدمون لم يذكروه لأن الاسم إذا جاء على ذلك وجب أن يجيء عليه الفعل إذا كان أصلاً والفعل متفرعاً.

د- يطلق القياس على نوع من التعليل المنطقي كقولهم أن الفعل المضارع أعرب لشبهه بالاسم قياساً عليه.

أما من حيث الأخذ بالقياس كأصل من الأصول النحويَّة عند النحاة فيعد النحاة البصريين هم أول من عرفوا الأخذ بمبدأ القياس ولهذا قيل: إن القياس ظهر منذ عهود النحو الأولى[1] . ولكن ذلك لا يعني أن الأخذ بالقياس كان مقصوراً على النحاة البصريين وحدهم بل أنه كان أصلاً من أصول اللغة والنحو عند أئمة الكوفيين من اللغويين والنحاة، فمن أهم ما يمثلهم الكسائي الذي روى عنه أنه قال: " إنّما النحو قياس يتبع"[2] وقد قيل أيضاً أن الكسائي كان يؤمن بأن النحو ضروب من القياس وما يطوى فيه من علل وحجج تشدُّهُ وتقييم أودهُ) حتّى قال:

إنّما النحو قياسٌ يُتبَّعُ ... وبه في كُلِ أمرٍ يُنتفع[3]

ولكن قيل أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعاً جعل البصرة اصح قياساً منها، لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول[4].

وتخلص الدراسة إلى أن القياس من الأصول النحويَّة المعتبرة التي سارت عليها كلتا المدرستين البصرة والكوفة في تقعيد قواعدها النحويَّة، وإن كانت البصرة أدق قياساً من الكوفة.

---

(1) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد السويّح، 104.

(2) المصدر نفسه: 226؛ وأنظر المدارس النحويَّة: شوقي ضيف، 176.

(3) المدارس النحويَّة: شوقي ضيف، 176.

(4) المصدر نفسه:163.

فابن برهان بين هنا أن النون ليس حرف إعراب في (اللّذون) وإنما حرف الإعراب هو (الواو) ولكن النون ثبتت هنا حملاً على ثبوت نون التثنية، فهو هنا يتبع القياس مصرحاً بلفظ القياس.

وقد يتبع ابن برهان (القياس) دون أن يصرح بلفظ القياس وذلك يبرز من خلال المسائل التي تبع فيها القياس على النظير والمسائل التي تبع فيها القياس على النقيض والقياس على النظير والنقيض أجازه النحاة.

أولاً :ما تبع فيه القياس على النظير:

مسألة حمل الجزم على الجر:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن أضمار (لام الأمر) قال: "إعلم أن لام الأمر لا تضمر إلا في ضرورة الشعر كما أن الجار حكمهُ ذلك الحكم لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"[(1)].

قال: أنشد سيبويه:

على مثلِ أصحاب البعوضة فاخمُشي   لك الويلُ حُرّ الوجه أو يبكِ من بكى[(2)]

ثم قال ابن برهان: "أراد ليبك من بكى، فحذف اللام وحسن ذلك له قليلاً أن قبله أمراً وأن لم يكن مجزوماً فإنه في معنى المجزوم ألا ترى أن المعنى في أخمشي هو المعنى في التخميش"[(3)].

وقد عرض ابن الأنباري لهذه المسألة في عرضه لحُجة الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب بقول الشاعر:

على مثلِ أصحاب البعوضة فاخمُشي   لك الويلُ حُرّ الوجه أو يبكِ من بكى

فـ(يبك) مجزوم حملاً على معنى (فاخمشي) لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال:

" على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي وجهك أو يبك من بكى"[(4)]

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ697/2.

(2) الكتاب: سيبويه، جـ 49/1.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان،جـ697/2.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ530/2.

وابن برهان في هذه المسألة يقيس على النظير فيحمل الجزم على الجر لأنه نظيره في عدم الإضمار وبقاء العمل وهو في هذه المسألة يوافق البصريين الذين ذهبوا إلى القول "بأن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز لأنها عوامل ضعيفة"[1].

ثانياً: ما تبع فيه القياس على النقيض:

مسألة حمل لا على أنْ المخففة في العمل:

قال ابن برهان: "أعملوا (لا) في المبتدأ والخبر كما عملت (أنْ) المخففة من الثقيلة لأنها نقيضتها وعلى لفظها فقالوا: (لا غلامَ رجُل عندك) ولا (لا ضارباً عمراً لديك) فإذا قلت لا رجلٌ فاضلاً فقد أعملت (لا) وزال معنى الابتداء، ولا يرفع الخبر إلا بـ (لا) كما لا يرتفع خبر إن إلا بها"[2] .

فابن برهان يقيس عمل (لا) في رفع الخبر على عمل (أنْ) المخففة من الثقيلة وإن كانت (لا) لنفي و(إن) للإثبات فهو يتبع هنا القياس على النقيض وهذا مما أجازه النحاة.

مسألة حمل كم الخبرية على رُبّ في الصدارة:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن كم الخبرية قال: "الاستفهامية فرع على الخبرية والخبرية لها الصدر لأنها نقيضة (رُبّ) ..."[3].

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان يقيس كم الخبرية وهي لتكثير على نقيضتها (رُبّ) وهي لتقليل من حيث الصدارة.

مسألة حمل النفي على الإيجاب:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن (نصب الفعل بعد اللام وبعد حتى) قال: " اللام وحتى حرفا جر، فلا يصح أن يدخلا على غير الأسماء فلذلك كانت أن بعدهما مقدرة، حتى تكون مع الفعل المنتصب بها في تأويل المصدر مجرور... ثم قال: وإنما ترك اللفظ ب(أن) مع اللام في النفي نحو: ﴿ وما كان الله

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ 533/2.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 90/1.

(3) المصدر نفسه: جـ 427/1.

لِيُضيعَ إيمانَكُم ﴾[1] لأنه محمول على أيجابه وذلك كان الله سيفعل فلما لم تكن في هذا اللفظ (أن) أصلاً جعلوا بآزائه في نفيه الذي هو لم يكن الله ليغفر لهم (أنْ) لا تظهر فيه أبداً ليكون النفي محمولاً على الإيجاب، ولأنه ليس قبل الفعل في الإيجاب في اللفظ إلا حرف واحد، فلم يكن قبله في النفي إلا لفظ واحد"[2].

فابن برهان يقيس عدم ظهور (أنْ) بعد اللام في النفي على عدم ظهور أنْ بعد اللام في الإيجاب والنفي نقيض الإيجاب وهو هنا يتبع القياس على النقيض.

مسألة حمل الأقوى على الأضعف أو حمل الإعراب على البناء:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن تركيب (معد يكرب) قال: "إنّما سكنت الياء في (معد يكرب) لأنها أثقل من الحرف الصحيح والصحيح يفتح في هذا التركيب.. ثم قال:ومن قال (رأيت معدِ يكربٍ) في قول من أعرب فأضاف فإنه أسكن، أيضاً لأن حركة النصب كحركة البناء فلما سقطت تيك سقطت هذه فحمل السبب الأقوى وهو الإعراب على السبب الأضْعف وهو البناء لئلا يختلف الباب"[3].

فابن برهان يحمل الأقوى على الأضعف ليجري الباب على وتيرة واحدة فلذلك حمل الإعراب على البناء وهو نقيضه فهو هنا يتبع القياس على النقيض.

وقد يتبع ابن برهان القياس دون أن يصرح بلفظ القياس وإنما يورد عبارات تدل على أنه يقصد بذلك اتباع القياس وذلك نحو قوله: (يكون هذا كذا كما كان ذلك كذا) أو قوله: (حمل هذا على ذلك لعله كذا) وغيرها فمن المسائل التي توضح ذلك عنده.

مسألة حمل الضمير المنفصل على الضمير المتصل في عدم المجيء بعد العامل:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن اسم الإشارة (هؤلاء) قال: "المنفصل في المضمر يقبح أن يلي العامل والمتصل محمول على المنفصل بعلة أنه

---

(1) البقرة: آية (143).

(2) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ1/365.

(3) المصدر نفسه: جـ1/466.

ضمير"[1].

فابن برهان يقيس الضمير المتصل على الضمير المنفصل في عدم المجيء بعد العامل والعلة في ذلك أن كل واحد منهما ضمير، فنلاحظ في هذه المسألة أن أركان القياس واضحة وهي المقيس عليه (الضمير المتصل) والمقيس (الضمير المنفصل) العلة الجامعة (أنْ كل منهما ضمير)، فابن برهان يتبع القياس هنا دون التصريح بلفظ القياس.

مسألة حمل النكرة والمعرفة على الظاهر والمضمر:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن (أن الأصل النكرة والمعرفة فرع) قال: " الدليلُ على أن النكرة هي الأصل هو أن وجود المعرفة من دونُ وجود النكرة ممتنع في الأكثر الأشيع كما أن وجود الضمير دون وجود الظاهر ممتنع في الأكثر الأشيع، ولا يمتنع وجود النكرة دون المعرفة كما لا يمتنع وجود الظاهر دون المضمر"[2].

فابن برهان يقيس النكرة على الاسم الظاهر في أن كل منهما أصل فالنكرة أصل المعرفة كما أن الظاهر أصل المضمر ويؤكد صحة ذلك بأن وجود النكرة دون المعرفة غير ممتنع كما أن وجود الظاهر دون المضمر غير ممتنع فهو هنا يتبع القياس دون التصريح بلفظ القياس، فيقيس النكرة على الاسم الظاهر والعلة الجامعة بينهما أن كل واحد منهما أصل. ويقيس المعرفة على المضمر في أن كل واحد منهما فرع.

مسألة حمل ما الموصولة على كم الخبرية في البناء:

عرض لهذه المسألة في حديثه عن علة بناء (ما) قال: "بُنيت (ما) لأنها تضمنت تارة معنى حروف الشرط وتارة معنى حروف الاستفهام.... ثم قال: وقيل بل بنيت لأنها ذلك اللفظ الذي في الاستفهام كما بنيت كم الخبرية لأنها بلفظ الاستفهام"[3].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/318.

(2) المصدر نفسه: 13.

(3) المصدر نفسه: جـ2/591.

فابن برهان يقيس هنا بناء (ما) على بناء (كم الخبرية) والعلة الجامعة بينهما أن كل منهما تحمل لفظ الاستفهام وهو هنا يتبع القياس دونُ التصريح بلفظ القياس.

مسألة حمل إنّما على الذي في أن المبتدأ بعدها يُعدُّ صلة:

عرض لهذه المسألة في حديثه عن (أنّ) إذا دخلت عليها (ما) فإنها تكفها عن العمل قال: " فـ(ما) دخلت على (أنّ) فكفتها عن العمل وتركتها توصل كما توصل قبل دخولها. فكل موضع تقع فيه (أنّ) تقع فيه (أنّما) وما ابتدئ بعدها صلة، كما أن الذي ابتدئ بعد (الذي) صلة ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون (الذي) عاملاً فيما بعده"[1].

فابن برهان يقيس (أنّما) على (الذي) في عدم العمل فيما بعدها والعلة الجامعة بينهما أن كل منهما (صلة) فـ(أ نّ) أصبحت صلة لدخول (ما) عليها فهي لا تعمل فيما بعدها كما أن (الذي) لا يعمل فيما بعده. وهو هنا يتبع القياس دون أن يصرح بلفظ القياس.

مسألة حمل الاسم المنادى على غير المنادى بالوصف في الغيبة وعود الضمير فيها بالهاء:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن وصف الاسم المنادى بالغيبة قال: "قالوا: يا تميم كلكم، ويا تميم كلهم، فنزّلوا الاسم الأول منزلة الغيبة في عود الضمير (بالهاء)، فمن حيث ساغ وصفه في غير النداء بالغيبة ساغ وصفه في النداء وساغ عود الضمير فيها بالهاء..." [2].

وهو هنا يقيس الاسم المنادى على غير المنادى في وصفه بالغيبة وفي عود الضمير فيها بالهاء، وهو هنا يتبع القياس دون أن يصرح بلفظ القياس.

مسألة حمل بل على لكن في الإضراب:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن إضراب (بل)، قال " نقلاً عن محمد بن يزيد " إذا قلنا (ما رأيت زيداً بل عمراً) فالتقدير: بل ما رأيت عمراً لأنك إذا أضربت عن موجب في رأيت زيداً بل عمراً أضربت إلى موجب، وكذلك

(1) شرح اللُمع: ابن برهان،جـ86/1.

(2) المصدر نفسه: جـ282/1.

تضرب عن منفي إلى منفى، فأما ما ذهب إليه النحويون من أنك تضرب بعد النفي إلى الإيجاب فإنما هي محمولة في ذلك على (لكن): لأنها كذلك في الأصل"[1].

فهو هنا يقيس إضراب بل من النفي إلى الإيجاب على (لكن) التي الأصل فيها كذلك، وهو هنا يتبع القياس دون التصريح بلفظ القياس.

مسألة حمل التأكيد على الصفة:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن(تأكيد النكرة والمعرفة)، قال: "التأكيد بمنزلة الصفة، لأنه تابع ليس في تقدير جملتين بوجه فأشبه الصفة فكما لا توصف النكرة بما توصف به المعرفة كذلك لا تؤكد النكرة بما تؤكد به المعرفة"[2].

فهو هنا يقيس عدم تأكيد النكرة بما تؤكد به المعرفة على عدم وصف النكرة بما توصف به المعرفة أي قياس التأكيد على الصفة والعلة الجامعة بينهما أن كل واحد منهما تابع فهو هنا يتبع القياس دون التصريح بلفظ القياس.

مسألة حمل أسماء الأعلام على أسماء الأجناس في عدم التعريف إلا بالألف واللام:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه (عمّن يثنى وما لا يثنى) قال: "الأعلام إذا ثُنيت خُلع تعريفها وحلت محل أسماء الأجناس فلذلك أمتنع تعريفها بغير الألف واللام كما يمتنع تعريف الأجناس بغيرهما"[3].

فهو هنا يقيس عدم تعريف أسماء الأعلام بغير الألف واللام أثناء التثنية على عدم تعريف أسماء الأجناس بغيرهما، دون التصريح بلفظ القياس.

ثانياً: مسائل رفض فيها القياس أو عدّها خارجة عن القياس:

المسائل التي رفض فيها القياس:

يتضح لنا موقف ابن برهان الرافض للقياس في بعض المسائل وذلك من خلال قوله: (ذلك يمتنع القياس عليه) أو قوله: (ولا اعتبار بذلك لأنه شاذ عن القياس) أو قوله:(شاذ لا يقاس عليه) أو قوله: (وذلك مما لا يسوّغ القياس دون

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان،جـ1/86.

(2) المصدر نفسه، جـ1/225.

(3) المصدر نفسه: ج1/258

السماع ،ونلاحظ أن أغلب المسائل التي رفض فيها القياس هي المسائل التي جاءت شاذة أو كانت شواهد مسموعة شاذة فمما يمثل ذلك عندهُ.

مسألة حلول الهاء بدل واو القسم أو حذف واو القسم وبقاء عملها:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن (باء القسم) قال:" الباء أصل في التعدية، والواو في هذا الباب نائبة منابها في التعدية وعاملة في الجر عملها، وسوغ حذف الجار وتبقية عمله في قولهُ (اللهِ لأقومنَّ) كثرة الاستعمال... ثم قال: أمّا قولهم (هاالله ذا) فإن ها صارت عوضاً عن الواو ألا تراها لا تجتمع معها. كما كانت همزة الاستفهام في (آلله إنك لقائم) عوضاً من الواو، وهذا كأنه أسهل من الأول من حذف الجار ولا عوض منه في اللفظ وكلاهما يمتنع القياس عليه"(1).

فابن برهان يرى في حذف واو القسم وتبقية عملها أو حلول الهاء محلها شيء لا يجوز القياس عليه.

مسألة مجيء الفعل بعد عوامل الأسماء المبتدأة:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن (لكنما، ولعلما، وكأنما) (2) قال: "دخلت (ما) على (لكن)...ودخلت على (لعلّ) في قول الفرزدق:

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدًا(3)

وقال أبو الأسود بن يعفر:

جرت الرياحُ على محلِ ديارهم فكأنما كانوا على ميعادِ(4)

ثم قال ابن برهان: "فلعلّ وكأن في هذا مكفوفتان ولذلك وليهما الفعل ولو كانتا غير مكفوفتين لامتنع ذلك لأن عامل الاسم المبتدأ لا يصح أن يليه الفعل كما لايصح أن يقع الفعل موقع الاسم المبتدأ، ولا اعتبار بقوله:(تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)(5) أي سماعك لأن ذلك مثل والأمثال تشذ كثيراً وتشوه

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ572/2.

(2) المصدر نفسه: جـ1/ 78 –79.

(3) ديوان الفرزدق، 161.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ78/1– 79.

(1) مجمع الأمثال: الميداني: جـ 129/1–131.

القياس دون السماع، فمجيء (ابن عزيزُ) بغير تنوين في القراءة السابقة شاذٌ لا يقاس عليه.

ثانياً: المسائل التي رفض فيها القياس أو عدّها خارجةً عن القياس:

يتضح لنا موقف ابن برهان في عد بعض المسائل خارجة عن القياس وذلك من خلال قوله:(وذلك ترك فيه القياس)أو قوله: (خرج ذلك عن القياس لكثرة الاستعمال) أو قوله: (وخرج ذلك عن القياس استحسانا) فمن أمثلة ذلك عنده.

مسألة عمل ما الحجازية عمل ليس:

يرى ابن برهان أن (ما) لما شابهت ليس فإنها خرجت عن القياس لذلك قال: "إعلم أنه لما شابهت (ما) الحجازية (ليس) ترك القياس فيها في الأصل. وأعطيت حكم ليس، فقال ﴿ما هذا بشراً﴾ [1] وذلك لمكان الشبه العارض عليها"[2].

فابن برهان يُعد مشابهة ما الحجازية لــ (ليس) ذلك الشبه العارض فيه خروج لــ(ما) الحجازية عن القياس.

مسألة ترخيم الأعلام وغير الأعلام في النداء:

قال ابن برهان في هذه المسألة: "إعلم أن العلم لكثرة استعماله يخرج عن القياس كما اشذوا ما كثُر استعمالهُ نحو: لم يكُ، ولا أدرِ، فلذلك جاء في الأعلام مكوزة ومزيد ومحبب، وكان القياس أن يقال مكازة، ومزاد، محبٌ، والترخيم حذف لا يقتضيه القياس، ولكن النداء باب تغيير، والعلم مما يغير عن قياس نظائره فلما لم يرخموا إلا علماً في النداء لم يقس عليه غيره من الصفات والنكرات، نحو: ضارب، وإنسان، فجواز علة الترخيم كون الاسم علماً، وإنما قالوا (يا صاح) لأنه كثر استعماله فشذ لذلك، فلحق لذلك بالعلم فصار يا (صاح) بمنزلة يا حار كل واحد منهما اسم الفاعل في الأصل إلا أن (حارثا) علم (وصاحب) ليس بعلم"[3].

فابن برهان يرى أن الترخيم حذف لا يقتضيه القياس والعلم يخرج عن القياس لذلك جاز ترخيمه في النداء ولم يجز ترخيم غير الأعلام لأن في ذلك خروج

---

(1) يوسف: آية(3).

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جــ12/1.

(3) المصدر نفسه: جــ288/1.

عن القياس فترخيم (صاح) جاء لكثرة الاستعمال فلذلك خرج عن القياس فمسألة ترخيم الأعلام وغير الأعلام في النداء خارجة عن القياس لأن الترخيم حذف لا يقتضيه القياس.

مسألة الاستفهام عن الاسم المعروف الغالب بـ (من):

وهي من المسائل التي ترك فيها القياس استحساناً بقول ابن برهان في باب (الحكاية)' وهو يورد هنا ما قيل في لغة تميم ولغة الحجاز نقلاً عن سيبوية ويُعد لغة تميم أقيس من لغة أهل الحجاز ولغة أهل الحجاز استحساناً قال: " قال سيبويه هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن: إعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيداً:من زيداً وإذا قال، مررتُ بزيدٍ: من زيدٍ وأن قال هذا زيدٌ: من زيدٌ. وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين".. ثم قال ابن برهان معقباً على ذلك:" قول بني تميم هو القياس لأنه مبتدأ وخبر فجاء فيه اللفظ مقتضي المعنى فأمّا أهل الحجاز فقولهم استحساناً لأن الموضع لا يقتضي غير الرفع، لأن العلم مبتدأ ومن خبر مقدم عليه، لما تضمنه معنى الاستفهام.... ثم قال ابن برهان:" واللغة الحجازية هي أكثر، ولذلك كانت اكثر تصرفاً والتصرف يترك فيه القياس إلى الاستحسان"[1].

فابن برهان في هذه المسألة يرى أن ما ورد في لغة أهل الحجاز فيه خروج عن القياس فالرفع هو القياس وغير ذلك يُعد استحساناً وكثرة الاستعمال هي الداعي للخروج عن القياس.

مسألة حمل الفعل على الاسم في الإعراب:

عرض ابن برهان لهذه المسألة في حديثه عن حمل الفعل المستقبل على الفعل الماضي في البناء قال: " إذا ساغ حمل الفعل على الاسم في الإعراب وذلك خلاف القياس كان حمل المستقبل على الماضي أسوغ وذلك القياس"[2].

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ2/717.

(2) المصدر نفسه: جـ1/338.

فابن برهان يرى في إعراب الفعل قياساً على إعراب الاسم شيء خارج عن القياس إذ القياس في الأفعال البناء وفي الأسماء الإعراب وخلاف ذلك يُعدُ خروجاً عن القياس.

وقد عرض لهذه المسألة في موطن آخر وذلك في حديثه عن حروف الجر وأن الأصل في العمل للفعل، والأسماء الأصل فيها أن تكون معمولة معربة قال: "أمّا عوامل الأفعال فعلى غير القياس، لأن إعراب الأفعال ليس بقياس"[1].

فابن برهان يؤكد هنا أن القياس في الأفعال أن تكون عاملة ومجيئها معمولة فيه خروج عن القياس لأن إعراب الأفعال ليس بقياس لأن القياس فيهما أن تكون مبنية وعاملة.

وخلاصة القول في موقف ابن برهان من الأخذ بمبدأ القياس تخلص الدراسة إلى أن ابن برهان يعتد بالقياس ويلتزم بمبدأ القياس التزاماً واضحاً تبدّى ذلك من خلال قوله (وذلك هو القياس) ومن خلال عدّه بعض المسائل خارجةً عن القياس، فهو يتخذ من القياس أساساً لبناء القواعد النحويّة، والالتزام بأصل كل قاعدة نحوية وفق ما يقتضيه القياس فيها ويتضح ذلك من خلال رفضه لبعض المسائل التي جاءت شاذة عن القياس إذ الأصل عنده هو الالتزام بمبدأ القياس.

2.3 التعليل

التعليل(العلّة) لغة: العَلُّ والعللُ: الشربة الثانية، وقيل الشرب بعد الشرب تباعاً[2]، والعلّة: المرض، وقيل العلّة: الحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلّة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول[3]. وقيل هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه[4].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ160/1.

(2) لسان العرب: ابن منظور، 467/11 مادة علل.

(3) الصحاح: الجوهري، جـ1773/5، مادة (علل) ؛ وأنظر القاموس المحيط: الفيروز آبادي، جـ21/4، مادة(علل)

(4) التعريفات: الجرجاني،201.

التعليل (العلّة) اصطلاحاً: هو بيان علّة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول[1] أو هو تغير المعلول بما كان عليه[2] أو هو تفسير اقتراني بين علة الإعراب و البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة[3].

أمّا عن البداية الأولى لنشوء العلّة النحويّة فقد قيل بأنها كانت في أول أمرها ساذجة بسيطة ثم تطورت[4]. ويرتبط نشوئها بالنحوي الأول عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي قيل عنه كما أوردت سابقاً في باب القياس بأنه "أول من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل"[5]وقد قيل أيضاً أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب[6] ثم جاء من بعد هذين الخليل بن أحمد وتلامذته فعلّلوا وتوسعوا في العلل فيقال عن الخليل أنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد و ما لم يسبقه إلى مثله سابق[7]. هذا ويطلق على الخليل أيضاً أنه قمة التعليل في النحو[8].

وقد اهتمَّ النحاة بالعلّة، فألفوا فيها الكتب التي تنفرد بالحديث عن العلل ومفهومها وأنواعها، وشروطها، ومسالكها، وغير ذلك .

فقد قسَّم النحاة العلّة النحويّة إلى أقسام مختلفة وفق اعتبارات مختلفة.

فأبو القاسم الزجاجي يقسِّم العلل النحويّة إلى ثلاثة أقسام وهي:[9]

---

(1) الكليات: الكفوي، 439.

(2) الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة): الرّماني، 67.

(3) نظرية التعليل في النحو: حسن الملخ، 29.

(4) طبقات فحول الشعراء: ابن سلاّم،جـ1/14؛وأنظر المدارس النحويَّة: شوقي ضيف،23.

(5) المدارس النحويَّة: شوقي ضيف،48.

(6) المصدر نفسه: 48؛ وأنظر أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم،265.

(7) المدارس النحويَّة: شوقي ضيف، 48؛ وأنظر أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم، 265.

(8) أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم،165.

(9) الإيضاح في علل النحو: الزجّاجي، 64-65.

العلة التعليميّة: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ... فمن هذا النوع من العلل قولنا (إن زيداً قائم) إن قيل لمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونتعلمهُ، وكذلك (قام زيدٌ) إن قيل لمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما شابههُ من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

العلّة القياسيّة: كأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأن في قوله:(إن زيداً قائم) ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأُعملت إعماله لما ضارعته. فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدِّم مفعوله على فاعله نحو:(ضرب أخاك محمد) وأشبه ذلك.

العلّة الجدليّة النظريّة: فكل ما يعتل به في باب إنّ بعد هذا مثل أن يقول: "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية، أم المنفصلة بلا مهملة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو:(ضرب زيداً عمرو) وهلاّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل، وذلك فرع ثانٍ؟ فأي علّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول و أي قياس أطُّرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قُدّم مفعوله على فاعلة هلاّ أجزتم تقديم فاعلها على مفعولها كما أجزتم ذلك في المشبّه به في قولكم:(ضرب أخاك محمد)، و(ضرب محمد أخاكَ)؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم: (إن خلفك زيداً)، و(إن أمامك بكراً) وما شابه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو (ضرب زيداً عمرو) امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: (إن زيداً أبوه قائم) و(إن زيداً ماله كثير)، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعله في قولكم (إنّما زيداً يركب)، و(إن عبدالله ركب)

أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضاً، ثمّ قال: "وكل شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل الجدل والنظر"[1].

ويقسّم عبدالله بن موسى الدينوري العلل النحويّة إلى قسمين وذلك بقوله: "اعتلالات النحويين صنفان" [2] .

أ- العلل التي تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .

ب- العلل التي تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضه ومقاصدهم في موضوعاته، ثم قال "وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدُ تداولاً. وهي واسعة الشعب فبلغ عدد هذه العلل ثلاثاً وعشرين علّة وهي: (علّة سماع، علّة تشبيه، علّة استغناء، علّة استثقال، علّة فرق، علّة توكيد، علّة تعويض، علّة نظير، علّة نقيض، علّة مشاكلة، علّة معادلة، علّة قرب ومجاورة، علّة وجوب، علّة تغليب، علّة اختصار، علّة تخفيف، علّة أصل، غلّة أولى، علّة دلالة حال، علّة إشعار، علّة تضاد، علّة تحليل".

هذا وقد بين ابن جنّي ثلاثة أنواع من العلل وهي:[3]

العلل النحويّة: وعبّر عنها بعدة مسميات، منها علل العربية، وعلل النحويين وعلل أهل العربية، وعلل الإعراب.

العلل الكلاميّة [4]: وكان يعبّر عنها أحياناً بعلل الكلام وعلل المتكلمين[5].

العلل الفقهية: وعبّر عنها بعدة مسميات، علل الفقه، وعلل المتفقهين، وقد بين ابن جنّي أن العلل النحويّة أقرب إلى العلل الكلامية من العلل الفقهية وذلك بقوله: "إعلم أنّ علل النحويين وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى

---

(1) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، 64-65.

(2) ثمار الصناعة في علم العربية الدينوري،11-13.

(3) الخصائص: ابن جنّي، جـ1/100؛ وأنظر الأصول اللغوية في كتاب الخصائص، (رسالة ماجستير)، محمد الحجوج، 115.

(4) الخصائص: ابن جنّي، جـ1/100.

(5) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص، (رسالة ماجستير): محمد الحجوج، 115.

علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين.." [1]. ثمّ علل ذلك بقوله: "وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس..."[2].

ويقسّم أحد المعاصرين وهو حسن الملخ العلل النحويّة إلى أقسام مختلفة وفق اعتبارات مختلفة.

فيقسّم العلل حسب وجه التأثير إلى أربعة أقسام وهي:[3]

أ- علل موجبة: وهي العلل التي تفسر حكماً نحوياً واحداً أو حالة تركيبية واحدة.

ب- علل مجوّزة: وهي العلل التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمة أو التركيب.

ج- علل مهملة: وهي العلل الموجبة التي لا تؤثر في معلولها لعارض كفها عن التأثير أو لحذف معلولها.

د- علل اعتباطية: وهي أن يظهر المعلول من غير علة توجبه أو تجوّزه أو تهمله.

ويقسّم العلل حسب الاطّراد إلى قسمين هما: [4]

1. علل متعدية: وهي التي تجري مع معلولاتها.
2. علل قاصرة: وهي العلل التي لا تطّرد في مثل معلولاتها.

ويقسّم العلل حسب اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام وهي:[5]

أ- علل لفظيّة معنويّة.

ب- علل لفظيّة.

ج- علل معنويّة .

---

(1) الخصائص: ابن جنّي، جـ1/100.

(2) المصدر نفسه: جـ1/100.

(3) نظرية التعليل في النحو: حسن الملخ، 109-110.

(4) المصدر نفسه: 110-111.

(5) المصدر نفسه: 112، 113.

هذا وقد ذكر السيوطي أن للعلة خمسة مسالك هي:(1)

أ- الإجماع: وذلك أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أنّ علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال.

ب- النص: وذلك بأن ينص العربي على العلة، قال أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال نعم أليس صحيفة؟ .

ج- الإيماء: كما روي أنّ قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ قال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: أنتم بنو رشدان.

فقد أشار ابن جنّي إلى أنّ الألف والنونِ زائدتان" وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك غير أن اشتقاقه إياه من (الغيّ) بمنزلة قولنا نحن " أن الألف والنون فيه زائدتان" (2) .

ومن ذلك أيضاً ما حكاه ابن جنّي عن الزيادي عن الأصمعي أنه قال حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت؟

وعينانِ قالَ اللهُ كُونا فَكَانَتَا   فعولانِ بالألباب ما تفعلُ الخمرُ(3).

فقال الفرزدق: كذا أنشدُ . فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت فعولين فقال الفرزدق: لو شئت أن اسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد.

قال ابن جنّي: "أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وإنّما أراد أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمرُ" (وكان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال: وعينان قال الله: أحدثا فحدثتا، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا"(4).

ثم قال السيوطي:" فكان هذا من الفرزدق إيماء إلى العلة " (5)

---

(1) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، 82-83.

(2) الخصائص: ابن جنّي، جـ148/1.

(3) ديوان ذي الرمّة: جـ578/1.

(4) الخصائص: ابن جنّي، جـ495/2.

(5) الاقتراح: السيوطي، 83.

أ- السبر والتقسيم[1]: وذلك بإن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبُرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه".

ب- المناسبة [2]: وتسمى الإخالة أيضا لأن بها يُخال أي يُظن، أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة .

وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب لعلة اعتوار المعاني عليه .

وقد جعل النحاة للاعتداد بالعلة شروطاً يجب توفرها وهي:[3]

التأثير: ومعناه أن تكون العلة هي التي ترتبط بالحكم فتكون كما يقول المحدثون(Dependanvaiviable) وألا تكون أمراً عارضاً أو (independent variable) يرتبط الحكم بغيره.

1. الطرد: [4] وهو أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة والعكس وهو أن يتنفي الحكم كلما انتفت العلة، فإذا تحقق لها الطرد والعكس دار الحكم معها وجوداً وعدماً.
2. ألا تتسم بالدور فيكون الحكم المبني عليها صالحاً لأن يكون علة لها[5].

ومع أن النحاة قد اهتموا بالعلة النحويَّة وأفردوا لها أبواباً خاصة في مؤلفاتهم فتحدثوا عن مفهومها وأقسامها وغير ذلك إلا أن هناك بعضاً من النحاة حاول إسقاط بعض العلل وهو ابن مضاء القرطبي الذي قال: " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن قولنا (قام زيد) لما رفع؟ فيقال له، لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع فيقول: ولما رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له

---

(1) الإقتراح:السيوطي، 83.

(2) المصدر نفسه: 86.

(3) الأصول النحويَّة دراسة استمبيلوجية: تمام حسان، 194-195.

(4) المصدر نفسه: 194.

(5) المصدر نفسه: 195.

كذا نطقت به العرب ثبت ذلك باستقراء من الكلام المتواتر...[1]. ويقول في موطن آخر: "أمّا هذه العلل الثواني والثوالث فينبغي نفيها من النحو لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تكسبنا حكمتهم في كلامهم وصنع عباراتهم وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئاً في نطقهم" [2].

فابن مضاء يحاول إلغاء نوعاً من العلل وهي لعلل الثواني والثوالث مع أنّه يرتضي من العلل الثواني نوعاً واحداً وهو المقطوع به.

وقيل أيضاً أن هناك عدداً من النحاة رفضوا العلة وهم: الشيخ محمد الخضر حسين، والدكتور شوقي ضيف، وعبدالرحمن أيوب، وعباس حسن ومازن المبارك[3].

أمّا عن موقف ابن برهان من التعليل النحوي فهو لم يخرج عما سار عليه النحاة السابقون في تعليلاتهم. إذ أنّه يهتم بالتعليل النحوي ويوليه جلَّ عنايته فشرح اللُمع هذا يعج بالعلل النحويَّة، حتىّ أن ابن برهان لا يكاد يقف عند مسألة نحوية إلا ويحاول أن يعللها، فغالباً ما كان يبدأ الباب بقوله (وعلة كذا).

وفضلاً عن ذلك لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن ابن برهان يميل في شرحه هذا إلى تقعيد التعليل النحوي وذلك يتضح بقوله: "الأصل لا وجه لتعليله إنّما يُعلل لاستحسان" [4]. هذا وقد تنوعت علل ابن برهان فظهرت عنده العلل التعليميّة، والعلل القياسيّة والعلل الجدليّة النظريّة.

فمن أمثلة (العلل التعليمية عنده) قوله في الفرق بين (كان) الناقصة والفعل (ضرب) [5] قال: "الفرق بين كان الناقصة و(ضرب) أن (ضرب) يصح أن تُبنى لما لم يسمّ فاعله فيقال (ضُرِبَ زيدٌ) ولا يصح ذلك في (كان) فيقال (كُينَ قائمٌ) لأن

---

(1) الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، 36.

(2) المصدرنفسه:، 37.

(3) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 127.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/273.

(5) المصدر نفسه: جـ1/49.

(ضُرِب زيدٌ) يُعلم منه المصدر والزمان ومن وقع به وحلّ فيه ذلك المصدر و (كُين قائم) لا يُعلم منه إلا المصدر والزمان فقط.

ومن أمثلة (العلل القياسية)عنده قوله:في(العامل في (غير) في الاستثناء)[1].

قال: ".....والعامل في غير هو العامل في الاسم بعد (إلا) في الإثبات والنفي والبدل في (غير) مثل البدل في (إلا) لا فرق بينهما فإن قال إذا قلنا: (قام القوم إلا زيداً) قوّت (قام) (إلا) لأنه فعلٌ لا يتعدى، فتعدى إلى (زيد). فنصبه. فإذا قلنا: "قام القوم غير زيدٍ"، بنصب (غير)، فما الذي قوّى (قام) حتىّ تعدى إلى (غير)؟ قيل له: إن غير تشبه الظروف في الإبهام والشياع، وتتخصص بما أضيفت إليه. كما يتخصص (أمام) و (خلف) والظرف تعمل فيه رائحة الفعل، ولأنك إذا قلت: (قام القومُ غير زيدٍ) فـ(غير)اسم مسماه المرتفع بـ(قام) فأشبهت (غير) (ضاحكاً) في قولك: (قام زيدٌ ضاحكاً) والعلة الجامعة بينهما أنهما فضلتان مسماهما (مسمى واحد) ومسمى الفاعل والخارج من حكم الأول هو المجرور بإضافة (غيرُ) إليه. فالمجرور في المعنى بمنزلة المنصوب في:(قام القومُ إلا زيداً).

أما العلل الجدلية النظرية التي ظهرت بصورة واضحة عند ابن برهان فمن أمثلتها عنده قوله في (كيف)[2]. هل هي اسم أم حرف معنى؟ قال: "كيف اسم لأنك تقول: كيف زيدٌ؟ فيكون ذلك كلاماً تاماً وقد صحّ أن زيداً (اسم) بقي الكلام في كيف، فلو كانت حرف معنى كانت الجملة (نداء) وليس كذلك، ولو كانت فعلاً انبغى أن يحسن قبلها (قد) أو (السين) . أو (سوف) أو تكون أمراً أو نهياً) وليس الأمر فيها كذلك، فبقي أن تكون اسماً، لأن الاسم هو الأصل، والفعل هو الفرع فرددناها إلى الأصل".

ومن أمثلة العلل الجدلية النظرية عنده أيضاً قوله: في(الأسماء المبهمة والضمائر التي لا تتنكر أنها لا تثنى)[3]. قال: "...جميع مالا يتنكر مثل الأسماء المبهمة والضمائر، فلا يصح تثنيته فإن قال: فنحن نقول: (هذان) و(اللّذان) كما

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/154.

(2) المصدر نفسه: جـ1/5.

(3) المصدر نفسه: جـ1/321.

نقول: رجُلان قيل له: إن هذه أسماء صيغت للتثنية على نحو ما صيغت عليه الأسماء المتمكنة، لمّا كانت مشابهة لها، ألا ترى أن المبهمة توصف ويوصف بها، وتصغرها كما تفعل ذلك بالمتمكنة ومع ذلك فإنهم أرادوا ألا يختلف الباب وليست (هذان) لما ذكرنا من امتناع تطرّق التنكير عليها، وغير منكر مجيء الشيء على صيغة غيره" ووضعهما وحكمهما مختلف مع اتفاقهما في الصيغة، ألا ترى أن (عدي) اسم للأعداء وليس بتكسير على اسم مفرد، وقد جاء على وزنه من التنكير نحو (كسرةٍ وكسرٍ) فاتفاق وزنه ووزن ما هو تكسير لا يدل على أنه تكسير فكذلك (هذان) وإن كانت على سمت (رجُلان) فليس الألف فيه حرف تثنيه، كما كانت في (رجُلان) كذلك، ولا النون فيهما بدلاً من حركة المفرد وتنوينه كما هي في (رجلان)".

ومن أنواع العلل النحويَّة التي ظهرت عنده في شرحه هذا ما يلي:

علّة الفصل:

الفصل لغة: هو الفرق[1].

الفصل اصطلاحاً: هو القطع بين المتصلين[2].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله في (كسر لام الجر) قال:"... وهي مكسورة مع الظاهر، مفتوحة مع المضمر، والفتح أصلها... وإنّما كُسرت لتنفصل من لام الابتداء في:(إن زيداً لهذا)..." [3].

أي أن السبب في كسر لام الجر مع أن الأصل فيها الفتح هو فصلها من لام الابتداء

علة الوقوع موقع:

الوقوع موقع لغة: وقع يقع وقوعاً: سقط [4].

الوقوع موقع اصطلاحاً: هو حلول شيء محل شيء آخر

---

(1) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ691/2، مادة (فصل).

(2) معجم المصطلحات النحويَّة والصرفية: اللّبدي، 73.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ690/2.

(4) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ105/2، مادة (وقع).

فمن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (فتح لام المستغاث بــه) قــال: "وأمّــا لام المستغاث به، فهي لام جر، فُتحت لأنها وقعت موقع المضمر"[1].

أي أن السبب في فتح لام المستغاث به هو وقوعها موقع المضمر.

علة النظير:

النظير لغة: هو المثلُ والمساوي[2].

وحقيقة التنظير أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا انطباق القاعدة، فهو نمط من قياس الاستعمالات اللُغوية بعضها على بعض لعلة الشبه[3].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في(إضمار لام الأمر) قال: "إعلــم أن لام الأمر لا تضمر إلا في ضرورة الشعر كما أنِ الجار حكمه ذلك الحكم لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء".

ثمّ قال: أنشد سيبويه:

على مثلِ أصْحَابِ البعُوضةِ ما خمُشي   لُكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أوبيكِ من بكى[4]

قال: أراد ليبك من بكى فحذف اللام، وحسن ذلك قليلاً أن قبله أمراً وإن لم يكن مجزوماً، فإنه في معنى المجزوم. [5].

أي أن السبب في عدم إضمار لام الأمر الجازمة هو أنّ الجزم نظير الجرّ فكما لا يجوز إضمار حرف الجرّ لا يجوز إضمار لام الأمر الجازمة لأن الجــزم نظيــر الجرّ.

علة المقاربة:

القرب لغة: هو الدُنوُّ [6].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، تأكد.

(2) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـــ932/2، مادة (نظر).

(3) نظرية التعليل في النحو العربي: حسن الملخ، 127.

(4) الكتاب: سيبويه، جـــ49/1.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـــ697/2-698.

(6) المعجم الوسيط: ابراهيم أنيس وآخرون، جـــ723/2، مادة (قرب).

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله في:(لزوم الفعل بعد عسى). قال:" لو قلت: (عسى زيدٌ) لم يسغ السكوت على ذلك حتىّ تأتي بأن يفعل، فتكون في موضع نصب كما قال تعالى:﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين اللّذين عاديْتُم منهُم مَودّةً﴾[1] لأن عسى لمقاربة الفعل المذكور في الصلة. فلا بد من ذكره إمّا في اسمها وإمّا في خبرها"[2].

أي أن السبب في لزوم الفعل بعد عسى هو أن عسى لمقاربة الفعل المذكور بعدها فقد عرض لهذه العلة أيضاً أثناء حديثه عن(رُبّ). قال: "...قيل رُبّ لتقليل يجب تصدرها لقربها من (ما) النافية"[3]

أي أن السبب في تصدر (رُبّ) هو قربها من (ما)النافية.

علة الحمل على اللفظ:

اللفظ لغة: أن ترمي بشيء كان في فيك.. ولفظ بالشيء: تكلم[4]

اللفظ اصطلاحاً: هو ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه مهملاً كان أو مستعملاً[5].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله في:(كم الاستفهامية) قال:" كم مبهمة في العدد.والجنس، وإذا قلت كم رجُلاً رأيت؟ فكأنك قلت: أعشرين رجلاً رأيت؟ .... وإنما ساغ كم رجلٍ. وهو بمعنى كم رجالٍ وامتنع ثلاثةُ رجلٍ وهي بمعنى ثلاثة رجال لأن (كم) ليس لفظها العدّة كلفظ ثلاثةٍ في ذلك فرفضوا الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ[6].

أي الذي سوّغ عمل(كم) ولم يسوّغ عمل (ثلاثة) هو الحمل على لفظ (كم) لأنها ليست لبيان العدّة كما أن لفظ (ثلاثة) لبيان العدّة.

---

(1) الممتحنة: آية(7).

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/425.

(3) المصدر نفسه: جـ1/170.

(4) لسان العرب: ابن منظور، جـ7/461.

(5) كتاب التعريفات: الجرجاني، 247.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/ 428.

علة المغايرة:

المغايرة لغةً: تغايرت الأشياء: اختلفت[1].

والمتغاير: هو ما تختلف بعض أجزائه عن بعض[2].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله في (اتصال الضمير بالمصدر) قال: "والمصدر لأنه اسم يمنع اتصال الضمير به، لأنه مغاير في المعنى للضمير المرتفع به، يمتع اتحاده به بكل"[3].

أي أن السبب في عدم اتحاد الضمير بالمصدر ككل هو أن المصدر مغاير في المعنى للضمير المرتفع به.

علة العارض:

العارض لغة: عرض الشيء: انتصب ومنع صار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ويقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه[4].

العارض اصطلاحاً: هو الطارئ، المفاجئ غير مقصود[5].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله في (ما الحجازية) قال:" إعلم أنه لمّا شابهت (ما الحجازية) (ليس) تُرك القياس فيها في الأصل وأعطيت حكم ليس فقال تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ وذاك لمكان الشبه العارض عليها[6].

أي أن (ما الحجازية) خرجت عن القياس لشبه العارض بينها وبين (ليس) فبذلك أخذت حكم ليس فجاء خبرها منصوباً والأصل أن يكون مرفوعاً.

علة الحمل على المعنى:

المعنى لغة: معنى كل شيء محنته وحاله التي يصير إليها أمره والمعنى والتفسير

---

(1) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ2/668.

(2) لمصدر نفسه: جـ2/668.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ2/598.

(4) لسان العرب: ابن منظور، جـ7/168، مادة (عرض).

(5) تكملة المعاجم العربية: دوزي، جـ7/179.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/12.

والتأويل واحد، ومعنى كل كلام: مقصده [1].

والمعاني: هي الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل[2].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله في (تصدّر ربَّ) قال" رُبَّ معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكراً لأنه مفرد يدل على أكثر منه، فلا تكون(رُبَّ) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها[3].

أي أن السبب في تصدّر رب في أول الكلام هو للحمل على المعنى الذي تقتضيه (رُبَّ) وهو الشيء القليل المنكر.

علة الفرق:

الفرق لغة: تمييز وتزييل بين شيئين[4]

الفرق اصطلاحاً: اختلاف و تباين. [5]

ومن أمثلتها عند ابن برهان قولهُ في (رفع الاسم المنادى المعرّف).

قال: "... لم يُسمع في (الرجلُ) النصب كما قالوا (يا زيد الفاضل) لأن (الرجلُ) وإن كان صفة في اللفظ، فإنه المقصود بالنداء فألزموا (الرجلُ) الرفع ليدلوا على الفرق بينهما" [6].

أي أن السبب في رفع (الرجلُ) وإن كان صفة في اللفظ وذلك لأنه هو المقصود بالنداء أمّا (الفاضل) فليس مقصوداً بالنداء لذلك رُفع الرّجل ليفرّق بينه وبين (الفاضل) في القصد في النداء مع أنهما صفتان.

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، جـ106/15، مادة (عنا)

(2) كتاب التعريفات: الجرجاني، 281.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ171/1.

(4) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، جـ493/4 مادة (فرق).

(5) تكملة المعاجم العربية: دوزي، جـ 56/8.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 280/1.

علة العدل:

العدل لغة: هو الذي لا يميل به[1].

العدل اصطلاحاً: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى. [2]

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: (في علة بناء ظـرف الزمـان (أمـس)) قال: "وقيل: بُني (أمس) لأنه عُدلَ بتعريفه عن تعريف نظائره نحو (غـدٍ) ونظـائر ذلك ممّا يتعرف بالألف واللام باللفظ[3].

أي أن السبب في بناء (أمس) هو عدولهُ بتعريفه عن تعريف نظائره التـي من نفس بابه.

علة دلالة اللفظ:

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (ما لا ينصرف في حال التنكير) قال:"وجميع مالا ينصرف في حال التنكير علتاه لفظيّتان وذلك أحمر وحمراء، وسكران وسكرى، ومساجد وقناديل وذلك لأن دلالة اللفظ في العربية آكد الدلالات[4].

أي أن السبب في عدم صرف الأسماء في التنكير يعود إلى دلالة اللفظ لتلك الأسماء.

علة الخفة:

الخفة لغة: ضد الثقل . [5]

والتخفيف: هو تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع. [6]

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، جـ11/432، مادة(عدل).

(2) كتاب التعريفات: الجرجاني، 191.

(3) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ1/320.

(4) المصدر نفسه: جـ1/455.

(5) لسان العرب: ابن منظور، جـ 9/79، مادة (خفف).

(6) الحدود ضمن كتاب(رسالتان في اللغة): الرّماني، 71.

ومن امثلتها عند ابن برهان قوله: في (حذف واو الجماعة) قال: " واو الجمع إذا أنضمّ ما قبلها حذفت للقاء الساكنين... فإن انفتح ما قبل الواو لم تحذف، لأن ذلك لا يقتضي لبساً والحذف أولى لخفته ما لم يقتضي لبساً(1).

أي أن السبب في حذف واو الجمع إذا انفتح ما قبلها مع أنه لا يقتضي لبساً يعود إلى الخفة.

علة الثقل

الثقل لغة: ضد الخفة (2).

وهي في الاصطلاح: استثقال اللفظ لكثرة أصواته أو لقلتها أو لتقارب مخارجها أو لثقل حروفه(3).

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: (في تسكين ياء معد يكرب) قال: " إنّما سكنت الياء في (معد يكرب) لأنها أثقل من الحرف الصحيح، والصحيح يُفتح في هذا التركيب، ولا أخف من الفتح إلاّ السكون(4).

أي أن السبب في تسكين الياء من الاسم المركب (معد يكرب) هو أنّ الياء حرف علة وهو أثقل من الحرف الصحيح فلثقله سُكِّنَ فأُلزِم التسكين لأنه أخف من الفتح.

علة كثرة الاستعمال

الكثرة لغة: كثر الشيء كثراً: خلاف قلّ (5).

الكثرة اصطلاحاً: وهي علة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف(6).

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: (في فعل الأمر) قال: "وأمر المواجهة عند

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 376/1.

(2) الصحاح: الجوهري، جـ1647/4، مادة (ثقل).

(3) رضي الدين الاسترابادي نحوياً (رسالة ماجستير): إحياء الحجّاج، 43.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 466/1.

(5) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 783/2.

(6) علل النحو: ابن الوراق، 84.

الكوفي بالجزم غير أنه حذفت اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال "[1]

أي أن حذف حرف المضارعة واللام من فعل الأمر عند الكوفيين يعود لكثرة الاستعمال.

علة الضرورة الشعرية:

الضرورة لغة: مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له[2].

الضرورة اصطلاحاً: هي ما وقعت في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان الشاعر عنه مندوحة أم لا[3].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: (سقوط تاء التأنيث من الفعل في الاستثناء) قال: "فإن قلت: ما قام إلا هند، فالاختيار طرح علامة التأنيث وإنّما ثبتت لضـــرورة شعر كقوله:

طوى النَّحزُ والأجرازُ ما في غرُوضِها	فما بقيتْ إلاَّ الصّدورُ والجراشِعِ[4]

فالسبب في ثبوت علامة التأنيث (تاء) في قول الشاعر (بقيت) يعــود لضّــرورة الشعرية مع أن الاختيار حذفها.

علة الاستحسان:

الاستحسان لغة: هو عد الشيء واعتقاده حسناً [5].

الاستحسان اصطلاحاً: هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للنّاس[6].

ويعرفه ابن برهان بقوله: "هو حكم عُدِلَ به عن نظائره إلى ما هو أولى بــه منه "[7]. ومن أمثلتها عندهُ قوله: في (بناء الأفعال وإعرابها) قال:" فأمّا الفعل فمنه

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، 335.

(2) كتاب التعريفات: الجرجاني، 180.

(3) معجم المصطلحات النحويّة والصرفية: اللّبدي، 131.

(4) ديوان ذي الرمة:جــ 1296/2.

(5) كتاب التعريفات: الجرجاني، 32.

(6) المصدر نفسه:، 33.

(7) شرح اللُمع: ابن برهان، جــ 6/1.

ما هو مبنيٌّ على الوقف وهو أمر المواجهة نحو(خُذْ، كُلْ) وهذا هو القياس في جميع الأفعال، وما عداه من بناء على حركة أو إعراب فاستحسان "[1].

أي أن القياس بناء الأفعال أمّا إعرابها فهو يعود للاستحسان.

وكذلك قوله في (تنوين الأسماء) قال: " الأصل أن تنون جميع الأسماء، وما اجتمع فيه علتان فقياس استعمالهم ترك صرفه، وما صرف ممّا فيه علتان فهو استحسان"[2]

أي أن القياس يقتضي ترك صرف ما فيه علتان ولكنه صرف استحساناً.

الاستغناء:

الاستغناء لغة: غني يغني غنيً والغناء بفتح العين مع المد: الكفاية[3]، غني عن الشيء لم يحتج إليه واستغنى اكتفى[4].

الاستغناء اصطلاحاً: تعني ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللُغوية لهذه الظاهرة وبقاء بعض الرّكام اللغوي الذي يدلّ عليها وقد تعرض كثير من الأنماط اللغويّة لهذه الظاهرة، كفناء مذكر أنثى، أي أنّث كما هو مفترض"[5].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (وصف الاسم المضمر) قال: " الاسم المضمر لا يوصف لأن وصفه إنما هو على الاستغناء عن تكميل التعريف ولذلك ورد أبداً على صفة واحدة"[6].

أي أن السبب في عدم وصف المضمر وإبقاءه على صفة واحدة يعود إلى أن وصفه يكون من باب الاستغناء عن التعريف.

---

(1)شرح اللُمع :ابن برهن، جـ 6/1.

(2) المصدر نفسه:جـ1/ 473.

(3) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، جـ 397/4.

(4) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 664/2 – 665.

(5) التعليل النحوي عند البصريين: يحي القاسم، 92.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 205/1.

وكذلك قوله: في (أسماء الأفعال (رويد وغيره) قال: "أكثر ما تستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي لأن الأمر والنهي قد يُستغنى فيهما بدلالة الحال عن اللفظ بالفعل[1].

أي أن السبب في كثرة استعمال أسماء الأفعال رويد وغيره في أفعال الأمر والنهي يعود إلى أن هذه الأفعال يستغنى بها بدلالة الحال عن اللفظ بالفعل، ومثالها أيضاً عنده قوله: في (حذف حرف النداء من الاسم العلم) قال: " يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم لأن البيان الذي فيه يكون به علماً مع الإقبال عليه قد يستغني به عن حرف النداء قال الله تعال: ﴿ يوسفَ أعرض عن هذا﴾[2] ﴿ربّنا وآتِنا ما وعدْتَنا ﴾[3]..[4]

علة العوض:

العوض لغة: هو البدلُ[5]

العوض اصطلاحاً: هو أن يقع في الكلمة انتقاضٌ من التثنية والجمع السالم يقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة التنوين[6].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله:في (عطف المضمر على المظهر عطف المظهر على المضمر) قال: " إعلم أن الضمير المنفصل بمنزلة الاسم الظاهر في عطفه والعطف عليه.... وأمّا الضمير المتصل فما كان منه مرفوعاً لم يحسن العطف عليه حتى يؤكد أو يطول الكلام، وما كان منصوباً حسن العطف عليه وإن لم يؤكد، وما كان مجروراً قبح العطف عليه وأن أكد ... فقد أتفق النصب والجر في التأكيد وافترقا في العطف، فحسن (ضربتك وزيداً) وقبح (مررت بك وزيدٍ) فأما

---

(1)شرح اللمع :ابن برهن، جـ217/1.

(2) يوسف: 29.

(3) آل عمران: آية (194).

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 274/1.

(5) لسان العرب: ابن منظور، جـ 162/7، مادة (عوض).

(6) ظاهرة التعويض في العربية: عبدالفتاح الحموز، 6.

(مررت به وزيدٍ) فإنّما امتنع لأن الضمير صار عوضاً من التنوين فقبح أن يُعطف عليه كما لا يُعطف الظاهر على التنوين" [1].

أي أن السبب في امتناع العطف على الضمير المتصل في حالة الجر يعود إلى أن الضمير صار عوضاً من التنوين.

علة المشابهة (المضارعة):

المشابهة لغة: أشبه الشيء الشيء ماثلهُ[2].

المشابهة اصطلاحاً: تعني الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء نفسه[3]. أو هو: " إكساب المتشابهين حكماً واحداً"[4].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (علة بناء المنادى المبني) قال: " إنّما تبنى نحو (يا زيدُ ويا رجلُ) لأنه أشبه الكاف في (أدعوك وأناديك) وأشبهها من أربعة أوجه أحدها: أنهما مفردان والثاني: أنهما مخاطبان، والثالث أنهما معرّفان بغير إضافة والرابع أنهما: غير عاملين فيما بعدهما"[5].

أي أن السبب في علة بناء الاسم المنادى أنه أشبه كاف المخاطب من أربعة أوجه، الخطاب، الإفراد، والتعريف بغير إضافة، وعدم العمل فيما بعدهما.

وكذلك قوله: في (علة إعراب الفعل) قال: " فرفع الفعل إنّما هو لوقوعه موقع الاسم. واستحقاقه لجملة الإعراب فإنّما علته أن الفعل ضارع الاسم أي شابههُ"[6]

أي أن السبب في إعراب الفعل يعود لمضارعته الاسم ومشابهته له وكذلك قوله: في (تشبيه الحال بالمنصوبات) قال: " فلشبهها بالتمييز لزم كونها نكرة كما

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 263/1.

(2) لسان العرب: ابن منظور، جـ 503/13، مادة (شبه).

(3) كتاب التعريفات: الجرجاني، 81.

(4) معجم المصطلحات النحويَّة والصرفية: اللّبدي، 83.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 273/1.

(6) المصدر نفسه: جـ 273/1.

يجب كون التمييز نكرة. ولشبهها بالظرف ما عملت فيها المعاني. ولشبهها بالمفعول به وجب تقدم المعنى العامل فيها عليها"[1].

أي أن السبب في مجيء الحال نكرة هو تشبيهها بالتمييز، والسبب في امتناع عمل المعاني فيها هو تشبيهها بالظرف والسبب في تقدم المعنى العامل فيها عليها تشبيهها بالمفعول به".

علة الموافقة (المطابقة):

المطابقة هي الموافقة، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذوٍ واحدٍ وألزقتهما[2].

المطابقة اصطلاحاً: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما[3].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (وصف النكرة بالمعرفة) قال: " الصفة المعرفة مثل الاسم المعرفة، فهي وفقه وطباقهُ، والصفة النكرة بتلك المنزلة من الاسم النكرة، والصفة هي الموصوف، فلذلك لم توصف المعرفة بالنكرة إذ ليست وفقها وطباقها، فتكون هي "[4].

أي إن السبب في عدم وصف المعرفة بالنكرة هو أن النكرة لا تطابق (لا توافق) المعرفة كما تطابق النكرة النكرة والمعرفة المعرفة وذلك لأن الصفة توافق الموصوف فالنكرة لا توافق المعرفة، لذلك لم توصف النكرة بالمعرفة.

علة الاختصاص

الاختصاص لغة: خصصه واختصه، أفرده به دون غيره[5].

الاختصاص اصطلاحاً: هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور[6].

---

(1)شرح اللمع :ابن برهان،جـ 133/1- 134.

(2) الصحاح: الجوهري، جـ 1512/4. مادة (طبق).

(3) كتاب التعريفات: الجرجاني، 279.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 202/1.

(5) لسان العرب: ابن بمنظور، جـ 24/7، مادة (خصص).

(6) معجم المصطلحات النحويّة والصرفية: اللّبدي، 74.

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله:في (الظرف الواقع خبراً) قال: " إعلم أنّ الخبر إذا لم يختص لم يعد بمنزلة الصفة فلذلك لم تقل: زيدٌ يوم الجمعة وقلت القتال يوم الجمعة. وذلك لأن الجزء من الزمان يوجد في جميع الأعيان وجوداً متساوياً. فلا يكون لبعضها اختصاص به دون بعض كما يصح أن يختص بالجزء من الزمان بعض الأحداث دون بعض فلذلك صح أن يكون ظرف الزمان خبراً عن الأحداث دون الأعيان والجثث. فأمّا ظرف المكان فيصحُّ أن يكون خبراً عنهما لصحة اختصاص المكان بكل واحد منهما دون غيره ... [1]"

أي أن السبب في مجيء ظرف الزمان خبراً عن الأحداث دون الأعيان والجثث يعود لعدم اختصاصه بكل واحدة منهما دون الأخرى أمّا ظرف المكان فصحَّ أن يأتي خبراً عن كل واحدة منهما وذلك لصحة اختصاصه بكل واحدة منهما فهو إذاً مختص أما ظرف الزمان فليس مختصاً.

علة المناسبة:

المناسبة لغة: النسب نسب القرابات والنسيب: المناسب وتقول: ليس بينهما أي مشاكلة[2].

والتناسب: حالة من حالات التوافق بين الألفاظ تجيز لأحدهما ما لا يجب أن يكون[3].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (رُبَّ وأيّ) قال: " وقد يجري الشيء مجرى مناسبه، ولذلك جرت(رُبَّ) مجرى (كم) الخبرية(وأيَّ) مجرى(كُلّ)[4]".

أي أن السبب في جري(رُبَّ) مجرى(كم) الخبرية هو مناسبتها لها وجري(أيّ) مجرى (كل) هو مناسبتها لها.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/39-40.

(2) لسان العرب:ابن منظور، جـ1/755 -756.

(3) معجم المصطلحات النحويّة والصرفية: اللّبدي، 222.

(4) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ1/89-90.

علة عدم النظير:

عدم النظير يعني عدم المثيل والشبيه[1].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (همزة لفظ الجلالة في النـداء) قـال: "الخليل يقول: الهمزة همزة قطع... وقال غيره بل هي همزة وصل وإنما قطعت في هذين أفراداً لهذا الاسم بحكم لا يكون لغيره ليدل على أن مسـماه لا شـبيه لـه ولا نظير له بوجه ما"[2].

أي أن الأصل في همزة لفظ الجلالة أن تكون همزة وصل ولكنها قطعت لتدل على أن هذا الاسم وهو لفظ الجلالة ليس لمسمّاه نظير.

علة النقيض:

النقيض لغة: هو المخالف [3].

النقيض اصطلاحاً: هو بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور[4] أو هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة[5].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: (في بناء كم الخبرية) قال: " بُنيت كم الخبرية لأنها بلفظ الاستفهامية، أو لأنها نقيضة (رُبّ) [6].

أي أن السبب في بناء (كم) الخبرية يعود إلى أنها نقيضة (رُبّ).

وكذلك قوله في (لا) النافية قال: "واعملوا (لا) في المبتدأ وخبرهُ كما عملت أنْ المخففة من الثقيلة لأنها نقيضتها وعلى لفظها فقالوا: (لا غلام رجلٍ عندك) و(لا ضارباً عمراً لديك) [7].

---

(1) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص (رسالة ماجستير): محمد الحجوج، 166.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 2/573.

(3) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 2/947.

(4) كتاب التعريفات: الجرجاني، 315.

(5) الحدود ضمن كتاب (رسالتان في اللغة): الرماني، 72.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 1/427.

(7) المصدر نفسه: جـ 1/90.

أي أن السبب في إعمال (لا النافية) في المبتدأ والخبر كما عملت (إنْ) يعود إلى أن (لا) نقيضت (إنْ) المخففة من الثقيلة و (لا) لنَفي و(أنْ) للإثبات.

علة التضمين:

التضمين لغة: الاحتواء: ومنه تضمّن الوعاء الشيء احتواه واشتمل عليه[1].

والتضمين اصطلاحاً: هو إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملته لتضمنه معناه واشتماله عليه[2]. أو هو إشراب اللفظ معنى اللفظ الآخر وأخذه حكمه"[3].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (علة بناء خمسة عشر) قال: "ضمنت (خمسة عشر) معنى العاطف فبنيا على الفتح لذلك"[4].

أي أن السبب في بناء العدد (خمسة عشر) يعود لتضمُّنه معنى العاطف.

وكذلك قوله: في (علة بناء (ما) الموصولة) قال: (بُنيت (ما) لأنها تضمَّنت تارة معنى حروف الشرط، وتارة معنى حروف الاستفهام"[5].

أي أن السبب في بناء (ما) الموصولة يعود لتضمُّنها معنى حروف الشرط أحياناً ولتضمنها معنى حروف الاستفهام أحياناً أخرى.

علة التركيب:

التركيب لغة: ركب الشيء: وقع بعضه على بعض[6].

والمركب: هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد[7].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (علة بناء الفعل مع النون) قال: "وإنّما بُنى الفعل مع النون لأجل التركيب، لأن الأول من النونين ساكنة فلابد من

(1) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 544/1.

(2) المصدر نفسه: جـ 544/1.

(3) معجم المصطلحات النحويّة والصرفية:اللّبدي، 36.

(4) شرح اللّمع: ابن برهان، جـ 465/1.

(5) المصدر نفسه: جـ 591/2.

(6) لسان العرب: ابن منظور، جـ 5/4.

(7) الحدود ضمن (رسالتان في اللغة):الرماني، 70.

التحريك في المجزوم والموقوف لئلاّ يلتقي ساكنان نحو: (لا تضربنَّ)، و(اضربنَّ)[1].

أي أن السبب في بناء الفعل مع النون يعود إلى أنه مركّب من نونين، وهذا يؤدي إلى التقاء ساكنين فحركت أحد النونين لتّركيب.

علة التعلق:

التعلق لغة: علق الشيء وعلق به علاقة وعلوقاً: لزمهُ[2].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في علة (امتناع دخول إنّ بعد لولا) قال: "إعلم أن قوله تعالى:﴿ فلولا أنّه كان من المسبحين﴾ [3]قد تعلق (لولا) فيه بما بعد (أنّ) وصلتها فامتنع لذلك دخول (إنّ) بعد (لولا) لأن (إنّ) لا يتعلق ما قبلها بما بعدها) [4].

أي أن السبب في امتناع دخول (إنّ) بعد (لولا) هو أن (إنّ) لا تتعلق فيها (لولا) بما بعد إن وصلتها كما هو الحال في (أنّ) المفتوحة الهمزة.

علة المباشرة:

المباشرة لغة: تباشير كل شيءٍ أوائله[5].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (عدم الجر بإلا) قال: "وأمّا إلاّ فلما باشروا بها الفعل والاسم والحرف لم يعملوها الجر نحو قولك: (جاءني مُحمدٌ قط إلاّ يقرأ) و (ما نظرت إلى زيدٍ قط إلاّ في المسجد) و (ما رأيت أخاك إلاّ على فرسٍ) ومثلها(هل) لمّا باشرت الأسماء والأفعال لم يكن لها عمل في:(هل زيدٌ أخوك؟) و (هل قام زيدٌ)..."[6]

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 372/1.

(2) لسان العرب: ابن منظور، جـ 261/10، مادة (علق).

(3) الصافات: آية (134).

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ80/1.

(5) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 58/1.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 161/1.

أي أن السبب في عدم إعمال (إلا) الجر يعود إلى أنها تأتي قبل الفعل والاسم فنظراً لهذه المباشرة لم تعمل الجر، وكذلك (هل).

علة الاتّساع:

الاتِّساع لغة: اتّسع الشيء امتدَّ وطال[1].

الاتّساع اصطلاحاً: هو ضرب من الحذف إلاّ أنك لا تقيم المتوسع به مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب[2].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (معنى رُبَّ) قال[3] (معنى رُبَّ التقليل... قد استعملت تكثيراً اتّساعاً) .قال جذيمة الوضاح:

رُبّما أوفيتُ في علمٍ ترفعنْ ثوبي شَمَالاتُ[4].

أي أن السبب في مجيء (ربَّ) لتكثير يعود للاتِّساع مع أن المعنى الأصلي لها هو التقليل.

علة الأصل والفرع:

الأصل لغةً: هو أساس الشيء[5].

الأصل اصطلاحاً: هو ما يبتنى عليه غيره"[6] أو هو أول يبتنى عليه ثانٍ[7].

الفرع لغة: الفرع من كلُ شيء أعلاه[8].

الفرع اصطلاحاً: هو اسمٌ لشيءٍ يبنى عليه غيره[9].

---

(1) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 1043/2.

(2) الكليات: الكفوي، 36.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 168/1.

(4) المصدر نفسه: جـ168/1.

(5) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، جـ109/1، مادة (أصل) .

(6) المصطلحات النحويَّة والصرفية: اللّبدي، 11.

(7) الحدود ضمن (رسالتان في اللغة): الرماني، 73.

(8) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ684/2.

(9) كتاب التعريفات: الجرجاني، 189.

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (علة دخول التاء وسقوطها في العدد مع المذكر والمؤنث) قال: " ليلة مؤنثة، ويوم مذكر وتاء التأنيث تقلب في الوقف هاء.

فلذلك قيل لما دخلت الهاء في ﴿ سبع ليالٍ وثمانية أيام ﴾[1] في المذكر وسقطت في المؤنث وهذا عكس لقولهم (ضاربٌ) في المذكر (وضاربةٌ) في المؤنث؟ والجواب أن المذكر أصل للمؤنث وقولهم (ثلاثة) ينبئ عن جماعة والجماعة مؤنثة، والتأنيث يكون بالهاء، ويكون بالألف المقصورة... فألزموا الأصل وهو المذكر الهاء، وهي الأصل، وألزموا المؤنث الفرع لأنّ المؤنث فرع، والحذف فرع فقالوا ثلاث، ليقع الفرق بينهما"[2].

أي أن السبب في دخول التاء مع المذكر في العدد وسقوطها مع المؤنث في العدد يعود إلى أن المذكر أصل والمؤنث فرع وثبوت الهاء أصل وسقوطها فرع لذلك ألزموا المذكر وهو الأصل ثبوت الهاء وهي الأصل وألزموا المؤنث وهو الفرع حذف الهاء وهو فرع ليفرق بينهما.

علة الاستئناف

الاستئناف لغة: الابتداء [3]

الاستئناف اصطلاحاً: هو الكلام الذي ذكر ابتداء أو مواصلة إثر انقطاع[4].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (عمل (إذن) إذا تقدمتها الواو والفاء) قال: " وإنما صحَّ العمل بعد تقدم الواو والفاء عليها، لصحة الاستئناف بهما وكونهما عاطفين جملتين على جملة"[5].

أي أن السبب في صحة عمل (إذن) بعد تقدم الواو والفاء عليها يعود إلى صحة الاستئناف بالواو والفاء.

---

(1) الحاقة: آية (7)

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 513/1.

(3) لسان العرب: ابن منظور، جـ9/14-15.

(4) معجم المصطلحات النحويّة والصرفية: اللّبدي،15.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 350/1.

علة الاستدراك:

الاستدراك لغة: طلب تدارك السّامع[1].

الاستدراك اصطلاحاً: هو رفع توهم تولد من كلام سابق[2].

ومن أمثلتها عند ابن برهان قوله: في (إلغاء عمل (إذن) دون أخواتها) قال: "وإنّما صحَّ فيها الإلغاء دون أخواتها، لصلاح الاستدراك بها في قولك: (أنا أجيئك إذن)، كما صحَّ ذلك في ضننت من قولك: (زيدٌ خارجٌ ضننت)" [3].

أي أن السبب في صحة إلغاء عمل (إذن) دون أخواتها يعود إلى صحة الاستدراك بها.

وهناك في شرح ابن برهان علل أخرى متعددة ومتنوعة أيضاً سأكتفي بالإشارة إلى مواضعها في الكتاب وهي:

علة التمكّن[4]، علة الاختصار[5]، علة الاشتراك[6]، علة عدم التأثر[7]، علة التقدم[8]، علة المطالبة[9]، علة القصـــد[10]، علة الاعتباط[11]، علة الأولى[12]، علة

---

(1) كتاب التعريفات: الجرجاني،34.

(2) المصدر نفسه:34.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 350/1.

(4) المصدر نفسه: جـ274/1.

(5) المصدر نفسه: جـ37/1.

(6) المصدر نفسه: جـ46/1.

(7) المصدر نفسه: جـ107/1.

(8) المصدر نفسه: جـ208/1.

(9) المصدر نفسه: جـ425/1.

(10) المصدر نفسه: جـ580/2.

(11) المصدر نفسه: جـ573/2.

(12) المصدر نفسه: جـ290/1

رفع الإبهام[1]، علة المخالفة[2]، علة التلقي[3]، علة الأولية[4]، علة المشاكلة[5]، علة الظرفية[6]، علة التوكيد[7]، علة التوهم[8]، علة الضعف[9]، علة البناء[10].

وهذا الكم من العلل يدلنا على مدى اهتمام ابن برهان بالعلة النحويَّة واستفادته منها في شرح المسائل النحويَّة وتفسيرها وتوضيحها، فقد أورد في شرحه هذا ما يقرب خمسين علّة نحوية جاءت في معظمها من علل النحويين السابقين.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/133.

(2) المصدر نفسه: جـ1/43.

(3) المصدر نفسه: جـ1/87.

(4) المصدر نفسه: جـ1/33.

(5) المصدر نفسه: جـ1/144.

(6) المصدر نفسه: جـ1/470.

(7) المصدر نفسه: جـ1/6، جـ2/700.

(8) المصدر نفسه: جـ2/716.

(9) المصدر نفسه: جـ1/137.

(10) المصدر نفسه: جـ1/444.

الفصل الرابع

الإجماع واستصحاب الحال عند ابن برهان العُكبري

1.4 الإجماع

الإجماع لغة: يعُرف الإجماع لغة بأنه: إحكام النية والعزيمة، أجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه بمعنى [1]. وقيل الإجماع في اللغة يطلق على معنيين:

الأول: العزم والتصميم على الأمر، ومن هذا قوله تعالى ﴿ فأَجمِعُوا أمركُم وشُرَكَاءكُم ﴾ [2] أي اعزموا .

والثاني: الاتفاق على الأمر [3].

الإجماع اصطلاحاً: الإجماع أصل من أصول الفقه فيعرف عند جمهور الفقهاء بأنه: "اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعي اجتهادي"[4].

أمّا الإجماع في اصطلاح جمهور النحاة فهو : إجماع نحاة أهل البلدين البصرة والكوفة [5].

إذن فجمهور النحاة لا يختلفون في تعريفهم للإجماع عن جمهور الفقهاء فكلاهما يجمع على أن الإجماع يعني الاتفاق.

أنواع الإجماع:

الإجماع عند علماء الفقه نوعان:

الأول: إجماع صريح: ويكون هذا بالقول بأن يتفق المجتهدون على حكم شرعي يصلون إليه باجتهادهم في أمر من الأمور بأن يبدي كل منهم رأيه صريحاً فيه،

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، جـ 57/8، مادة (جمع).

(2) سورة يونس: آية (71).

(3) أصول الفقه الإسلامي: زكي الدين شعبان، 87؛ وأنظر أصول الفقه الإسلامي: زكريا البري، 53.

(4) أصول الفقه الإسلامي: محمد مصطفى شلبي، 163؛ وأنظر أصول الفقه الإسلامي: محمد أبو زهرة، 198 ؛وأنظر أصول الفقه الإسلامي: زكريا البري، 53.

(5) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي،55.

ويكون بالعمل ويتحقق بعمل من جميع المجتهدين بأن يحدث أمر فيرى فيه مجتهد رأياً ثم يحدث مثلهُ في عصره فيقضي فيه أو يفتي(1).

الثاني: إجماع سكوتي: وذلك يكون بأن يصرح مجتهد أو عدد من المجتهدين برأي في مسألة من المسائل ويذيع هذا الرأي ويعلمه سائر المجتهدين فيسكتون فلا يكون منهم إنكار ولا إقرار صريح(2).

وقيل أن الإجماع السكوتي لا يُعد حجّة (دليلاً) إلا إذا توافرت فيه عدة شروط وهي(3):

أ- ألاّ يصحب السكوت، ما يدل على الموافقة أو المخالفة فإذا وجد ما يدل على المخالفة لم يتحقق الإجماع، وإذا وجد ما يدل على الموافقة على الحكم لم يكن الإجماع سكوتياً، وعُدَّ إجماعاً صريحاً.

ب- أن يمضي على السكوت زمن يكفي للبحث في المسألة المطروحة وتكوين الرأي فيها .

ج- أن تكون المسألة التي يطلب لها الحكم تستدعي الاجتهاد بألا يكون لها دليل قطعي، لأن مالها دليل قطعي من المسائل لا تتطلب الاجتهاد، وإنما الذي يستدعيه أن يكون لدى المجتهد دليل ظني.

أمّا الإجماع عند علماء اللغة فهو ثلاثة أنواع وهي:

إجماع الرواة:

ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد (4).

إجماع العرب:

ويُعدُّ إجماع العرب حجّة وذلك بأن يتكلم العربي بشيء فيسكتون عليه، وقد بيّنه السيوطي بقوله: " وإجماع العرب أيضاً حجة ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه، ومن

---

(1) أصول الفقه الإسلامي: أحمد محمود الشافعي، 95.

(2) المصدر نفسه: 95.

(3) المصدر نفسه: 96.

(4) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، 79.

صوره أن يتكلم العربي بشيء ويسكتون عليه[1]. وقد استدل على ذلك بجواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فأجمعوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُم إذا هم قرّيشٌ وإذا مثلهُمْ بشرُ[2]

وردَّ المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب، ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنّعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذ اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميمين على تصويب قوله[3].

إجماع النحاة:

والمقصود به إجماع أهل المصرين البصرة والكوفة[4].

أمّا عن حجّة الإجماع كأصل من الأصول النحويّة. فقد تفاوتت الآراء حول ذلك فابن جنّي يرى بأن الإجماع يكون حجّة إذ لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص. وذلك بقوله: " إعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ...." [5].

وقال غيرهُ: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبراً خلافاً لما تردّد فيه، وفرقه ممنوع ومن ثم رُد [6].

وقيل أن هناك من النحاة من خالف نوعاً من الإجماع (الإجماع السكوتي)، وهو أبو البقاء العُكبري في كتابه (التبين) حيث أورد له السيوطي قوله: "جاء في

---

(1) الاقتراح في أصول النحو:السيوطي، 85.

(2) شرح الأشمو ني على الألفية: جـ229/1.

(3) الاقتراح: السيوطي، 85.

(4) أصول النحو العربي: أحمد محمود نحلة، 79 – 81.

(5) الخصائص:ابن جني، جـ 216/1.

(6) الاقتراح: السيوطي، 56.

الشعر(لولاي) فقال معظم البصريين (الياء، والكاف) في موضوع جر، وقال الأخفش والكوفيون في موضع رفع، وقال أبو البقاء وعندي أنه يمكن أمران آخران أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل. وإذا لم يكن عامل لم يكن عملٌ. وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفعل.

وثانيهما: وممكن أن يقال موضعه نصب لأنه من ضمائر المنصوب[1].

ونستخلص من ذلك بأن هناك من حاول مخالفة الإجماع والخروج عليه.

أمّا عن موقف ابن برهان من الإجماع كأصل من الأصول النحويَّة التي يعول عليها في إثبات القواعد النحويّة هو لم يستدل بهذا الأصل على أي من المسائل النحويَّة قط، وإنما استدل به على مسائل صرفية وصوتية، و قد عبر عن هذا الأصل بعدة عبارات منها قوله: (متفق). أو قوله: (مُجمع) أو قوله:(إجماع الناس) أو (إجماع العرب)، فمن أهم القضايا التي استدل ابن برهان عليها بهذا الأصل.

فقد استدل بهذا الأصل على مسألة (عدم حذف الياء من الاسم المقصور في حالة الوقف) قال: " .... فإن كانت متحركة في الوصل أُحتمت بحركتها، فلم تحذف في الوقف لأنها قد خرجت عن شبه الحركات فلم يجز في الوقف إلا (رأيت القاضي) بإثبات الياء، قال الله تعالى: ﴿ يومئذٍ يتبعون الدّاعي لا عوج له ﴾[2] فمجمع على الوقف عليه بالياء لفتحته في الوصل كما اجمعوا على الوقف بالألف في ﴿سمعنا منادياً﴾ [3]"[4].

فهو هنا يستدل بالإجماع على ثبوت الياء في الاسم المقصور في حالة الوقف ويدعّم ذلك بالدليل القرآني.

وقد استدل بهذا الأصل على مسألة (طرح التنوين من الكنية واللقب) قال: "وحكم الكنية في سقوط التنوين حكم الاسم العلم، واللقب بمنزلة الكنية تقول: أبو بكر بن أبي قحافة وعلي بن أبي طالب، وسعيد بن كرز بن فلان. وتتركب من ذلك تسع

---

(1) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 434.

(2) طه: آية(108).

(3) آل عمران: (193).

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/16.

مسائل: لقبٌ ولقب، وكنية وكنيةُ، وعلمٌ وعلمُ ولقبٌ وعلمْ، ولقبٌ وكنيةٌ، وكنيةٌ ولقبٌ، وكنيةٌ وعلمٌ، وعلمٌ وكنيةٌ، وعلم ولقبٌ، فأجمعت العرب على طرح التنوين في هذا النحو إذا لاقاه ساكن، وعله ذلك كثرة الاستعمال"[1].

فابن برهان يستدل بإجماع العرب على سقوط التنوين من الكنية واللقب اتباعاً لسقوطها من الاسم العلم وذلك إذا لاقاه ساكن.

وقد استدل بهذا الأصل على مسألة الوقف على نون التأكيد والإبدال منها ألفاً إذا كان قبلها فتحة، قال: "وأمّا البدل من النون إذا كان قبلها فتحة فمتفق عليه في المعتل قال الخليل: هذا يكون على قول من وقف، قال: (زيدٌ، العمري) لغة أزد السراه"[2].

فابن برهان يستدل هنا بالإجماع على أن نون التأكيد تبدل ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً فقط في المعتل.

وقد استدل ابن برهان بهذا الأصل أيضاً على قضية صوتية وهي قضية (الإحالة) سأكتفي بالإشارة إلى موضعها في شرحه هذا[3]، والذي أود الإشارة إليه في نهاية حديثي عن موقف ابن برهان من الإجماع أقول أنه ربما يعود عدم استدلال ابن برهان بهذا الأصل على المسائل النحويّة إلى أن هذا الكتاب (شرح اللُمع) كتاب تعليمي، فمختلف القضايا النحويّة المطروحة فيه مجمع عليها، لذلك لم يجد ابن برهان هناك حاجة للاستدلال بهذا الأصل.

2.4 استصحاب الحال:

استصحاب الحال لغة: استصحب الشيء لازمهُ[4].

استصحاب الحال اصطلاحاً: يُعد استصحاب الحال أصلاً من الأصول الفقهية كما هو أصل من الأصول النحويّة لذلك فيُعرف عند علماء الفقه بأنه الحكم في بقاء أمر

---

(1) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ509/1.

(2) المصدر نفسه: جـ375/1.

(3) المصدر نفسه: جـ737/2.

(4) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، جـ 507/1.

في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتـــى يقــوم الــدليل علـــى تغيره[1].

أما عند النحاة فيعرف بما يلي: (فقد عرّفه ابن ألا نباري بأنه " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل"[2].

وعرّفه تمام حسان بقوله: "ومعنى الاستصحاب البقاء على الصورة الأصــلية المجردة من قبل النحاة سواء كانت هذه الصورة صورة الحرف أو صورة الكلمة أو صورة الجملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية تسمى (أصل الوضع...)[3].

وقد عرّفه عبد الرحمن السيد بأنه " إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظــاهرة أو الجري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عــن هذا الظاهر، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل[4].

والاستصحاب من الأدلة المختلف في حجّيتها عند علماء الفقه فقد قيــل بــأن أكثر علماء الفقه منهم المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية على أن الاستصحاب حجة، أمّا الأحناف فأكثرهم على أن الاستصحاب ليس حجّة على الإطلاق[5].

أمّا عند النحويين فقد عُدّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة. يتضح ذلــك في قول ابن الأنباري: "إعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة[6]

وقوله: "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عــن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحــد الأدلــة المعتبرة[7].

(1) أصول الفقه الإسلامي: محمد مصطفى شلبي، 349؛ وأنظر أصول الفقه الإسلامي: زكـــي الدين شعبان، 207؛ وأنظر أصول الفقه الإسلامي: زكريا البري، 164.

(2) الإغراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري، 46.

(3) الأصول: تمام حسان، 216.

(4) مدرسة البصرة النحويّة: عبدالرحمن السيد، 253.

(5) أصول الفقه الإسلامي: أحمد محمود الشافعي، 191.

(6) لُمع الأدلة: ابن الانباري، 141.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري، جـ1/300.

وكذلك قول تمام حسان الذي عدّه من الأدلة المعتبرة أيضاً وذلك بقوله " .... والمقصود بأن يكون الاستصحاب دليلاً من أدلة النحو أن العنصر التحليلي النحوي حرف كان أو كلمة أو جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النحوي، إذ جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأن استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة[1].

وعلى الرغم من أن النحاة قد عدّوا الاستصحاب من الأدلة النحويَّة إلا أنه يُعدُّ دليلاً ضعيفاً لا يصحُ الالتجاء إليه. فنجد ابن الأنباري الذي عدّهُ من الأدلة المعتبرة سابقاً فإنه يعود في موضع آخر ويقول " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليلاً [2]. فلذلك استدل النحاة بصريون وكوفيون بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس[3].

أمّا عن موقف ابن برهان من استصحاب الحال، فهو لم يستثنِ هذا الدليل، بل اعتدّ به كاعتداده بغيره من الأدلة النحويَّة، السماع والقياس، ولكن ابن برهان لم يصرح بلفظ (الاستصحاب) قطعاً، وإنما كان يكتفي بقوله:(لأن الأصل في كذا كذا) أو قوله: (لأن هذه أم الباب)، وغيرها من العبارات التي توحي بأن ابن برهان يستدل (بالاستصحاب)، وذلك باستصحاب أصل الشيء، لإثبات صحة ما ذهب إليه، واثبات بعض القواعد النحويَّة.

فمن أهم القضايا النحويَّة (المسائل) التي استدل ابن برهان بهذا الأصل عليها ما يلي:

استدل ابن برهان بهذا الأصل في مسألة (صرف الثلاثي من الأعلام الأعجمية) قال: "وأمّا الثلاثي من الأعلام فاغتفروا أيضاً عجمته لخفته، ولدلالة على أنه أصل أمكن، ولدلالة على أن أصل الأسماء الصرف"[4].

---

(1) الأصول: تمام حسان، 216.

(2) لُمع الأدلة: ابن الانباري، 142.

(3) الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، 45.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/458.

فهو هنا يتمسك بالأصل الذي يقول: (أصل الأسماء الصرف) ولذلك صُرف العلم الثلاثي الأعجمي مع أنه ممنوع من الصرف.

وقد استدل بهذا الأصل أيضاً في باب (كم الاستفهامية) قال: " كم في الاستفهام تعمل عمل (خمسة عشر)، وفي الخبر تعمل عمل خمسة، لأن الخبر أصل الاستفهام، والمفرد أصل المركب"(1).

وهو هنا يتمسك بأن الأصل في (كم الاستفهامية) (كم الخبرية) لذلك فهي تعمل عمل المفرد، وذلك لأن المفرد أصل المركب فابن برهان يستصحب هنا أصل الشيء فيتبع الأصل الأصلُ، فالخبر أصل الاستفهام، والمفرد أصل المركب لذلك أتبع عمل الخبر عمل المفرد.

وقد استدل ابن برهان بهذا الأصل أيضاً في مسألة (تنوين جميع الأسماء) قال: " الأصل أن تنون جميع الأسماء وما اجتمع فيه علتان فقياس استعمالهم ترك صرفه، وما انصرف مما فيه علتان فهو استحسان، من استحسان رجع بهم إلى موافقة الأصل مثاله: (أرنب) ينبغي ألاّ يُصرف لاجتماع التأنيث ووزن الفعل ولكنهم صرفوا"(2).

وهنا يبدو تمسك ابن برهان بالأصل الذي يقول: (يجب أن تنوّن جميع الأسماء) وأن اقتضى القياس ترك صرف ما اجتمع فيه علتان لكنه صُرف تمسكاً بالأصل مثل صرفهم (أرنب).

وقد استدل بهذا الأصل في مسألة (ثبوت التاء مع المذكر وسقوطها مع المؤنث) وذلك في أثناء حديثه عن علة دخول التاء وسقوطها في العدد قال:" (ليلة) مؤنثة (ويوم) مذكر، وتاء التأنيث تقلب في الوقف هاء، ولذلك قيل لمَ دخلت الهاء في (سبعَ ليالٍ وثمانية أيام) في المذكر وسقطت في المؤنث، وهذا عكس لقولهم (ضاربٌ) في المذكر و(ضاربة) في المؤنث... قال والجواب أن المذكر أصل

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/427.

(2) المصدر نفسه: جـ 1/473.

للمؤنث... فألزموا الأصل وهو المذكر الهاء وهي الأصل وألزموا المؤنث الفرع لأن المؤنث فرع والحذف فرعٌ"[1].

وابن برهان تمسك هنا باستصحاب أصل الشيء وبين أن علة ثبوت التاء مع المذكر وسقوطها مع المؤنث يعود إلى أن المذكر أصل المؤنث فاتبع الأصل الأصلُ. فالمذكر أصل والثبوت أصل والمؤنث فرع والحذف فرع .

وقد استدل ابن برهان بهذا الأصل في مسألة (عدم تضمن المصدر للضمير) قال: " ... وأما المصدر فإنه لا يتضمن الضمير ولا يتصل به نحو: (زيدٌ ضربٌ عمراً حسنٌ)، (والزيدان ضربٌ عمراً حسنٌ) و(الزيدون ضربٌ عمراً حسن)، وإنما كان ذلك لأن أصل العمل للفعل، لأنه لم يوجد إلا لذلك فكان له من التصرف ما ليس لغيره إلا معتداً به"[2].

وهو هنا يتمسك بالأصل الذي يقول: (أصل العمل للفعل) ويستدل به على أنه لا يمكن أن يتضمن المصدر ضميراً أو يتصل به.

وقد استدل بهذا الأصل في مسألة (تثنية أيا) قال: "إعلم أن (أيّاً) لا تثنى في غير الاستفهام لأنها في الأصل له، وليس كذلك في باب الجزاء ولا باب الصلة، ولأنها فيه تكون تامة بمنزلة (زيدٌ) في الاكتفاء بها"[3].

فهو هنا يتمسك بأن أصل (أيّاً) الاستفهام وليس الجزاء والصلة، لذلك فهي لا تثنى في غير الاستفهام لأنها في الأصل للاستفهام.

وقد استدل ابن برهان بهذا أيضاً في مسألة (أن عمل الحرف لا يكون إلا الجر)، قال "فأمّا عمل (إن)، ولكن، وكأنَّ، وليت رفعاً ونصباً ففرع على كان، وعمل (ما) الحجازية رفعاً ونصباً فرع على ليس فلم يبقى للحرف عمل بحق الأصل، أي بحق كونه حرفاً إلا الجر"[4].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/513.

(2) المصدر نفسه: جـ 2/595.

(3) المصدر نفسه: جـ 2/721.

(4) المصدر نفسه: جـ 1/159.

والتقدير إن هلك امرؤ هلك، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه وإنْ الثانية لدلالة الأول عليها"[1].

وهو هنا يتمسك بالأصل الذي يقول أن (إنْ) هي أصل حروف الجزم و ذلك بقوله: (أم الباب) لذلك استدل بهذا الأصل على جواز حذف الفعل بعدها ودعَّم ذلك بالدليل القرآني.

واستدل بهذا الأصل أيضاً في باب (حروف الاستثناء)قال نقلاً عن أبي علي: "الفعل والفاعلُ يجريان مجرى الشيء الواحد ولذلك وقعا موقع الاسم المفرد، فقلت: جاءني القوم لا يكون زيداً وليس زيداً، وعدا زيداً، وكان الأصل إلا زيداً، لأن (إلا) حرف الاستثناء ثم وقعت (غير) موقع (إلا) في الاستثناء كما وقعت (إلا) موقع (غير) في الصفة...." [2].

وهو هنا يستدل بأن الأصل في الاستثناء (إلا) وما دونها فهنّ فروع عليها. وذلك لأن (إلا) هي حرف الاستثناء.

وخلاصة القول في موقف ابن برهان من الاستصحاب أنه قد أعتدّ به ولكنه كان مقلاً في اعتداده به مقارنة مع غيره من الأدلة النحويَّة الأخرى كالسّماع والقياس، وربما يعود ذلك إلى أن هذا الأصل قد عُدَّ من أضعف الأدلة النحويَّة، التي لا يجوز التمسك بها إذا وجد دليلاً آخر أقوى.

---

(1) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ369/1.

(2) المصدر نفسه: جـ151/1.

الفصل الخامس

مذهب ابن برهان النحوي

إنّ المذهب النحوّي لأي نحوي يمكن معرفته أو ملاحظته من خلال عـدة أمور توحي بأن ذلك النحوي قد تبع مذهباً نحوياً معيناً، أو اتخذ لنفسه مذهباً خاصاً، وهذه الأمور تتجلى فيما يلي:

أولاً: التصريح المباشر من النحوي بأنه قد تبع أحد المذهبين البصري أو الكـوفي وهذا الأمر يُعد من أقوى الأمور التي من خلالها يمكن الحكم على هذا النحوي بأنه بصريّ المذهب أو كوفيّ المذهب.

ثانياً: أيضاً يمكن معرفة المذهب النحوي من خلال اختيـار النحـوي لآراء أحـد المذهبين البصري أو الكوفي، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الإطلاع على كتـاب(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري الذي عرض فيه لرأي الكوفيين ولرأي البصريين، فمن خلاله أمكن الحكم على بصرية ابن الأنباري وإن لم يصرح بـذلك وذلك نتيجة لاختياره وموافقته للكثير من الآراء البصرية وترجيحهـا علـى الآراء الكوفية.

ثالثاً: أيضاً يمكن الحكم بالمذهب النحوي لأي نحوي وذلك من خلال المصـطلحات النحويَّة التي يميل ذلك النحوي لاستخدامها في كتابه ويبدو ذلك من خـلال إكثـاره لاستخدام مصطلحات أحد المذهبين .

رابعاً: ويمكن الحكم أيضاً بالمذهب النحوي من خلال المصادر والمراجع التي يميل النحوي لاستخدمها والعودة إليها في تدعيم الآراء النحويَّة فميلهُ هـذا يـدل علـى تعصبهُ للمذهب الذي ينهج منهجهُ ويراه الأصح، ولكن ربما يعد هذا الأمـر غيـر كافٍ في تحديد المذهب النحوي وذلك لأن غالبية النحاة الكوفيين قد اعتمدوا كتـاب سيبويه مصدراً رئيساً لدراساتهم ولتدعيم آرائهم النحويَّة(1).

---

(1) رضي الدين الاستراباذي نحوياً (رسالة ماجستير): أحياء الحجاج، بتصرف، 124.

وبعد هذا العرض الموجز لأهم الأمور التي من خلالها يمكن تحديد المذهب النحوي لابد من الوقوف قليلاً عند بدايات نشوء الخلاف النحوي وهل ارتقى هذا الخلاف إلى تسمية كل من البصرة والكوفة مدرسة .

بالنسبة للبداية الأولى للخلاف النحوي فقد قال أحمد أمين: إن الخلاف النحوي قد بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرة ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة[1].

ويرى محمد الحلواني أن أول مظهر من مظاهر الخلاف هو ما كان من أمر مناظرة سيبوية والكسائي، وهي لا تعد أن تكون مظهراً من مظاهر التنافس بين العلماء للوصول إلى الرزق، وبلوغ المنزلة عند السلطان... فمهما قلبت الخبر وبحثت فيه فلن تجد أثراً لعصبية مذهبية، تشير إلى أن الكسائي وسيبويه كانا يصدران في هذه المناظرة عن موقف مذهبي في النحو، أو كانا يختلفان في المنهج أو الأسلوب العلمي الذي يتبعه كل منهما في مناقشته للمسألة المطروحة[2].

فخلاصة القول في رأي محمد الحلواني هو أن بدايات الخلاف بدأت بالمسألة الزنبورية التي دارت بين سيبويه والكسائي، ولكن التعصب والتحيز المذهبي لم يظهر بعد، فالتعصب المذهبي عُدّ من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين المذهبين، فيشير سعيد الأفغاني إلى ذلك بقوله: "لم يختلف نحاة المصرين تبعاً للاختلاف في سياسة بلديهما فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك، وإنما كان التكتل استجابة للعصبية ليس غير[3].

أمّا عن ارتقاء هذا الخلاف إلى تسمية كل من البصرة والكوفة مدرسة فقد قيل بأن القدماء لم يطلقوا على (مسائل الخلاف) كلمة مدرسة فلم يؤثر عنهم مصطلح المدرسة البصرية، ولا مصطلح المدرسة الكوفية ولا مدرسة بغداد ولكننا

---

(1) الخلاف النحوي: محمد خير الحلواني. 30.

(2) المصدر نفسه: 30.

(3) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، 217.

نقرأ من قولهم: مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، وربما ورد في قولهم: مذهب الأخفش ومذهب الفراء ومذهب سيبويه(1).

ولكن علماء اللغة المحدثين استحسنوا لفظ المدرسة فاستعاروها من مادة الخلاف النحوي، فأثبتوا مصطلح المدرسة في نحو البصريين ومثلهُ مدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد ثم كان لهم أن قالوا مدرسة المصرين(2).

ولكننا نجد من علماء اللغة المحدثين من يرى بأن هذا الخلاف النحوي القديم الذي لم يكن شيئاً كبيراً لا يخولنا أن نقول فيه (المدارس النحويَّة) فإبراهيم السامرائي يرى أن الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان، ولقد وافق جماعة من البصريين الكوفيين في بعض مسائلهم كما وافق غير واحد من الكوفيين البصريين فيما ذهبوا إليه(3).

وقال في موضع آخر إن مواد الخلاف تتصل بالفروع من الدرس النحوي وأن مواد كثيرة مما اختلفوا فيه لا تتصل بالنحو بل هي فوائد لغوية تتصل بأصول اللغة وبالاشتقاق وباستعمال الكلمة في أسلوب ما... فلا تجد أن جمهرة النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم، ولم ينطلق هؤلاء من أفكار متعارضة ولكنهم قد اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب ولأولئك طريقة أو مذهب آخر(4).

أما عن مذهب ابن برهان النحوي فقد اتضح لي من خلال (شرح اللُمع) هذا أن ابن برهان لا يميل للمذهب البصري فحسب، وإنما هو بصري المذهب، والذي يدل على ذلك هو أنّ المسائل المطروحة في هذا الكتاب (شرح اللُمع) مسائل تسير على المذهب البصري وإن لم يصرح ابن برهان بذلك، وكذلك المصطلحات المستخدمة في هذا الشرح هي مصطلحات بصرية بحتة باستثناء القليل منها، ومما

(1) المدارس النحويَّة أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، 12.

(2) المصدر نفسه: 12.

(3) المصدر نفسه: 7.

(4) المصدر نفسه: 7، 12.

يؤكد بصرية ابن برهان أنه غالباً ما كان يقول في شرحه هذا (وقال أصـــحابنا) أو (وذهب أصحابنا) أو (وقلنا) وهو يشير بذلك إلى البصريين، أيضـــاً هنـــاك بعـــض المؤلفات النحويَّة التي أكدت على بصرية ابن برهان ومن أبرزها (كتاب الإنصـــاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري الذي غالباً ما كان يشير إلى بصرية ابن برهـــان خاصة في المسائل التي يوافق فيها بعض البصـــريين الكـــوفيين فيقـــول: (ووافـــق الكوفيين في ذلك فلان وفـــلان وابـــن برهـــان مـــن البصـــريين) وكـــذلك كتـــاب (همع الهوامع) لجلال الدين السيوطي أكد في غير موضع على بصرية ابن برهـــان حينما عرض للمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين.

ولكي أُبرز بصرية ابن برهان بكل وضوح تناولتُ في هذا الفصل المســـائل التي وافق فيها ابن برهان البصريين والمسائل التي وافق فيها ابن برهان الكـــوفيين، ومن ثم اختيارات ابن برهان أو ما تبع فيه غيره من النحـــاة الســـابقين، ومـــن ثـــم المصطلحات النحويَّة التي استخدمها ابن برهان في شرحه هذا (شرح اللُمع).

1.5: المسائل التي وافق فيها ابن برهان البصريين:

وهي أغلب المسائل:

الرافع للمبتدأ هو الابتداء:

قال ابن برهان: " إعلم أن المعرب أبداً معمول، ولا بد لكـــل معمـــول مـــن عامل، والمبتدأ معربٌ بالرفع ولا بد له من عامل، وعاملهُ معنـــوي غيـــر لفظـــي، والعوامل فيها معنوي ليس في تقدير اللفظ ومنها لفظي، والعامل فـــي المبتـــدأ هـــو الابتداء وذلك هو تجرد الاسم من عامل لفظي وتعرّضه للعوامل اللفظية وكونهُ أولاً لثانٍ"[1].

وابن برهان في هذه المسألة يكون قد وافق البصريين الذين ذهبـــوا إلـــى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء[2] وخالف بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن المبتـــدأ والخبـــر يترافعان فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ[3].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـــ1/33.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـــ 1/44.

(3) المصدر نفسه: جـــ 1/44؛ وأنظر همع الهوامع: السيوطي، جـــ1/311.

فعل الأمر مبني:

قال ابن برهان في باب (فعل الأمر بين البناء والإعراب) [1] قال: " وأمـر المواجهة عند الكوفي معربٌ بالجزم، غير أنّه حذفت اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال وقال (أصحابنا): بل هي تبنى على السكون، وذلك صريحُ القياس في جميع الأفعال ... ثم قال وقال: (يقصد الكوفيين) الأمر ضد النهي، والنهي معربٌ فانبغى أن يكون الأمر (معرباً) والجواب: أن الذي سوغ إعراب النهي وجود حرف المضارعة فيه وذلك معدوم في الأمر المواجه به... أيضاً فنظير النهي غير معرب وذلك (صه) كما كان نظير الشرط والجزاء غير معرب... قالوا: (يقصد الكوفيين) فقد دخلت عليها النونان في (أضربن زيداً، ولا تضربن عمراً) قلنا: (يقصد البصريين) ولكنّا لا نسلم أنها لا تدخل إلا على كلمة معربة قالوا: معناه معنى المعرب وقالوا: (اضربنان زيداً) و(لا تضربنا عمراً) والفعل منهما مبني قبل النون بدليل قوله تعالى:﴿ إلاّ أنّ يعفون﴾ [2] وقال: (أضرب) في معنى (يضرب زيدٌ) قلنا: ذلك لا يقتضي تساويهما في الإعراب ألا ترى أن الحرف مثل الاسم في قولك: (زيدٌ كعمرٍو) و (زيدٌ مثلُ عمرٍو) وإحداهما معرب والآخر مبني وكذلك (مه) مبنية ... وإذا كان (يعفون) مبنياً وفيه حرف المضارعة كان هذا (يقصد أضرب) بالبناء أجدر، لعدم حرف المضارع فيه.

وابن برهان في هذه المسألة يظهر بصريته بقوله: (قلنا) أو (وقال أصحابنا) إذن تؤكد هذه المسألة أن مذهب ابن برهان هو مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى القول بأن فعل الأمر مبني على السكون[3] وهو بذلك يكون قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم[4]، ويظهر ذلك من خلال رده عليهم وذلك بقوله:(وقلنا ولكنا لا نسلم بهذا) [5].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ335/1 – 337 –338.

(2) البقرة: آية(237).

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ524/2.

(4) المصدر نفسه: جـ524/2؛ وأنظر أسرار العربية: ابن الأنباري،

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ337/1.

واحتج البصريون لمذهبهم بالأصل الذي يقول: (الأصل في الأفعال أن تكون مبينه) والأصل في البناء أن يكون على السكون وكذلك احتجوا لمذهبهم أيضاً بالإجماع وهو انهم أجمعوا على أنّ ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كنزال وتراك ومناع ونعاء وحذار ونظار مبني لأنه ناب عن فعل الأمر ..." [1].

الفعل المضارع بعد الواو (واو المعية)منصوب ب(أن)مضمرة:

قال ابن برهان في باب (نصب الفعل بعد الواو) [2]"الواو إذا انتصب بعدها الفعل واو عطف، ولكنها عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر مقدر، وإذا انجزم الفعل فالواو عاطفة فعلاً على فعل نحو:(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)"، وإذا نبهته عنهما جميعا أن يأتيهما مفردين أو مجتمعين، وإذا نبهته عن الجمع بينهما وحده قلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وذلك انه لما اختلف معناهما في العطف، تصيّد عن الأول معنى المصدر، فنُصب الثاني ب(أن) مضمرة فصار التقدير لا يمكن منك أكل السمك وشرب اللبن...".

فابن برهان في هذه المسالة يكون قد وافق البصريين الذين ذهبوا إلى القول بان (الفعل المضارع) بعد واو المعية منصوب بتقدير(أن)[3].

ويخالف ابن برهان في هذه المسالة الكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بان الفعل المضارع بعد واو المعية في نحو(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) منصوب على الصرف) [4]. ودافع البصريون عن مذهبهم بتمسكهم ب(الأصل الذي يقول" أن حروف العطف لا تعمل لأنها مختصة والأصل في(الواو) أن تكون حرف عطف[5].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ534/2؛ وأنظر أسرار العربية: ابن الأنباري312.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ350/1.

(3) لإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ555/2.

(4) المصدر نفسه: جـ555/2

(5) المصدر نفسه: جـ556/2.

فقد أكد ابن برهان على ذلك في حديثه السابق عن هذه المسالة وهـذا يؤكـد بأن ابن برهان يسير على المذهب البصري.

نعم وبئس فعلان:

قال ابن برهان في باب (نعم وبئس)[1] قال: " الدليل على أنّ نعم فعل ماضي رفعه الظاهر وتضمّنه الضمير، ودخول لام القسم عليه وعطفه على الفعل الماضي.

فهو هنا يوافق البصريين الذين ذهبوا إلى القول بأن (نعـم وبـئس) فعـلان ماضيان لا يتصرفان[2] ويستدل ابن برهان على فعليتها بنفس الدليل الذي استدلّ بـه البصريون وهو:- اتصال الضمير المرفوع بها على حد اتصاله بالفعل المتصرف.. وقد رفعهما ذلك المظهر في نحو (نعم الرجل، وبئس الغلام) والمضمر نحـو(نعـم رجلاً زيد وبئس غلاما عمرٌو)[3] وان كان ابن برهان قد أضاف دليلين آخرين وهما دخول لام القسم عليهما وكذلك عطفهما على الفعل الماضي. وممـا يؤكـد أن ابـن برهان قد خصّ نعم وبئس بنفس الحديث وإن كان كلامه السابق عن نعم فقط فإنه قد قال في موضع آخر أثناء حديثه عن (بئس) قال: "وحكم بئس في جميع ذلك حكـم نعم "[4].

وهو في ذلك يكون مخالف للكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بأن (نعم وبئس) اسمان مبتدآن واستدلوا على مذهبهم بما ورد من كلام العرب[5].

عدم توكيد النكرة معنويا:

قال ابن برهان في باب (التأكيد)[6] التأكيد بمنزلة الصفة لأنه تابع ليس فـي تقدير جملتين بوجه فأشبه الصفة، فكما لا توصف النكرة بما توصف بـه المعرفـة،

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/416-417.

(2) لإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري،جـ1/104؛ وأنظر شرح الأشموني،جـ2/275؛ وانظر شرح ابن عقيل؛ جـ2/138ـ139

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، 104.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/419.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ1/104.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/225.

كذلك لا تؤكد النكرة بما تؤكد به المعرفة. وتحدث ابن برهان عن تأكيد (المعرفة لفظياً ومعنوياً) [1] فقال:" والتأكيد قد يكون بلفظ الأول بنحو ضربت زيداً زيداً، وقد يكون بغير لفظه نحو: ضربت زيداً أباعبدالله...".

وهو بذلك يكون قد وافق البصريين الذين ذهبوا إلى القول بأن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. واحتجوا لمذهبهم بأنّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فلا يصح أن لا تفتقر إلى تأكيد... وان النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعين وكل واحد منهما ضد صاحبه فلا يصح أن يكون مؤكداً له ...لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف المعرفة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة، لأن كل واحد منها ضد صاحبه، لأن النكرة شائعة والمعرفة مخصوصة والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً ومخصوصاً في حال واحدة[2].

ومما يؤكد موافقة ابن برهان للبصريين في هذه المسالة قوله في (الوصف)[3] قال: "الصفة المعرفة مثل الاسم المعرفة، فهو وفقه وطباقه، والصفة النكرة بذلك المنزلة من الاسم النكرة، والصفة هي الموصوف، فلذلك لم توصف المعرفة بالنكرة، إذ ليست وفقها وطباقها. فتكون هي".

وهو بذلك يخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز توكيد النكرة بلفظها واستدلوا على مذهبهم بالنقل والقياس. [4] .

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ225/1.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ451/2-455؛وانظر شرح ابن عقيل،ج180/2ـ181

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ202/1.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ451/2-454.

(كلا وكلتا) فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية):-

قال ابن برهان في باب (كلا وكلتا) [1]:"فأمّا(كلا) فاسم مفرد مسماه مثنى والدليل عليه قوله:

كِلا يومي طوالهُ يومُ صدٍّ وإنْ لم نأتِها إلاّ يمَامَا[2]

ثم قال: (ويوم) مفرد، خبر كلا[3].

فهو هنا يوافق البصريين الذين ذهبوا إلى القول بأن (كلا وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية واحتجّوا لمذهبهم بأن الدليل على ذلك أن الضمير تارة يرد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ وتارة يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى واستشهدوا بما استشهد به ابن برهان هنا من قول الشاعر:

كِلا يومي طوالهُ يومُ صدٍّ ....

وذلك بأن (يوم) جاء مفرداً وهو خبر (كِلا) فالإخبار عن (كِلا) بالإفراد يدل أن كلا مفردة[4].

ويكون ابن برهان بذلك قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظيّة ومعنويّة، واستدلوا لمذهبهم هذا بالنقل والقياس[5].

رافع الاسم بعد لولا هو الابتداء:

قال ابن برهان:" لولا يمتنع بها الشيء لحصول غيره نحو:(لولا زيدٌ لجئتك) ولا يليها إلا اسم مرتفع بالابتداء فقط[6].

فابن برهان هنا يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أن الاسم بعد لولا يرتفع

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ228/1.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ444/2.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، 228.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ441/2 - 444.

(5) المصدر نفسه: جـ439/2؛ وأنظر شرح الاشموني، جـ56/1.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ70/1.

بالابتداء وخالف بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك)[1].

عدم جواز دخول اللام في خبر لكنّ:

قال ابن برهان[2]: "لا تدخل اللام في خبر لكنّ كما قلت (إن زيدً لقائمٌ) لأن (لكنّ) لا يلتقي بها القسم كما يلتقي بـ (أن) وبـ(اللام) نحو (والله إن زيداً قائمٌ) و (والله لزيدٌ قائمٌ) فأمّا إنشاد احمد بني يحيى:

.... ولكنني من حُبّها لجهيد"[3].

قال ابن برهان: فاللام فيه زائدة مثل إنشاده:

مرّوا عُجالى فقالوا: كيفَ صاحبُكُم ؟ قال الّذي سألوا: أمسى لمجهُودا[4].

فابن برهان في هذه المسألة يكون قد وافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن[5] ويكون ابن برهان بذلك قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر (لكنّ) كما يجوز في خبر (إنّ) نحو: (ما قام زيدٌ لكن عمراً لقائمٌ) واستدلوا لمذهبهم هذا بالنقل والقياس[6].

ولكن ابن برهان والبصريين عدّوا ما استشهد به الكوفيون من الشعر في البيت السابق بأنه قول شاذ لا يؤخذ به ولا يعرف له نظير في كلام العرب[7]. وقد قيل بأن هذا البيت لا يُعرف أوله ولا يعرف قائله[8].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ1/70.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/87.

(3) كتاب اللامات: الزجاجي، 158 .

(4) الخصائص: ابن جني، جـ2/70.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ1/209.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ1/208-209.

(7) المصدر نفسه: جـ1/214.

(8) المصدر نفسه: جـ1/214. (حاشية المحقق)

مسألة من لابتداء الغاية في المكان:

قال ابن برهان:"من لابتداء الغاية، وذلك أن الغرض يقطع عنـدهُ التطـرف وقطع التطرف هو انتهاء الغاية، فابتداؤها هو ابتداء الغاية والشروع في التطـرف إلى بلوغها، ومثاله أن تكون جالساً في منزلك فيدعوك داعي إلى إتيان السوق، فأول ما تفعلهُ من الحركات لذلك له مكان والحرف الذي يتصل بذلك المكان هو (من)... والصواب أن يكتب من فلان إلى فلان... "[1].

قال سيبويه: "وأمّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولـك مـن مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا وتقول إذ كتبت كتاباً من فلاناً إلى فـلان فهـذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها[2] .

وقال المبرد " من أصلها ابتداء الغاية، نحو سرت من مكة إلى المدينة وفـي الكتاب من فلان إلى فلان، فمعناهُ أن ابتداءه من فلان ومحله فلان "[3].

فابن برهان في هذا المسألة يذهب مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى القـول بأن من لا يجوز استعمالها في الزمان، واجتمعوا على أن (من) في المكـان نظيـر (مذ) في الزمان لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان[4].

ومما يؤكد موافقة ابن برهان للبصريين في هذه المسـألة قوله في باب (مـذ ومنذُ)[5] قال: " فمنذ أو مذٌ في الأزمنة في هذا، نظير (من) في الأمكنـة، قـال الله تعالى:﴿ من أولِ﴾[6] .

وهو بذلك يكون قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، واستدلوا لمذهبهم بما ورد في كتاب الله وكلام العرب[7]، وقـد

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ162/1.

(2) الكتاب: سيبويه، جـ 224/4.

(3) المقتضب: المبرد، جـ44/1، جـ136/4.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ370/1.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ193/1.

(6) التوبة: آية (108).

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ371/1.

أشار ابن برهان إلى رأي الكوفيين وذلك بقوله: " وقال الكوفيون: أن (من) تكون لابتداء الغاية من المكان والزمان "، وتقدير الآية (من تأسيس أول يوم)[1].

المنادى المفرد العلم مبنياً وليس معرباً:

قال ابن برهان في باب النداء تحت عنوان (أساليب النداء): " المنادى إذا كان نكرة....ياملاحاً – ولست تقصد منهم واحداً بعينه فيتعرف بالقصد فهو منصوب، وإن كان معرفة مفرداً غير عامل فيما بعده مقصود قصده، بني على الضم، وموضعه النصب "[2]، ثم قال تحت عنوان (علة بناء المنادى المبني)[3]: " الأصل لا وجه لتعليله، وإنما يُعلل الاستحسان، وإنما بُني نحو: (يا زيدُ) و (يا رجلُ)، لأنه أشبه الكاف في: (أدعوك) و(أناديك) واشتبها من أربعة أوجه:

أحدهما: أنهما مفردان.

والثاني: أنهما مخاطبان.

والثالث:أنهما معّرفتان بغير إضافة.

والرابع: أنهما غير عاملين فيما بعدهما".

فابن برهان في هذه المسألة يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أن المنادى المفرد العلم مبنيّ على الضم، وموضعه النصب، لأنه مفعول واحتجّوا بالقياس"[4].حتّى أن ابن برهان يحتج بنفس الأدلة التي استدل بها البصريون على مذهبهم وإن كان ابن برهان قد أضاف دليلاً رابعاً وهو أنهما غير عاملتين فيما بعدهما.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1 /194.

(2) لمصدر نفسه: جـ273/1.

(3) المصدر نفسه: جـ273/1.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ323/1 –324؛ وأنظر أسرار العربية للمؤلف نفسه، 224 ؛ وأنظر مدرسة البصرة النحويّة: عبدالرحمن السيد، 122.

ويكون ابن برهان بذلك قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المنادى المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنـــي علـــى الضم وليس بفاعل ولا مفعول، واحتج الكوفيون لمذهبهم بالقياس(1).

لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد:

قال ابن برهان في باب "عطف المضمر على المظهر وعطف المظهر على المضمر"(2): "... وأما الضمير المتصل، فما كان منه مرفوعاً لم يحسن العطف عليه حتى يؤكد، أو يطول الكلام... وتأكيد المرفوع بالنفس قبح حتى يتقدمه تأكيد... ".

فابن برهان هنا يذهب مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلاّ على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنــه إذا كان هناك توكيداً أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح(3) .

وهو بذلك يكون قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف علـــى الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو (قمتُ وزيدٌ) واحتجوا لمذهبهم بمـــا ورد في كتاب الله وكلام العرب(4) .

رُبَّ حرف جر:

قال ابن برهان: " حق رُ بَّ أن تكون بعد فعل مذكور لأنهـــا حـــرف جـــرّ وحرف الجر إنما يرد ليوصل الفعل إلى المجرور به، نحو (مررتُ بزيدٍ) ولكن لما كان معناها التقليل كانت لا تعمل إلا في نكرة...فرُبَّ حرف جر كالباء يُعـــدى بهـــا الفعل ولا بد له من متعلق كالباء تقول:(رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك لقيتُ)، فموضع (رُبَّ)

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـــ1/323؛ وانظر مدرسة البصرة النحويَّة: عبدالرحمن، السيد، 122.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـــ1/ 226.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـــ2/474 –475 .

(4) المصدر نفسه: جـــ 2/474 –475.

وما أنجرّ بها نصب بـ (لقيت) كما يكون الجار والمجرور في موضع نصب في (بزيدٍ مررت...)"[1] .

وابن برهان في هذه المسألة يذهب مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن (رُبّ) حرف جرّ، واستدلوا لمذهبهم بأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وأنّها قد جاءت لمعنى في غيرها وهو تقليل ما دخلت عليه[2].

وهو بذلك يكون قد خالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (رُبّ) اسم واستدلوا على أسميتها بأربعة أدلة .وهي أنها لا تعمل إلاّ في صدر الكلام، وأنها لا تقع إلاّ في نكرة، وأنها لا تعمل إلاّ في نكرة موصوفة وأنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به[3].

الفعل هو العامل في المفعول معهُ بتوسط الواو:

قال ابن برهان في باب (المفعول معهُ)[4]: " إعلم أن الفعل، كما يصح أن يفعل بغير شركة، يصح أن يفعل بشركة، ولكَ في هذا مذهبان أحدهما: أن تقول: قمتُ أنا وزيدٌ) و (بكرٌ أنطلق هو وعمرٌ) والمذهب الآخر: أن تخرج الشريك في الفعل مخرج الفضلة في (تصبب زيداً عرقاً) فتقول: (قمتُ وزيداً) و (بكراً انطلق وعمراً)، فتنصب الاسم الثاني بالفعل، لأن الحرف قوّى الفعل فتعدى إلى الاسم، والحروف التي تقوّي الأفعال حتى تتعدى، منها عامل كالباء في: (مرّ زيدٌ بعمرٍو) ومنها غير عامل كالواو في هذا الباب.... ". فابن برهان في هذه المسألة يذهب مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبلهُ بتوسط الواو[5].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/170 – 171.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ2/832-833.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ2/832؛ وانظر أسرار العربية: ابن الأنباري، 262.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/130.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ1/248.

فابن برهان في هذه المسألة يوافق الكوفيين الذين ذهبوا إلى القول بأن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة قال ابن الأنباري: وذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم ابن برهان من البصريين[1].

فقد احتجّ ابن برهان لمذهبه بما احتجّ به الكوفيون من القرآن والشعر، ومما يؤكد موافقة ابن برهان للكوفيين في هذه المسألة قوله في موضع آخر من نفس الباب: وأُنشد أيضاً لأبي خراش الهذلي[2]:

لَعَمرُ أبي الطّيرِ المربَّةِ غدوةً ... على خالدٍ لقد عكفن على لَحمِ
ولَحمِ امرئٍ لم تطعمِ الطّيرُ مثلهُ ... عشيَّة أمسى لا يبنُ من البكمِ[3]

ثم قال ابن برهان: والمرثي واحد والواو زائدة لا محالة فيؤكد ابن برهان هنا بأن الواو قد تقع زائدة.

وهو بذلك يخالف البصريين الذين ذهبوا إلى القول بأنه لا يجوز أن تقع الواو العاطفة زائدة، واحتجّوا لمذهبهم بالقياس وأوّلوا ما استشهد به الكوفيون[4].

جواز ترك صرف ما ينصرف للضرورة:

قال ابن برهان في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) تحت عنوان (ترك صرف ما ينصرف)[5] نقلاً عن أبي الحسن سعيد الأخفش قال: " قال أبو الحسن سعيد: ولك ترك صرف ما ينصرف للضرورة أيضاً نحو قول الأخطل:

طلبُ الأزارقِ بالكتائبِ إذْ هَوتْ ... بشبيب غائلةُ النُّفُوسِ غدور[6]

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ 456/2.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 246/1.

(3) ديوان الهذليين: جـ154/2-155.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ 456/2؛ وانظر مدرسة البصرة النحويَّة: عبدالرحمن السيد، 126.

(5) شرح اللُمع:ابن برهان، جـ433/1، 477.

(6) قد تم تخريج هذا البيت سابقاً.

وقال الفرزدق:

إذا قالَ غاوٍ من تنوخ قصيدة بها جربٌ عُدّت علي بزوابرا[1]

ثم قال ابن برهان في موضع آخر من نفس الباب: وتابع أبا الحسن أهل الكوفة وأبو علي[2].

وأنشد الفراء:

إلى ابن أُمِّ إياسَ أرحَلُ ناقتي عمروٍ فتُبلغُ حاجتي أو تزحَفُ[3]

فابن برهان في هذه المسألة يوافق الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قال ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين". وقد احتج ابن برهان والكوفيون لما ذهبوا إليه بأن ذلك قد جاء كثيراً في أشعارهم[4].

ومما يؤكد موافقة ابن برهان للكوفيين في هذه المسألة قولهُ في موضع آخر تحت عنوان (مساندة الأخفش في إباحة ترك صرف ما ينصرف) [5] قال: " يقال لمن رغب عن مذهب أبي الحسن في إباحة ترك صرف ما ينصرف في حال الضرورة، أيمكن أن تقع (عمر) قافية في نحو:

أبو حنشٍ يؤرِّقُنا وطَلقٌ وعمّارٌ بدارِ أبي عُمير[6]

قال ابن برهان: فتقول لمكان الضرورة: بدار أبي (عميرا)، وذلك أنك وقفت ثم وصلت على نيّة الوقف لمكان الضرورة، وقد كنت أسقطت التنوين والحركة

---

(1) ديوان الفرزدق: 184.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/479.

(3) ديوان بشر بن خازم الأسدي:155.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف:ابن الأنباري، جـ 2/493؛ وانظر مدرسة البصرة النحويَّة عبدالرحمن السيد، 123.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/501.

(6) المصدر نفسه: جـ1/501.

لمكان الوقف فاجتمع في الوقف ساكنان، ثمّ وصلت على تلك النية، فحركت (الراء) فراراً من اجتماعهما، كما فعل عمران القعدي، ثم أجريت هذا الاسم في موضع ذلك المجرى، كما فعلوا بقولهم حرة وحرّون، ثم قست عليه غيره من الأسماء التي لا تنصرف، فيضطرك الشعر إلى ترك صرفها، وإن أبى ذلك فقد جهل مقاييس العربية، أو ذهب عن كثرة الرواية به، أو عاند"[1].

فقد قيل بأن ابن برهان قد حرّف البيت السابق ليقف إلى جانب أبي الحسن الأخفش في إباحة ترك صرف ما لا ينصرف في لفظ منصرف مثل (عمير)[2].

وقال ابن الأنباري: " ولمّا صحّت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم بن برهان من البصريين، وصاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم "[3].

وابن برهان في هذه المسألة يكون قد خالف البصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز ترك ما مالا نصرف في ضرورة الشعر، وأحتج البصريون لمذهبهم بالتمسك بالأصل الذي يقول بأن الأصل في الأسماء الصرف[4].

تأتي (أو) بمعنى (بل)

قال ابن برهان في باب (أو) [5] نقلا عن أبي علي الفارسي قال: " قال أبو علي (أو) حرف يستعمل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء في الخبر أو الاستفهام ... وأما الضرب الثاني فنحو " أنا أخرج ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة كأنك قلت لا بل أقيم ... قال جرير :

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/501.

(2) المصدر نفسه: جـ 1/501. حاشية المحقق

(3) الإنصاف في مسائل الخلافة: ابن الأنباري، جـ2/513.

(4) المصدر نفسه: جـ 2/493 – 514.

(5) شرح اللُمع: ابن براهان، جـ1/249.

يخاطب هشام بن عبدالملك:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهـــم — لم أحصِ عدَّتَهم إلاّ بعـــدَّادِ

كانـــوا ثمانيـــن أو زادوا ثمانيـــةً — لولا رجاؤكَ قد قتّلتُ أولادي[1]

فقال ابن برهان أي: بل زادوا، فهذا شاهد على أنّ (أو) بمنزلة (بل) [2] .

فابن برهان بهذه المسألة يكون قد وافق الكوفيين الذين ذهبوا إلـــى أن (أو) تـــأتي بمعنى (بل)[3] . واحتجوا لمذهبهم بما ورد في كتاب الله كقوله: ﴿ وأرسلناهُ إلى مائة ألفٍ أو يزيدون ﴾[4] فقيل في التفسير إنها بمعنى (بل) أي: بل يزيدون.

وقد أشار ابن الناظم في شرحه على الألفية إلى هذه المسألة وذلـــك بقولـــه:" وتكون (أو) فللإضراب في رأي الكوفيين وأبي علي وابن برهان"[5].

فابن الناظم يؤكد على موافقة ابن برهان للكوفيين في هذه المسألة: وقد أكـــد ذلك ابن هشام في (مغني اللبيب)، وذلك بقوله: "قال الكوفيون وأبو علي وأبو الفـــتح وابن برهان تأتي (أو) للإضراب مطلقاً احتجاجاً بقول جرير"[6].

وبذلك يكون ابن برهان قد خالف البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أو) لا تأتي بمعنى (بل) [7].

(الآن) مبنية لتضمنها الألف واللام:

قال ابن برهان في باب (الإشارة إلى المؤنث) أثناء حديثه عن (هـــؤلاء) [8] قال: "قال أبو الفتح (أولاء) بُني لأنه تضمن معنى حرف الإشارة .

---

(1) ديوان جرير: 123.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـــ249/1.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـــ478/2.

(4) الصافات: آية (147).

(5) شرح ابن الناظم على ألفية ابنمالك379.

(6) مغني اللبيب: ابن هشام، جـــ64/1.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـــ478/2.

(8) شرح اللُمع: ابن برهان، جـــ320/1.

... ثم قال ابن برهان فإن قيل: فأنت إذا قلت (هؤلاء) فقد أتيت بـ (ها) وبنيت ما اتصلت به فالجواب: أن الحرف الذي تضمنه غير هذا الحرف، و(ها) في ما اتصلت به دليل على الحرف المضمن، وهذا كما الألف واللاّم في (الآن) دلالة على ما تضمنته الكلمة من لام التعريف، وبنيت من أجله، وما في اللفظ زائد، فصورة (الآن) صورة (أمس) المبني لأنه تضمن لام المعرفة، وذلك أنه معرفة[1].

فابن برهان يشير في هذه المسألة إلى أن (الآن) مبنية لتضمنها الألف واللام وقد قاسها على كلمة (أمس) التي بنيت لتضمنها لام المعرفة وهو بذلك يوافق الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن (الآن) مبني لأن الأف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم آن يئين أي: حان وبقي الفعل على فتحته[2].

وهو بذلك يكون قد خالف البصريين الذين ذهبوا إلى أن (الآن) مبني لأنه مشابه لاسم الإشارة[3].

وخلاصة القول في موقف ابن برهان من الكوفيين نقول بأنه لم يسر على المذهب الكوفي إلا فيما ندر من المسائل وهي قليلة جداً لا تتعدى أربع مسائل.

3.5 : المصطلح النحوي

يُعد المصطلح النحوي من أهم القضايا التي اختلف فيها البصريون والكوفيون فلكل مذهب من المذهبين مصطلحاته الخاصة به والتي يطلقها على أبوابه النحويّة.

هذا وقد بين الدكتور عوض القوزي أن سبب الخلاف والخصومة التي دارت بين الكوفيين والبصريين في المصطلح النحوي تعود إلى ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها فنتج عن ذلك ثلاثة جوانب:

أ- ظهور مصطلح كوفي له دلالتهُ الخاصة وتفسيره مقابل المصطلح البصري.

ب- رفض الكوفيين بعض المصطلحات البصرية وإقامة مصطلحات جديدة مكانها.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/320.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ2/520.

(3) المصدر نفسه: ابن الانباري، جـ2/521.

ج- رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات[1] .

هذا ونجد بعض علماء اللغة المحدثين من فضّل المصطلح الكوفي على المصطلح البصري فالدكتور مهدي المخزومي يرى أن المصطلحات الكوفية أقرب إلى الطريقة اللغوية من مصطلحات البصريين وتسمياتهم أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة واختصار في اللفظ[2] .

وقد قسم الدكتور مهدي المخزومي المصطلح النحوي إلى ثلاث طوائف حسبما اصطنعته المدرستان (البصرة والكوفة) وهي:

أ- طائفة كوفية خالصة لم يعرفها البصريون.

ب- طائفة بصرية خالصة لم يعرفها الكوفيون.

ج- طائفة كوفية وبصرية، إلا أن لها عند الكوفيين اسماً، وعند البصريين اسماً آخر[3] .

وبعد هذا العرض الموجز عن المصطلح النحوي لا بد من الوقوف عند موقف ابن برهان من المصطلح النحوي وهو الأهم في هذه الدراسة.

فبعد دراستي لشرح ابن برهان هذا (شرح اللُمع) اتضح لي أن مصطلحات ابن برهان النحويَّة هي نفسها المصطلحات البصرية، باستثناء القليل منها. فإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن ابن برهان بصري المذهب وينهج نهج البصريين في تسمية مصطلحاتهم ولكي نبرز ذلك بكل وضوح لا بد من الوقوف عند أهم المصطلحات البصرية التي استخدمها ابن برهان في شرحه هذا (شرح اللُمع)، وأهم المصطلحات الكوفية التي استخدمها أيضاً.

---

(1) المصطلح النحوي: عوض القوزي، ص162.

(2) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، ص311.

(3) المصدر نفسه: 305.

أولاً : المصطلح البصري:

(حروف المعاني): ويقابله عند الكوفيين (الأدوات)[1] .

قال ابن برهان في باب (المعرب والمبني)[2]:" وأمّا حروف المعاني فمبنية وذلك هو القياس فيها لاتفاق مدلولها أبداً إذ الأسماء لما اختلف مدلولها افتقرت إلى الأدلة المختلفة".

وقال ابن برهان أيضاً: "وحرف المعنى كلمة لا يصح أن يكون لها شيء من علامات الأسماء، وإنما جاءت لمعنى ثالث غير معنى الاسم والفعل، أو تقول جاءت لمعنى في غيرها، والاسم والفعل جاءا لمعنى فيهما[3] .

الضمير أو المضمر: ويقابله عند الكوفيين (المُكنى)[4] .

قال ابن برهان في باب (وصف النكرة والمعرفة والوصف بهما) [5]: "العلمُ يوصف بالمضاف إلى علم:(نحو بزيدٍ غلام عمرٍو وبما فيه لام: بزيد الظريف... ولا يكون الضمير صفة لأنه لا يستعمل بنفسه فيفيد، والمبهم يوصف بأسماء الأجناس التي فيها اللام نحو:(بهذا الرجل)، فإن قيل:(بهذا الطويل)، فالأصل (بهذا الرجلُ الطويل).... وما أضيف إلى المعرفة لم يوصف إلا بالمضاف، أو بما فيه لام، أو المبهم نحو:(بأخيك أمير الجيش)، و(صاحبك الظريف) .... وأمّا المضمر فلا يدخله اشتراك فامتنع لذلك وصفه[6] .

---

(1) المصطلح النحوي: عوض القوزي، ص174.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، ج1/7.

(3) المصدر نفسه:جـ1/5.

(4) مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، ص314.

وانظر المذاهب النحويَّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: مصطفى عبدالعزيزالسنجرجي، 45؛ وانظر المدارس النحويَّة، أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: ص107.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/224.

(6) المصدر نفسه: جـ1/224.

الحال: ويقابله عند الكوفيين (القطع) [1]:

قال ابن برهان (في باب الحال) [2]: " الحال زيادة في الخبر وذلك أن قولهم: (جاء زيدٌ) جملة قد انعقد بها الفائدة، فاستغنت وصحّ السكوت عليهـا فـإن قلـت (راكباً) فقد زدت في الفائدة" .

وقوله في الباب نفسه أيضاً:" والأصل في الحال اسم الفاعل ثم يقـام الفعـل المضارع مقامه..." [3] .

التمييز: ويقابله عند الكوفيين (التفسير)[4]:

ويُعد الفراء أول من سمى من الكوفيين التمييز تفسيراً أو مفسراً[5].

قال ابن برهان في باب (التمييز) [6]: " العرب تتسع فتنقل الفعل عـن فاعلـه وتُخرجه مخرج الفضلات، إلاّ أنّه لا بد من ذكره لأنه في المعنى فاعـل والفائـدة معقودة به.... وإنما سمي تميزاً لرفعه الإبهام".

ما ينصــرف ومـا لا ينصـرف: يقابلـهُ عنـد الكـوفيين (مـا يجـري ومـا لا يجري)[7]:

قال ابن برهان في باب (الصرف بين التعريف والتنكير) بـاب الأسـماء[8]: "منها ما ينصرف معرفة ونكرة، مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر . ومنها مـا لا ينصـرف معرفة ولا نكرة، كهوازن، ومغافر، وشراحيل. ومنها مـا ينصـرف معرفـة ولا

---

(1) المدارس النحويَّة أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، ص130.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/132.

(3) المصدر نفسه: جـ1/132.

(4) المصطلح النحوي: عوض القوزي، ص164.

(5) المدارس النحويَّة أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، ص126.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/139.

(7) المصطلح النحوي: عوض القوزي، ص166.

(8) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/446.

ينصرف نكرة، نحو: موحد وأُحاد، مثنى وثناء، وثلاث ورباع قال تعالى: ﴿مثنى وثلاث ورُباع﴾"[1] ...." [2].

ضمير الشأن والقصة: ويقابله عند الكوفيين (الضمير المجهول)[3]:

عرض ابن برهان لهذا المصطلح أثناء حديثة عن الأبواب التي يتقدم فيها المضمر على ظاهره الدال عليه، قال: " قد ورد في كلام العرب أربعة أبواب يتقدم المضمر فيها على ظاهره الدال عليه.....والرابع (هو زيد قائم) فـ(هـو) ضمير الأمر والشأن (وزيدٌ) مبتدأ و (قائمٌ) خبر و (زيدٌ قائمٌ) خبر (هو) ... ولك أن تدخل على المبتدأ ثلاثة أبواب: باب ظننت فتقول: (ظننتهُ زيدٌ قائمٌ) فيكون موضع المبتدأ وخبره نصباً. لأنه مفعول ثانٍ لـ(ظننتُ) والمفعول الأول(الهاء)، وقد يكون خبر (هو) الفعل والفاعل كقولك (هو يقومُ زيدٌ)، فإن كان المبتدأ ضمير المؤنث فالتقدير في قوله: (هي هندُ قائمةٌ) و (هي تقومُ هندٌ) أن تكون (هي) ضمير القصة....." [4].

البدل: ويقابله عند الكوفيين (الترجمة والتبيين والتكرير والتفسير)[5].

قال ابن برهان في (باب البدل) [6]: " البدل أحد التوابع إلا أنه في تقدير جملتين في الأصل إذا قلت: ضربتُ زيداً رأسهُ، فالأصل ضربت زيداً ضربت رأسهُ..." وقال تحت باب (بدل الاشتمال) [7]: "واعلم أن العرب سلكت في البدل مسلكين أحدهما أن المبدل منه في اعتداد الطرح، لذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه..." وفي باب (بدل بعض الشيء

(1) النساء: آية(3)، وفاطر:آيه(1).

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/446-447.

(3) المصطلح النحوي: عوض القوزي، ص180؛ وانظر مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص311.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/52.

(5) المصطلح النحوي: عوض القوزي، ص163؛ وأنظر المدارس النحويَّة أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي؛ وانظر مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، 310.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/229.

(7) المصدر نفسه: جـ1/229.

منه)[1] قال: " ولا بد في البدل الذي هو بدل البعض من الكل من راجع إلى المبدل لإصلاح اللفظ أبداً: ولو قلت:(ضربتُ زيداً الرأس) لكان التقدير الرأس منه".

الجرّ: ويقابله عند الكوفيين (الخفض)[2]:

قال ابن برهان في باب(علة عدم الجر بواو المعية) [3] " وأمّا الواو في المفعول معهُ فلم تجر لأنهم راعوا فيها معنى العطف...وحروف العطف لا تعمل الجرّ بحق كونها حروف عطف كما يعمل ذلك حرف الإضافة".

التوكيد: ويقابله عند الكوفيين(التكرير)[4]

وقد عبرّ عنه الفراء بالتشديد أيضاً[5]

قال ابن برهان في باب(باب التأكيد) [6]:" التأكيد بمنزلة الصفة لأنه تابع ليس في تقدير جملتين بوجه فأشبه الصفة".

وفي باب(التأكيد اللفظي والتأكيد المعنوي) [7] قال: " والتأكيد قد يكون بلفظ الأول نحو: (ضربت زيداً زيداً)، وقد يكون بغير لفظه نحو (ضربت زيداً أبا عبدالله)، وأنت لا تريد الصفة".

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/229-230.

(2) المدارس النحويَّة أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، 130؛ وأنظر مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي،311. وانظر المذاهب النحويَّة: عبدالعزيز مصطفى السنجرجي،45.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/160.

(4) المدارس النحويَّة أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، 136.

(5) المصدر نفسه: 136.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/225.

(7) المصدر نفسه : جـ1/225.

المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه: ويقابله عند الكوفيين (الشبيه بالمفعول)[1].

وقد قيل أن الكوفيين رفضوا التسليم للبصريين بهذه المصطلحات جميعاً فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما شبّه بالمفعول "[2].

وقد استخدم ابن برهان مصطلحات المفاعيل هذه كلها: فقال في باب (المفعول فيه) [3]: " وهو الظرف... وأعلم أن الأصل في الظرف (في) قال سيبويه (في) للوعاء، ولذلك قيل للظرفين مفعول فيه..."

وقال في باب (المفعول له) [4]: " والمفعول له هو غرض الفعل وعذرهُ ولذلك يجاب به من يقول لأي علةِ فعلت؟ فتقول لإكرامك، ومن شرطهِ أن يكون مصدراً لأن الداعي إنّما يكون حديثاً دون أن يكون عيناً، وينبغي أن يكون العامل فيه فعلاً من غير لفظهِ لأن الشيء لا يتوصل به إليهِ، وإنمّا يتوصل به إلى غيره... ".

وقال في باب (المفعول معه) [5]:" إعلم أن الفعل كما يصح أن يفعل بغير شركه، يصح أن يفعل بشركة، ولك في هذا مذهبان.... ".

الفعل الذي بُني للمفعول: ويقابله عند الكوفيين (ما لم يسمّ فاعلهُ)[6] .

قال ابن برهان في باب (المفعول الذي أقيم مقام الفاعل) [7]: " الفعل إذا أريد تعديته إلى ما يقصر عنه بنفسه، ألحق الهمزة، نحو جلس زيدٌ، وأجلس زيدٌ عمراً.... فأمّا الفعل إذا بُني للمفعول به فهو يعاكس ذلك ألا ترى أنّك تقول: ضرب زيدٌ عمراً فيتعدى إلى واحد فإذا قلت: أضرب زيدٌ عمراً بكراً تعدى إلى أثنين فإذا

---

(1) المصطلح النحوي: عوض القوزي، 162.

(2) همع الهوامع: السيوطي، جـ1/165.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/121.

(4) المصدر نفسه: جـ1/126.

(5) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/130.

(6) المدارس النحويَّة أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، 122.

(7) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/45.

قلت: ضُرِبَ زيدٌ لم يتعدىَّ... وإنما جعلت العرب هذا الباب، لأنه ربّما علم القائل المفعول به ولم يعلم الفاعل له أو ربما صرفه عن ذكره صارف... ".

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن ابن برهان قد استخدم مصطلحات نحوية بصرية خاصة لا يستعملها الكوفيون وليس لها مقابل عندهم مما يدل على أن ابن برهان بصري المذهب وهذه المصطلحات هي:

لام الابتداء:

وهو مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون بل ينكرونه، لأن، ما يسميه البصريون لام ابتداء يسميه الكوفيون لام قسم(1).

وقد استخدم ابن برهان هذا المصطلح في باب (إنّ) تحت عنوان (موضع لام الابتداء) (2) قال: "وموضع لام الابتداء الصدّر، وكان الأصل: (لأنّ زيداً قائمٌ) و في باب اللامات باب (لام الابتداء) (3) قال: " اللام في لهنّك دخلت على (إنّ) فقلبت الهمزة (هاء) قال:

أُرَجِّي شباباً بعد ستّين حُجَّةً لهنّي لا في مطمعٍ لطمُوعِ(4) .

عطف البيان:

قال السيوطي: "هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون "(5).

وقد استخدم ابن برهان هذا المصطلح مشيراً إلى أنه ليس معروفاً لدى الكثير من النحاة فقال:" إعلم أن عطف البيان لا يعرفه كثيراً من النحويين وإنما ذكره سيبويه عارضاً، وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك:(يا هذا زيدٌ)، ألا ترى أن تنوين (زيدٌ) قد دلّ على أنه ليس ببدل؟ وعلى هذا تقول: (يا أيهُا الرّجلُ زيدٌ) فـ(زيدٌ) لا يكون بدلاً من الرجل لأن (أي) لا يوصف بما لا تمام فيه... فهذه

---

(1) مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، 307.

(2) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 64/1 -65.

(3) المصدر نفسه: جـ696/1.

(4) هذا البيت لا يعرف قائله ولا يوجد في كتب النحاة إلا كتاب شرح اللُمع: ابن برهان، جـ696/1، انظر حاشية المحقق.

(5) المصطلح النحوي: عوض القوزي، 184.

مواضع لا يقع فيها الإبدال، ومواضع يخالف فيها لفظ البدل لفظ عطف البيان، فيعلم أن عطف البيان قبيل من التوابع قائمٌ بنفسه، وأحكامه في التكرير، والعطف والإعراب في التقديم والتأخير والعامل فيه أحكام الصفة ولذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يفرد له باباً"[1].

المصطلح الكوفي:

لقد جاءت المصطلحات النحويّة الكوفية التي استخدمها ابن برهان في شرحه هذا (شرح اللُمع) مصطلحات قليلة جداً، وهذه المصطلحات هي:

المستقبل: ويقابلهُ عند البصريين (المضارع) [2] .

لقد عرض ابن برهان لهذا المصطلح في معرض حديثه عن (أن المصدر أصل الفعل) قال:" تقول في المصدر (ضربٌ): هو فعل بسكون العين، وتبني من ذلك (ضرَب) بحركة العين للماضي و (ضاربٌ) للفاعل و(ومضروبٌ) للمفعول به و (مضربٌ) بكسر الراء وفتحها للظرفين و المصدر والمستقبل: أضربٌ، ونضربُ، وتضربُ، ويضربُ، فتجد الهمزة والياء والنون والتاء في الفروع، وهو الفعل، دون الأصل، وهو المصدر فتعلم أنهن زوائد، فلذلك إذا قيل لك: زن " أضربُ ويضربُ ونضربُ وتضربُ، قلت: أفعلُ ويفعلُ، ونفعلُ وتفعلُ، فوزنت الأصل وبقيت الزائد بلفظه، وإنما قيل لها حروف المضارعة، لأنها بدخولها عليها ضارعت الأسماء[3]:

النعت: يقابله عند البصريين (الصفة)[4].قال أبو حيان: والتعبير به أي النعت اصطلاح الكوفيين، وربّما قالهُ البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة"[5].عرض ابن برهان لهذا المصطلح معنوناً له فقال تحت

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 226/1.

(2) المدارس النحويّة: إبراهيم السامرائي، 163.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ8/1.

(4) المصطلح النحوي: عوض القوزي، 166.

(5) همع الهوامع: السيوطي، جـ 171/5.

عنـوان (النعت بـ (مثل)[1] "قال سيبويـه: ومن النعت أيضاً: مررتُ برجلٌ مثلك فـ(مثلك) نعت على أنك قلت: هو رجلٌ كما أنك رجلٌ: ويكون نعتاً أيضاً على أنـه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور...".

وقال تحت عنوان (النعت بـ (غير)[2]: "ونظير (مثل) (غير) وهي فـي غايـة التنكير، لأنّ كلّ شيء عدا المخاطب فهو غير له".

- **النسق:** يقابلهُ عند البصريين (العطف بالحرف كالواو والفاء وثمّ)[3].

استخدم ابن برهان هذا المصطلح في باب (عطف النسق) [4] قال: "التابع بحـرف هو المعطوف، والمتبوع هو المعطوف عليه ومذهبنا أن العامل في الثاني هو العامل في الأول فـ(ضربتُ) نصبت زيداً وعمراً، جميعاً في قولك (ضربتُ زيداً وعمراً).

- **المصدر:** ويقابلهُ عند البصريين (المفعول المطلق)[5] .

قال ابن برهان في باب (المفعول المطلق) [6]: "وهو المصدر إعلم أن الغامض في بعض العلوم يكشف بالظاهر في غيرها إذا الماضي بغير ذلك وعلى هـذه السـنة يجري الخليل، ولما كان المصدر والحدثان والفعل عبارات متغايرة ومعناها واحـد لزم تبين ذلك... وإذا قيل ما فعلت؟ وقد قلت (ضربت زيداً) قلت: الضرّب،وإذا قيل بمن فعلت؟قلت بزيدٍ،فلذلك قيل للمصدر(المفعول المطلق)....."

ونلاحظ مما سبق أن ابن برهان لا يأبه بالمصطلح الكوفي، فهو غالبـاً مـا يستخدمه مجرد عنوان فقط اتضح ذلك في مصطلح النسق الذي جمـع بينـه وبـين مصطلح العطف،ومصطلح المصدر الذي جمع بينه وبين مصطلح المفعول المطلق، فإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن المصطلح البصـري أكثـر أهميـة مـن المصطلح عند ابن برهان وهذا مما يؤكد بأنه بصري المذهب.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 210/1.

(2: جـ211/1.

(3) مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، 314.

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ237/1.

(5) المدارسي النحويّة: إبراهيم السامرائي، 125.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ99/1-100.

4.5 اختياراته أو ما تبع فيه غيره من النحاة:

جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر:

قال ابن برهان في باب الحال تحت عنوان (تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر)[1] قال:" فإذا قلت (مررتُ بزيدٍ ضاحكاً)، والحال من التاء، صحّ أن تقول: (ضاحكاً مررت بزيدٍ) و(مررتُ ضاحكاً بزيدٍ) وإن كانت الحال من (زيدٍ) لم يصح الوجهان في قول سيبويه قال: لأنه لا يتقدم حال على ما عملت فيه حروف الجرّ والظرف عليه، لأن الباء أضعف من الظرف، ألا ترى أن الظرف يرفع وينصب، فأُشبه الفعل بذلك، والحرف لا يعمل غير الجر، أي الباء التي لا ضمير فيها، فأمّا الباء التي فيها ضمير فهي مثل الظرف سواء نحو:(زيدٌ بالباب)، ثم قال ابن برهان وقال غيره: يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى لأن العامل في الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباءِ في عمله في المفعول به وإذ ساغ أن يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز، وهذا مذهب أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب، لقوله تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للنَّاس﴾ [2] و(كافة): حال من (النّاس) وقد تقدم على المجرور باللاّم، وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالاً"[3].

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان يعرض لرأي سيبويه وهو عدم الجواز بتقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ويعرض لرأي غيره بجواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ويختار الرأي الأخير وهو جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ويتبع بذلك رأي كل من أبي علي الفارسي وابن كيسان ويستدل على مذهبه هذا بما ورد في كتاب الله تعالى[4].

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/137 – 138.

(2) سبأ: آية (28).

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 1/138.

(4) أنظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: جـ2/15.

جواز تقديم الحال على معنى الفعل العامل فيها إذا كانت ظرفاً أو حرف جر.

قال ابن برهان: " لو كانت الحال ظرفاً أو حرف جرّ لصح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيهما ما نابا منابه وقاما مقامه... وعلى هذا الأصل تدل المسائل المنقولة في القرآن والشعر[1].

﴿ هُنَالِكَ الوَلاَيَةُ لله﴾ [2] قال: (هنالك): ظرف زمان، وهي الحال و(الولاية لله) الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على الكلام لأنها بلفظ الظرف نحو قوله: ﴿ ما أنتَ بنِعمَةِ ربكَ بمجنونٍ﴾ [3].

ثم قال ابن برهان وقال مقبل العجلاني:

ونحنُ منعنا البحرَ أن تشربوا بهِ ... وقد كان منكُم ماؤه بمكانِ[4].

قال: (منكم): حال والعامل فيه الباء في (بمكان).

قال السيوطي: "إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال "[5].

الأول: وهو الأصح، المنع مطلقاً، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق، فلا يقال:(قائماً في الدار زيدٍ).

والثاني: الجواز وعليه الأخفش.

والثالث: وعليه ابن برهان: التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو ضرب جر فيجوز تقديمها نحو قوله: ﴿ هنالك الولاية لله الحق﴾ (فهنالك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير (الله) الذي هو خبر (الولاية) والمنع غير ذلك.

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان اختار جواز تقدم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان ظرفاً أو حرف جر واستدلَ على مذهبه بما ورد في كتاب الله وهو بذلك قد تبع مذهب أبي الحسن الأخفش الذي أجاز ذلك أيضاً.

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ134/1.

(2) الكهف: آية (44).

(3) القلم: آية (2).

(4) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 134/1.

(5) همع الهوامع: السيوطي، جـ 32/4 –34.

اسم الفاعل هو عامل النصب في الظرف الواقع خبراً:

قال ابن برهان: "يكون خبر المبتدأ ظرفاً مكانياً وزمانياً، وحكم حرف الجر ذلك الحكم تقول: (زيدٌ وراءك) و(القتال أمامك)، و(الرحيل غداً)، و(زيدٌ بالباب)، و(الصلح بالبصرة)، واعلم أن هذا فرعٌ وأصلهُ أن يكون اسم الفاعل خبر المبتدأ، لأن المفرد إذا كان خبر المبتدأ لزم أن يكون هو المبتدأ. و (الوراء) والجهة ليستا زيداً، فعلمت أن الأصل غير المذكور، والأصل (زيدٌ ثابتٌ) أو مستقرٌ أو حاصلٌ وما أشبه ذلك، فإن أحسن التقدير أحسنه في اللفظ..." [1].

ونحن نعلم بأن هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون فذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبراً ينتصب على الخلاف[2]. في حين اختلف البصريون في ذلك فمنهم من ذهب إلى أن الظرف الواقع خبراً ينتصب بفعل مقدر، ومنهم من ذهب إلى أن الظرف الواقع خبراً ينتصب باسم فاعل مقدر والتقدير فيه (زيدٌ مستقر أمامك) و (عمرو مستقر وراءك) [3].

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان اختار أن يكون اسم الفاعل المقدر هو العامل في الظرف الواقع خبراً النصب وبذلك يكون قد تبع بعض النحاة البصريون فيما ذهبوا إليه.

عدم جواز تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي:

قال ابن برهان: " ما في (ما زال) حرف نفي، وهي داخلة على (زال) وهو نفي، فـ(ما)معناها إثباتاً، (وزال) فعل خلع منه الدلالة على المصدر وقدّر دالاً على الزمان ولا يتقدم خبره على حرف النفي ولا الفعل عند عامة النحويين، وزعم أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان أنه لا يمتنع في:(ما زال زيدٌ قائماً) التقديم، فتقول: (قائماً ما زال زيدٌ) لأن المعنى لما آل إلى الإثبات صار ذلك كقولك:(قائماً ثبت زيدٌ) .

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 37/1.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ 254/1.

(3) المصدر نفسه : ، جـ 254/1.

قال ابن برهان: "والصحيح هو الأول لحرمة لفظ النفي، ولأن التقديم اتّساع، ولا يجوز كونه من غير رواية[1].

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان يعرض لرأيين فيختار الرأي الأول القائل بعدم جواز تقديم الخبر على حرف النفي في (ما زال) وهو بذلك يتبع رأي عامة النحويين البصريين ويخالف أبا الحسن الأخفش فيما ذهب إليه[2].

عدم جواز تقديم التميز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً.

قال ابن برهان تحت عنوان (تقديم التميز على الفعل) [3]: "ولا يصحّ تقديم المنصوب على الفعل لأنه في المعنى فاعل وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني مع الفعل قياساً على منصوب بفعل متصرف لقوله:

اتهجُرُ سلمى بالفراقِ حَبيبَها   وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ [4]

وهذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين فبعض الكوفيين يذهب إلى أنه يجوز تقديم التميز على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ويوافقهم في ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين ويذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز [5].

فابن برهان في هذه المسألة يختار عدم جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ويتبع بذلك رأي أكثر البصريين.

حاشا في الاستثناء فعل وحرف جر:

قال ابن برهان: "خلا وحاشا بمنزلة ليس إذا كانا فعلين، وإن كانا حرفي جرّ فموضع الجر والمجرور نصب بما انتصب به (غير) ...." [6].

(1) شرح اللُمع: ابن برهان جـ 54/1.

(2)انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ159/1.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 141/1.

(4) ديوان الأعشى الكبير: 312.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف:ابن الأنباري، جـ 828/2.

(6) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ152/1.

ثم قال في الباب نفسه: "وأمّا (حاشا) في القرآن فهي فعل ووزنه فاعل لأنه لا يدخل حرف جر على حرف جر، واشتقاقه من الحشا وهي الناحية قال:

يقولُ الّذي أمسى إلى الحزر أهلُهُ   بأي الحَشَا أمسى الخليطُ المبُاينُ[1]

وانشد أبو عبيدة:

حاشا أبي ثوبان إنّ به   ضِنّاً على الملحاة والشتم[2].

فقال ابن برهان فهي: (أي حاشا) ها هنا حرف جار[3].

فهذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين فيذهب الكوفيون إلى أن حاشا في الاستثناء (فعلٌ ماضٍ)[4] وذهب البصريون إلى أن حاشا في الإستثناء (حرف جرّ)[5].

وابن برهان يختار بأن تكون (حاشا) فعلاً ماضياً وحرف جر وهو بذلك يوافق المبرد الذي ذهب إلى أن (حاشا) تكون فعلاً وتكون حرفاً[6].

صرف العدد المعدول المسمى به:

قال ابن برهان في باب (الصرف بين التعريف والتنكير)[7] (صرف الأسماء) قال: "منها ما ينصرف معرفة ونكره...ومنها ما ينصرف معرفة ولا ينصرف نكرة نحو: موحد وآحاد، ومثنى وثناء، وثلاث ورباع قال تعالى:﴿ مثنى وثُلاث ورُبَاع﴾[8] ... وزعم أبو علي أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة: مثنى وموحد بمنزلة (عمر) وهذا العدد اسم معرفة فإن سميت به رجلاً لم ينصرف، ما لم

---

(1) ديوان الهذليين: جـ3/45.

(2) خزانة الأدب: البغدادي، جـ4/269.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/156.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ 1/278.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ 1/278؛ وانظر أسرار العربية: ابن الأنباري، 207 -208.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري، جـ 1/278.

(7) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ1/448-450.

(8) النساء: آية (3) ؛ وفاطر: آية (1).

ينصرف (عمر) اسم رجل وقال أهل البصرة: هو اسم نكرة لم ينصرف للعدل وإرادة تكرار العدد، فصار ذلك سببين مانعين، لأن (مثنى) لما كان في معنى (اثنين اثنين) كان ذلك أثقل من (اثنين) مفرداً، فإذا سميت به رجلاً صرفته معرفة ونكره من العلم، لزوال معنى الوصف عنه[1].

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان يعرض لرأي الكوفيين في منع صرف (العدد المعدول) إذا سمي به رجلاً ثم يعرض لرأي البصريين كذلك بعدم جواز صرفه ويختار هو جواز صرف العدد المعدول معرفة ونكرة إذا سميت به رجلاً وهو بذلك يتبع رأي كل من أبي علي الفارسي والأخفش[2].

رافع الخبر الابتداء المبتدأ:

قال ابن برهان في باب الخبر:" وخبر المبتدأ مرتفع، والعامل فيه الابتداء والمبتدأ فمعقود الاثنين عامل معنوي غير لفظي[3].

وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها البصريون فمنهم من ذهب إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء وحده، ومنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، ومنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[4].

وابن برهان هنا يختار رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً وهو بذلك يخالف ابن جنّي الذي ذهب إلى أنه يرتفع بالمبتدأ[5]. ويتبع ابن برهان في رأيه هذا بعض النحاة البصريين الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن برهان من القول في رافع الخبر.

ربما تعمل (إنّ) إذا لحقت بها (ما):

قال ابن برهان: "إعلم أنّ (إنّ) تدخل عليها (ما) فتكفها عن العمل ويكون ذلك تكراراً للتوكيد قال الله تعالى: ﴿إنّما اللهُ إلهُ واحدٌ﴾[6] ويصحُ أن يليها الفعل قال

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 448/1 – 450.

(2) انظر هذه المسألة في شرح الأشموني: جـ3/169.

(3) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 34/1.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، جـ1/44.

(5) اللُمع في العربية: ابن جني، 12.

(6) النساء: آية (171).

الله تعالى: ﴿ إنّما يريدّ الله ليُذهبَ عنكمُ الرِّجس أهل البيت ﴾ [1]... وقد تأولهـا قـوم على (ما المؤمنون إلا الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) في قوله: ﴿ إنّما المُؤمنـون الّذين إذا ذُكرَ الله وجلت قلوبُهمُ ﴾ [2]، واستدلوا بقول الفرزدق:

أنا الذّائدُ الحامي الذّمارَ، وإنّما يُدافعُ عن إحسابِهِم أنا أو مثلي[3].

وهذا قول ذكره أبو علي عن بعض البغداديين في قوله تعالى: ﴿قُل إنّما حرّم ربّي الفواحِشَ ما ظهَرَ منها وما بَطن﴾[4]، وهذا قول لا تبين صحته عندنا، وقد قال تعالى: ﴿ إنّما يَفتري الكذِبَ الّذين لا يُؤمنونَ بآيــاتِ الله ﴾ [5]، وروى أبــو الحسـن الأخفش عن العرب:(إنما زيداً قائمُ)فأعمل مع زيادة (ما) وذكر ابن الأســدي مثـل ذلك عن كتاب الكسائي عن العرب، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه[6].

فنلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان يعرض لرأي من ذهب إلى تأويل مـا ورد في القرآن بمجيء(إنّ) عامله وان تلتها (ما) وهو رأي أبي علي الفارســي أي بإلغاء العمل ثم يعرض لرأي أبي الحسن الأخفش والكسائي وأبي القاســم الـدقيقي فيخالف رأي أبي علي الفارسي ويختار مجيء (إن عامله وإن تلتها (ما) وهو بــذلك يوافق أبي الحسن الأخفش والكسائي وأبا القاسم الدقيقي.

جواز تقديم خبر ليس عليها:

قال ابن برهان:" وحكم خبر (ليس) في جميع ما ذكرناه مثل خبر(كان) فأمــا (قائماً كان زيدٌ) فجائز.....وأمّا: (قائماً ليس زيدٌ) فأجازوه بعض أصحابنا، وأبــاه من أصحابنا أبو العباس، وهذا قول الكوفيين لامتناع تصرف (ليس) ولنا في جوازه رواية ودراية فأمّا الرواية فقوله تعالى: ﴿ألا يَومَ يأيتهُم ليس مصــروفاً عــنهم﴾ [7]،

---

(1) الأحزاب: آية (33).

(2) الأنفال: آية (2).

(3) ديوان الفرزدق: 488.

(4)الأعراف: آية (33).

(5) النحل: آية (105).

(6) شرح المع: ابن برهان، جـ1/74 –75.

(7) هود: آية (8).

وتقدم معمول الخبر كتقدم عامله، وأمّا الدراية فأنه إذا كان خبرها غير ظرف، لم يصح تقدمه لا على اسمها ولا عليها و(كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعليها، فلما كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر هذه علة تطرد وتنعكس(1).

نلاحظ في هذه المسألة أن ابن برهان يعرض لرأي الكوفيين في تقديم خبر ليس عليها وأنه ممتنع عندهم التقديم وقد تبعهم في ذلك أبو العباس المبرد ويعرض أيضاً لرأي بعض البصريين في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ويختار هو جواز التقديم قياساً على (كان) ويستشهد على مذهبه ومذهب من تبعهم بالرواية والدراية.

وقد أشار السيوطي إلى موقف ابن برهان من هذه المسألة وذلك يتضح بقوله: "وأما (ليس) فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي الفارسي وابن أخته والجرجاني واكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب.... وقدماء البصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري، والشلوبيين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله في قوله: ﴿ ألاَ يومَ يأتِيهُم ليس مصروفاً عنهم﴾." (2).

---

(1) شرح اللُمع: ابن برهان، جـ 1/58 –59.

(2) همع الهوامع: السيوطي، جـ 2/89.

الخاتمة

لقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن إجمالُها فيما يلي:

يُعد ابن برهان علماً من أعلام النحو البارزين، والّذين يشارُ إليهم بالبنان، فهو يحظى بمنزلة علمية عظيمة حتى وصف موته بموت العربية من بغداد، وهو يمتاز بشخصية نحوية مستقلة لها آراؤها النحويَّة المتميزة.

اعتدّ ابن برهان بالسَّماع اللغوي، فقد استشهد بالقرآن الكريم الّذي جاء عنده بالمرتبة الأولى من حيث نسبة الاستشهاد به، فقد استشهد بما يقرب من ستمائة وثلاث وثمانين آية في مختلف أبواب الكتاب وكان يعولُ عليه كثيراً في إثبات القواعد النحويّة ودعم آراؤه النحويَّة التي ذهب إليها. كما اعتدّ ابن برهان بالقراءات القرآنية كافة المتواترة منها والشّاذة، ولم يخطّئ ولم يلحّن ولم يرجّح قراءة، وكان لديه قدرة عظيمة على نسبة القراءة إلى من قرأ بها. وأورد ابن برهان في كتابه عدداً من الأحاديث النبوية الشريفة، ولكنه لم يوردها من باب التقعيد النحوي عليها، وإنما جاء بها من قبيل الاستئناس والتمثيل، واعتدّ ابن برهان بالشاهد الشعري فاحتلّ عنده المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به، فقد استشهد بما يقرب خمسمائة وسبعة وتسعين بيتاً فاستشهد بشعر عصر الاحتجاج الجاهلي والمخضرم والإسلامي، أمّا الشعر المولّد فقد جاء به من قبيل التمثيل وليس من قبيل التقعيد النحوي، كما واستشهد ابن برهان بأشعار الرجز فجاء رجزه لأكبر رجّاز الإسلام، من مثل: العجّاج، ورؤبة، وأبي النجم. وأورد ابن برهان في كتابه مجموعة من أمثال العرب، ولكنه لم يعول على المثل كثيراً في إثبات القواعد النحويّة، فغالباً ما كان يأتي به من قبيل التمثيل، أو ليبين بأن الأمثال ثابتة لاتتغير، أو ليبين بأن الأمثال تشذُ عن القياس، كما وأورد ابن برهان في كتابه مجموعة من لغات العرب وقبائلها من مثل لغة بني تميم، وأسد السراة، وغطفان، ولغة الحجازيين، وكان يميل إلى تفضيل بعض اللغات

واعتبارها أقيس من الأخرى، فقد عدَّ لغة بني تميم أقيس من لغة الحجازيين.

اهتم ابن برهان بالقياس النحوي، وأولاه جلَّ عنايته وتمسك به كثيراً في مختلف القضايا النحويَّة، فقد وافق القياس في الكثير من المسائل النحويَّة،فقاس على النظير وقاس على النقيض ، ورفض القياس في الكثير من المسائل النحويَّة التي عدّها خارجةً أو شاذةً عن القياسِ.

اعتدّ ابن برهان بالتعليل النحوي فمال إلى تقعيد التعليل، وتنوعت علله النحويَّة، فظهرت عنده العلل التعليمية والقياسية والجدلية النظرية، وأنواعاً أخرى من العلل النحويَّة التي كان يفسر بها الكثير من الظواهر النحويَّة.

لم يعتدّ ابن برهان بالإجماع كأصلٍ من الأصول النحويَّة في إثبات القواعد النحويَّة، وإنّما اعتدَّ به في المجال الصرفي والصوتي فقط.

اعتدَّ ابن برهان باستصحاب الحال كدليل من الأدلة النحويَّة، ولكنه كان مقلاً في نسبة الاعتداد به مقارنةً مع اعتداده بالأدلة الأخرى كالسَّماع والقياس والتعليل، وذلك يعود إلى أن استصحاب الحال يعد من أضعف الأدلة النحويَّة التي لا يجوز التمسك بها إن وجدَ دليلٌ آخر.

ابن برهان بصري المذهب، فهو ليس بكوفي المذهب، فقد جاءت آراؤه النحويَّة في شرحه هذا آراء تناسب المذهب البصري وتسير على المنهج البصري البحت، كما وجاءت مصطلحاته النحويَّة مصطلحات بصرية بحتة.

المراجع

ابن الأثير، عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني، (1402هـ-1982م): **الكامل في التاريخ**، دار صادر بيروت، (د.ط).

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد(د.ت): **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعتهُ علي محمد الضباع، دار الفكر.

ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد (د.ت): **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عبدالقادر عطى و مصطفى عبدالقادر عطى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط).

ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك، (1420هـ-2000م): **شرح صحيح البخاري**، ضبطهُ أبو تميم ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.

ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (1392هـ-1972م، 1411هـ-1990م): **كتاب اللُمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، اربد، الأردن، الطبعة الأولى، والطبعة الثانية.

ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (1421هـ-2001م): **الخصائص**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عاشور، محمد الطاهر، (1976م): **شرح ديوان النابغة الذبياني**، الشركة الوطنية- الجزائر، الشركة التونسية، خانجي، (د.ط).

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، (1410هـ-1990م): **شرح ابن عقيل**، تحقيق محي الدين عبدالحميد، دار الخير- بيروت، الطبعة الأولى.

ابن عيسى، أبو الحسن نور الدين على بن محمد، (1419هـ-1998م): **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق حسن محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا، (1392هـ-1972م): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، الطبعة الثانية.

ابن قيس، قيمون(1412هـ-1992م): **شرح ديوان الأعشى الكبير**، قدم له حنّى نصر الحتي، دار الكتاب العربي- بيروت، لبنان، الطبعة الولى.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله أبي نصر (1411هـ-1990م): **الإكمال**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

ابن مجاهد، (د.ت): **كتاب السبعة في القراءات**، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت): **لسان العرب**، دار صادر- بيروت،(د.ط).

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (1420هـ-2000م): **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى.

أبو زهرة، الإمام محمد، (د.ت): **أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي**، القاهرة، (د.ط) .

أبو صفية، عبدالوهاب رشيد صالح، (1407هـ-1987م): **جولة في الريف الفلسطيني مع الأمثال الشائعة**، (د.ت)، الطبعة الأولى.

أبو صوفة، محمد عبداللطيف، (1414هـ - 1994م) : **الأمثال العربية ومصادرها في التراث، مكتبة المحتسب**، الطبعة الثانية.

أبو علي، محمد توفيق (1408هـ -1989م): **الأمثال العربية والعصر الجاهلي**، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى.

أبو المكارم ، علي، (1392هـ - 1973م) : **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية (د.ط).

الأسنوي، جمال الدين، (1405هـ - 1951م): **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهية**، تحقيق محمد حسن عواد ، عمان – دار عمار، الطبعة الأولى.

الأصفهاني ، أبو الفرج (1983م): **الأغاني**، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، الدار التونسية، تونس (د.ط).

الأصمعي، عبدالملك بن قريب، (د.ت): **شرح ديوان العجاج**، تحقيق عزة حسن مكتبة دار الشرق – بيروت (د.ط).

الأفغاني، سعيد ،(1407هـ - 1987م): **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت (د.ط).

الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (1391هـ - 1971م): **الأغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة**، تحقيق سعيد الأفغاني.

الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (1419 -1998): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف**، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر ، بيروت، (د.ط).

الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (د.ت) :**كتاب أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار، دار الأفاق العربية، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي (د.ط).

الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد أبو البركات (1405هـ - 1985م): **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة.

الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف (1411هـ - 1990م): **البحر المحيط** دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الثانية.

الأنصاري، أبو محمد كجمال الدين يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (د.ت): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، (د.ن.ط).

أنيس، ابراهيم، (1975):**من اسرار اللغة**،مكتبة الأنجلو المصرية،الطبعة الخامسة

أنيس ، ابراهيم، (د.ت):**المعجم الوسيط**،مجمع اللغة العربية،الطبعة الثانية

أي ونسنك، (1988م): **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، دار الدعوة، استنبول، طبعة جديدة.

الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم، (1402هـ-1982م): **شرح ديوان ذي الرمة**، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- بيروت(د.ط).

البخارزي، علي بن الحسن ابن أبي الطيب، (د.ت): **دمية القصر**، تحقيق محمد التنوخي، دار الجيل-بيروت (د.ط).

بروكلمان، كارل،(د.ت): **تاريخ الأدب العربي**، نقلة العربية، رمضان عبدالتواب، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة.

البري، زكريا(د.ت): **أصول الفقه الإسلامي**، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ط).

البغدادي،الأمام شهاب الدين أبي عبدأله الحموي،(د.ت):**معجم البلدان**، دار صادر- بيروت،(د.ط)

البغدادي ،الأمام شهاب الدين أبي عبدالله الحموي،(د.ت):**معجم الأدباء(ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**،تحقيق حسان عباس،دارالغرب الأسلامي،(د.ط)

البغدادي، عبدالقادر بن عمر (د.ت): **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، دار صادر- بيروت، (د.ط).

التبريزي، الخطيب(1413هـ- 1992م): **شرح ديوان أبي تمام**، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

ترزي، فؤاد حنا (د.ت): **في أصول النحو واللغة**، دار الكتب، بيروت(د.ط).

التوحيدي، أبو حيان(د.ت)، **كتاب الإمتاع والمؤانسة**، صححه أحمد أمين وأحمد الزين، دار الحياة - بيروت، (د.ط).

الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1413هـ-1992م): **كتاب التعريفات**، تحقيق براهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية.

الجمحي، محمد بن سلاّم، (د.ت): **طبقات فحول الشعراء**، (د.ن)، (د.ط) .

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (د.ت): **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ط).

حاجي خليفة، مصطفى عبدالله القسطنطيني، (1413هـ-1992م): **كشف الضنون**، (د.ط)، دار الكتب العلمية – بيروت.

الحجّاج، أحياء عادل، (2003م): **رضي الدين الاستراباذي نحوياً(رسالة ماجستير)**، جامعة مؤتة.

الحجوج، محمد عبدالرحمن،(2002م): **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً(رسالة ماجستير)**، جامعة مؤتة.

الحديثي، خديجة(1394هـ-1974): **الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط).

الحديثي، خديجة(1401هـ-1981م): **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (د.ط).

الحديثي، خديجة(1422هـ-2001): **المدارس النحوية**، دار الأمل، إربد- الأردن، الطبعة الثالثة.

حسان،تمام،(1401ــــ1981):**لأصول درسة ايبستميلوجية للفكر اللغوي**،دار الثقافة،الطبعة الأولى

حسانين، عفاف(1406هـ- 1996م): **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية- القاهرة، الطبعة الأولى.

الحلواني،محمد خير،(1971):**الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين**،دار القلم العربي –حلب،(د.ط)

الحموز، عبدالفتاح أحمد(1407هـ-1987م): **ظاهرة التعويض في العربية**، دار عمّار- عمان، الطبعة الأولى.

الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحي بن العماد(د.ت): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار الكتب العلمية- بيروت، (د.ط).

الخضر، محمد حسين(1355هـ-1936م): **الاستشهاد بالحديث في اللغـة(مجلـة مجمع اللغة العربية الملكي)**، المطبعة الأميرية، بولاق.

الخلاب، مفتاح رجب،(د.ت):**القياس النحوي من عبدالله بن اسحاق إلى سـيبويه**، كلية الدعوة الأسلامية،(د.ط)

خليفة، سهير محمد(1402هـ-1982م): **قضايا الاستشهاد بالحديث النبـوي فـي النحو**، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى.

الدجني، فتحي عبدالفتاح(1401هـ-1981م): **لغات العرب وأثرها فـي التوجيـه النحوي**، مكتبة الفلاح- الكويت، الطبعة الثانية.

الدلجي، أحمد بن علي (1413هـ-1993م): **الفلاكـة والمفلكـون**، دار الكتـب العلمية، بيروت، (د.ط).

الدمشقي، أبو الفداء الحافظ بن كثير(د.ت): **البداية والنهاية**، تحقيق أحمد أبو ملحم، وعلي نجيب عطوي، وفؤاد السيد، ومهدي ناصر الدين، وعلي عبدالسـتار، دار الكتب العلمية- لبنان، (د.ط).

الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالغني(د.ت): **إتحـاف فضـلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، رواه وصححه وعلق عليـه علـي محمـد الضباع، دار الندوة الجديدة- بيروت، (د.ط).

دوزي، رينهارت (1400هـ-1980م): **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة محمد سليم النعيمي، دار الرشيد- العراق، (د.ط).

الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله (1414هـ-1994م): **ثمـار الصناعة في علم العربية**، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى.

ديوان الأخطل ،(1390-1973)، تحقيق فخـر الـدين قبـاوة، دار الأصـمعي- حلب،(د.ط)

ديوان امرئ القيس،(1403-1983)ضبطه وصححه مصطفى عبـد لشـافي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى

ديوان بشر بن خازم الأسدي، (1392-1972)،تحقيق عـزة حسـن، منشـورات وزارة الثقافة – دمشق،الطبعة الثانية

ديوان جرير،(د.ت)، دار صادر- بيروت،(د.ط)

ديوان حسان بن ثابت الأنصاري،(د.ت)،در صادر- بيروت،(د.ط)

ديوان عبيد لأبرص،(1377-1957)،تحقيق حسين نصر،شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر،الطبعة الأولى

ديوان لبيد بن ربيعة العامري ،(1984)،تحقيق إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت،(د.ط).

ديوان الهذليين ، (1385هـ-1965)، الدار القومية- القاهرة، (د.ط).

الذهبي، الحافظ(د.ت): **العبر في خبر من غبر**، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، (د.ط).

الذهبي، شمس الدين عبدالله بمن محمد بن أحمد بن عثمان(1405هـ-1984): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى.

الذهبي، شمس الدين عبدالله بن محمد بن أحمد بن عثمان(1412هـ-1991م): **الإعلام بوفايات الأعلام**، تحقيق رياض عبدالحميد مراد، وعبدالجبار زكار، دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى.

الذهبي، شمس الدين عبدالله بن محمد بن أحمد بن عثمان(د.ت): **تاريخ الإسلام ووفايات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، (د.ط).

الذهبي، شمس الدين عبدالله بن محمد بن أحمد بن عثمان(د.ت): **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت ، (د.ط).

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1405هـ-1984م): **رسالتان في اللغة(منازل الحروف، والحدود)**، تحقيق ابراهيم اسامرائي، دار الفكر- عمان، (د.ط).

الزبيدي، سعيد جاسم(1407هـ-1997م): **القياس في النحو العربي**، دار الشروق- عمان، الطبعة الأولى.

السيوطي جلال الدين عبدالرحمن(1394هـ-1975م): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبدالسلام هارون، وعبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، (د.ط).

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن(1399هـ-1979م): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، دار الفكر، الطبعة الثانية.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن(1986م): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل ابراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د.ط) .

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن(1418هـ-1998م): **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى.

الشاعر، حسن موسى(1400هـ-1980م): **النحاة والحديث النبوي**، الطبعة الأولى.

الشافعي، أحمد محمود(1413هـ- 1998م): **أصول الفقه الإسلامي**، (د.ن،ط).

شعبان، زكي الدين(1409هـ-1989م): **أصول الفقه الإسلامي**، منشورات جامعة قاريونس- بني غازي، (د.ط).

شعر ابن هرمة،(د.ت)،تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان،(د.ط)

شعر عمر بن معد يكرب الزبيدي،(1394هـ -1974م)،تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق،(د.ط)

شيخاني، سمير (د.ت): **قاموس الحكم والأمثال**، عز الدين للطباعة والنشر، (د.ط).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك(1389هـ-1970م): **الوافي بالوفيات**، دار النشر فرانز شتايز، (د.ط).

الصولي، (د.ت): **شرح ديوان أبي تمام**، تحقيق خلف رشيد نعمان، دار الطليعة- بيروت، (د.ط).

ضيف، شوقي (د.ت): **المدارس النحوية**، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة.

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية	الرقم
66	(24)	(الانشقاق)	﴿ فبشرهم بعذابٍ أليم﴾	.60
66	(25)	(الانشقاق)	﴿ إلاّ الّذين آمنوا وعملوا الصالحات لهُم أجرٌ غيرُ ممنون﴾	.61
20	(5)	(القدر)	﴿ حتّى مَطلع الفجر﴾	.62
30	(1، 2)	(الإخلاص)	﴿ الله أحد الله أحد....﴾	.63

فهرسة الأحاديث النبوية

فهرسة القوافي

قافية الهمزة

خرقاء يلعب بالعقول حبابها   كتلاعب الأفعال بالأسماء

قافية الألف

على مثلِ أصحاب البعوضة فاخمُشي   لكِ الويل حُرَّ الوجه أو يبكي من بكى

قافية الباء

السيوف غدوها ورواحها   تركت خوازن مثل قرن الأغضب

حتَّى إذا امتلئت بطونكم   ورأيتُم ابناءَكُمُ شبّوا

وقلتُم ظهر المجنّ لنا   وإنَّ اللئيم العاجز الخبُّ

أتهجرُ سَلمى بالفراقِ حبيبها   وما كان نفساً بالفرقِ تطيبُ

قافية التاء

رُبما أوفيتُ في علمٍ   ترفعنْ ثوبي شمالات

قافية الدّال

متى تأتهِ تعشو إلى ضوءِ نارهِ   تجد خيرَ نارٍ عندها مُوقدَ

أعد نظراً يا عبد قسٍ لعلما   أظاعت لك النّارَ الحمار المُقيَّدا

جرت الرياحُ على محمل ديارهم   فكأنما كانوا على ميعاد

....   ولكنني من حبّها لجهيدُ

مرّوا عُجالى فقالوا: كيف صاحبكم؟   قال الّذي سألوا أمسى لمجهودا

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية   لولا رجاؤك قد قتّلتُ أولادي

....   لهنَّك من مرميً عليَّ بعيدُ

قافية الراء

حارِ بن كعبِ ألاَ أحلامُ تزجركُم   عنّا وأنتمُ من الجوف الجماخيرِ

لا عيب القوم من طولٍ ومن عظمٍ   جسمُ البغال وأحلام العصافير

فلنأتينـــــــك قصـــــــــائدوليدفعن ألـــفٌ إليـــكِ قـــوادمَ الأكـــوار

لعمــرك مـــا معـــن بتـــارك حقـــه ولا منســـئ معـــن ولا متيســـر

طلـــب الأزارق بالكتائـــب إذ هَـــوَتَ يشـــيب غائلـــة النُفـــوس غـــدورُ

صلّى عليّ عـــزة الرحمـــان وابنتهـــا ليلـــى وصـــلى جارتهـــا الأخـــرُ

وعينــــان قـــال الله كونـــا فكانتـــا فعولان بالالباب ما تفعـــل الخمـــرُ

فـــاجمعوا قـــد اعـــاد الله نعمـــتهم إذا هم قـــريش وإذا مـــثلهم بشـــرُ

يركـــبُ كُـــلُّ عـــاقرٍ جمهُـــور مخافـــة وزعـــل المحبـــور

أقـــولُ لمّـــا جـــاءني فخـــرُهُ سُـــبحان مـــن علقمـــة الفـــاخر

إذا قـــالَ غـــادٍ مـــن تنـــوخ مصـــيدة بها جربٌ عـــدَّت علـــى بزوابـــرا

أبـــو حـــنشٍ يؤرّقنـــا وطلـــقٌ وعمّـــارٌ بـــدارِ أبـــي عُميـــر

قافية العين

أردت لكَيمـــا أن تطيـــرَ تعربتـــي فتركتهـــا شـــنّاً ببيـــداء بلقـــعَ

إنّمـــا النحـــو قيـــاسٌ يُتّبـــعُ فيـــه فـــي كـــل أمـــرٍ يُنتفـــع

طوىالنحزَوالأجراز ما في غروضها فما بقيتُ إلاّ الصّدور والجراشـــعُ

أرجـــي شـــباباً بعـــد ســـتين حُجّـــة لهنّـــي لا فـــي مطمـــعٍ لطمـــوعِ

أُطـــوّف مـــا أُطـــوّف ثـــمَّ آوي إلـــى بيـــتٍ مقيدتـــه لكـــاعِ

قافية الفاء

لي ابن أمّ أياس أرحلُ ناقتي عمرٍو فتبلغُ حاجتي أو تزحف

قافية اللام

رُبّ رفـــدٍ هرقتـــه ذلـــك اليـــوم وســـرى مـــن معشـــر أقتـــال

لقـــد لبســـت أميـــر المـــؤمنين لهـــا حلياً نظاماه بيـــتٌ ســـار أو مثـــلُ

غريبـــة تـــؤنس الآداب وحشـــتها فما تحـــلُّ علـــى قـــومٍ فترتحـــلُ

ألفـــت ترَحُّلـــي وجعلـــت أرضـــي فتـــودي والغريـــريَّ الجُـــلال

فمـــا حاولـــت فـــي أرضٍ مُقامـــاً ولا أزمعـــت عـــن أرضٍ زوالا

وبُـــــدِّلت والـــــدَّهرُ ذو تبـــدُّلِ   هيفـــاً وبـــوراً بالصَّـــبا والشَّـــمألِ
أنا الذائــدُ الحــامي الــذِّمار وإنمَّـــا   يُدافعُ عن أحسابهم أنـــا أو مثلـــي

قافية الميم

أحيتنـــــــا بـــــــأبي أنـــــــتمْ   وســــقياً لَكُــــمْ إنمــــا كُنـــتمُ
أطلـــــتم عـــــذابي بميحــــادكم   وقلـــتم نَـــزور ومـــا زرتـــم
فـــإن لـــم تجـــودوا علـــى عبـــدكم   فـــإن المُعـــزى بـــه أنـــتم
ولحمِ امرئٍ لم تطعـــم الطَّيـــرُ مثلـــهُ   عشيَّة أمســـى لا يـــبن مـــن لـــبُكُمِ
كـــلا يـــومي طوالـــهُ يـــومُ صـــدٍّ   وإنْ لـــــم تأتهـــــا إلاَّ لمامـــــا
حاشـــــا أبـــــي ثوبـــــان إنَّ بـــــه   حنَّـــاً علـــى الملحـــاة والشـــتم

قافية النون

اللهُ أعطـــاك فضـــلاً مـــن عطيّتـــه   على هنٍ وهنٍ فما مضـــى وهَـــنِ
يقولُ الذي أمسى إلى الحـــزر أهْلـــهُ   بأبي الحشا أمسى الخليط المبـــاينِ
ونحن منعنا البحـــرَ أن تشـــتروا بـــه   وقـــد كـــان فـــيكم مـــاؤهُ بمكـــانِ

قافية الياء

ورُحنا بكابن المـــاء يُنجـــب وسَـــطَنا   تصوَّبُ فيهِ العين طووراً وترتقـــي
عَلاَ زيدنا يـــومَ النَّقـــار رأس زيـــدكُم   بأبيض من مـــاءَ الحديـــد يمـــاني
عميـــرة ودِّع إنْ تجهَّـــزت غاديـــاً   كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيـــاً